مصر بين سلمية الثورة والانفلات

أسامة عبد الرحمن

دار زهور المعرفة والبركة

٣ ش مكة المكرمة الطريق الأبيض أرض اللواء الجيزة

مصر بين
سلمية الثورة والانفلات

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الناشر : دار زهور المعرفة والبركة

٣ ش مكة المكرمة الطريق الأبيض أرض اللواء الجيزة

٠١٢٢٢٦٤٠٦٤٨٩ - ٠١٠٠٠٧٤١١٦٤

البريد الالكتروني : yuness112@hotmail.com

مصر بين سلمية الثورة والانفلات

أسامة عبد الرحمن

دار زهور المعرفة والبركة

٣ ش مكة المكرمة الطريق الأبيض أرض اللواء الجيزة

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

إعداد إدارة الشئون الفنية

عبد الرحمن ، أسامة

مصر بين : مصر بين سلمية الثورة والانفلات

/ أسامة عبد الرحمن . - (د. م) :

الجيزة : دار زهور المعرفة والبركة ، ٢٠١٣

ص ١٧٣، ١٧× ٢٤ سم

تدمك. ٧ ١٦ ٧ ٥١٧٢ ٧ ٩٧٨٧٧

١-مصر- الأحوال السياسية

أ- العنوان .

٣٢٠،٩٦٢

رقم الإيداع ٢٦٧١ ٢٠١٣/١/١٣

المقدمة

بات الكلام عن سلمية الثورة المصرية محفوفاً بالمخاطر، ومعبأً بالصراعات بين أنصار لاسلمية الثورة وسلميتها، حتى غدت سلمية الثورة سُبة في جبين من يعتنق السلمية كعلامة للثورة .

ويروج أنصار العنف منذ انتهاء الثورة أو بالأحرى منذ انتهاء المد الثوري الأول وتنحية مبارك عن الحكم لنظرية العنف الثوري، وأنه لولا العنف ما نجحت الثورة، وأنها لم تكن ثورة سلمية بأية حال، ويدللون على ذلك بإحصائيات تظهر عدد القتلى من الشرطة المصرية والضحايا من الثوار على السواء .

وفي المقابل يحاول أنصار التغيير السلمي تصحيح المغالطات التي ترد في استدلالات أهل العنف، غير أنهم يقابلون بموجات متتابعة من الهجوم تثنيهم عن الاستمرار في الحوار وذلك لأن دعاة العنف أعلى صوتاً وأشد تأثيراً، فعادة التطرف والغلو يكون أيسر من الاعتدال والقصد، فالأول طريقه مُعبد وميسر للمزايدة والمغالاة، بينما الثاني مكبل بقيود العلم والحكمة، وهما عسيران على كثير من أبناء جلدتنا.

ولكي يمكننا تحليل مغالطات دعاة العنف ينبغي أن نسترجع الثورة المصرية منذ مهدها حتى تنحية مبارك فبعد نجاح الثورة التونسية وهروب الرئيس المخلوع ابن علي، تصاعدت دعوات عبر الإنترنت للثورة على الظلم والفساد والفقر في مصر، ولم يدرك أحد وقتها أنه من الممكن أن تشتعل ثورة في أرجاء مصر، بل إن الغالبية من النشطاء أنفسهم كانوا على درجة عالية من التشاؤم إزاء مظاهرات ٢٥ يناير .

ويوماً فيوم تعالت نبرات التفاؤل بعدما ذاعت الدعوة لمظاهرات ٢٥ يناير، وانتشرت بشكل أوحى آنذاك بأن شيئاً ما يتحرك تحت الرماد عندئذ تضاءلت نبرة التشاؤم، وارتفعت وتيرة التفاؤل بشكل مذهل، حتى كان يوم ٢٥ يناير وفيه خرج الناس إلى الشوارع بشكل سلمي، وكان موقف الشرطة آنذاك عجيب، فالشرطة لم تتدخل كعادتها لتفض المظاهرات بالوحشية المعهودة عليها، باستثناء بعض المناطق التى جرى فيها اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين واستمر الناس فى التظاهر والهتاف ضد النظام، وسار الناس بشكل عفوي حتى بلغوا ميدان التحرير، وبدأ الناس يتجهون نحو الميدان بصورة تلقائية، انتهى الأمر وعشرات الألوف قد سكنت الميدان، وجلسوا يهتفون بصوت واحد لإسقاط النظام.

إلى هنا والثورة لا تزال محافظة على سلميتها، حتى تدخلت الشرطة فى نهاية اليوم وفضت اعتصام التحرير بمنتهى القوة، وكانت قوة مفرطة ربما فاقت تصوراتنا عن وحشية الداخلية، عندئذ تفرق المعتصمون فى الشوارع الجانبية، وساروا فى مسيرات صغيرة وراحوا يهتفون ضد النظام.

مرت الأيام التالية والمظاهرات مستمرة فى عدد من المحافظات، كان أكثرها اشتعالاً محافظة السويس، التى أعلن فيها رسمياً عن سقوط أول ضحية للثورة يوم ٢٧ يناير ومن هنا تغير مسار الثورة تغيراً نوعياً، وليس تغيراً جذرياً، بحيث تتحول الثورة من سلميتها إلى العنف، إنما كانت الصدور متأججة بنار الانتقام من الداخلية، وزاد الأمر اشتعالاً سقوط الثانى والثالث فى السويس، وبلغ عدد المصابين ٣٥٠ مصاباً.

وكان يوم جمعة الغضب، وهو اليوم الأهم فى الثورة، من حيث أعداد المتظاهرين التى ازدادت بسرعة جنونية، أو من حيث أحداث اليوم التى توالت إلى نزول الجيش إلى الشوارع إلى أن نجحت الثورة فى إقصاء الطاغية.

أسامة عبد الرحمن

الفصل الأول

تحديات الثورة

الفصل الأول
تحديات الثورة

ملامح الوضع فى مصر قبل الثورة

تشير عدة تقارير محلية ودولية وحكومية إلى انتشار الفساد في الهيئات والمصالح الحكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخراً على مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ جاء ترتيب مصر ١١٥ على مستوى ١٨٠ دولة في العالم متراجعا عن عام ٢٠٠٧ الذي كان ١٠٥ وعام ٢٠٠٦ الذي كان ٧٠، كما تورط عدة وزراء في عمليات فساد كبيرة وفى مارس ٢٠١٠ الأغلبية فى مجلس الشعب تُسقط ٣ استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار ٨٠ مليار جنيه في أبى طرطور والغزل والكهرباء.

كما صدر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقول أن ١٢ مليون نسمة يعيشون بلا مأوى؛ مما يدفعهم للمعيشة في المقابر والعشش والجراجات والسلالم والمساجد وقال التقرير أنه توجد في مصر ١٠٣٢ منطقة عشوائية في جميع المحافظات وأن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية والأنيميا والأمراض الجلدية وتقرير آخر صادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أكد أن ٤٥% من سكان مصر تحت خط الفقر ووفقا لتقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة، ووصف التقرير هؤلاء الفقراء بأنهم جوعي ومرضي وأشار التقرير إلي تعرضهم لكل أنواع

الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم الجيد والرعاية الصحية الكاملة وأن شريحة الفقراء في مصر تمتد وتتسع كل يوم، خاصة بعد استمرار سياسة فرض المزيد من الرسوم التي يتحملها الفقراء وحدهم.

هذه بعض ملامح الوضع فى مصر قبل الثورة والتى اقتضت ضرورة التخلص من هذا الرمز الغريب المسمى حسنى مبارك فحين يجتمع الفساد والغباء والعناد والعمالة واللصوصية والدياثة حيث سمح بتصوير أفلام بورنو المعروفة فى منطقة الأهرامات وبعض مناطق الصعيد و٠٠و٠٠ فماذا ننتظر الا الثورة .

سلمية ثورة مصر

يختلف العلماء على تعريف الثورة وعلى أنواع الثورات وعلى أسبابها ونتائجها لكن هناك شبه اتفاق على أن الثورة هي الإطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي واستبداله بنظام مختلف عن طريق حركة شعبية أو عن طريق العنف المسلح فقد تكون الثورة ضد محتل أجنبي وقد تكون ضمن حدود البلد الواحد وموجهة ضد طبقة أو سلطة حاكمة تلحق أضرارا بغالبية أبناء الشعب والثورة السلمية أو الثورة الناعمة مصطلح برز في مطلع التسعينيات، عندما استطاع المجتمع المدني في أوروبا الشرقية والوسطى تنظيم إعتصامات سلمية للإطاحة بالأنظمة الشمولية وسميت بالمخملية لعدم تلوثها بالدم واستخدام العنف، كما دعمت هذه التحركات مفهوم المجتمع المدني ووضحت أهميته في رسم السياسات الخارجية والداخلية لهذه الشعوب، دون حصرها في إطار حكومي حتى أصبح دور المجتمع المدني كبيراً في مقاومة الاستبداد والطغيان من خلال الأحداث السلمية وجاء رمز السلمية في الثورة فى مصر في صور متعددة ، منها : إمضاء عقد النكاح الشرعي فيه منقولاً على الهواء مباشرة بين شاب وشابة إضافة إلى ترحيب الناس بالجيش ، وتعهد الجيش بسلامتهم ، واعترافه بشرعية مطالبهم ،وعدم حمل المتظاهرين للسلاح٠

ولكن هناك من يرى أن الثورة لم تكن سلمية وقد دللوا على ذلك حيث قال كتابهم ما خلاصته هناك أوهام كثيرة فمنذ بداية الانتفاضات الشعبية العربية وهناك مقولات يتم ترديدها بوصفها انعكاسا للواقع، في حين أنها لا تعدو أن تكون ضرباً من التمنيات لما يجب أن يكون عليه المجتمع، ولما يمكن أن ينتج عن هذا التغيير المسمى – تجاوزاً – ثورة في أكثر من بلد عربي فعلى سبيل المثال، كان هناك ولا يزال، مبالغة في تقدير دور مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر، وغيرهما، وفي إعطاء الناشطين على الإنترنت أهمية لا يستحقونها ولا شك أنه كانت هناك ثقة غير مبررة لدى البعض في قبول الروايات ضد الأنظمة السابقة، الصحيح منها والمتوهم، وأهم وهمين انكشف غطاؤهما سريعا هما: ادعاء سلمية الثورة، وبراءتها من الالتزام الأيديولوجي أو العصبيات التقليدية.

إن غالبية الانتفاضات الشعبية التي مرت بدول المنطقة لم تخل من العنف، ولم تتخلص لحظة واحدة من المؤثرات الأيديولوجية (اليسار والإسلاميين)، ومن العصبيات التقليدية كالطائفية، والعرقية والجغرافية أي أن حكاية ثورة الشباب على الأنظمة الاستبدادية لاستعادة الحياة السياسية والاجتماعية هو توصيف غير دقيق، وقوى المعارضة في الشارع لم تخل في أي وقت من ممارسة العنف والتخريب، ومن التشدد الديني، والتعنت اليساري المناوئ للمؤسسات، واستخدام الشعارات الطائفية والجغرافية .

ولذا لا يمكن أن تظل الثورة سلمية ولم نر أبداً في تاريخ الإنسانية ثورة ظلت بيضاء فذلك شيء فوق مقدور البشر لأن معناه أحد أمرين إما أن الثوار يحملون قدرات خارقة تجعل خصومهم يسلمون دون قتال وإما أن الطغاة أشرقت في قلوبهم شمس الحق فجأة فصاروا أتقياء وأرجعوا الحق إلى أهله وهذا وذاك من الأوهام والأحلام، إذن فقدر الناس على هذه الأرض الصراع بين الحق والباطل ولا يشذ عن ذلك رسالات السماء المؤيدة من الله المدعمة

بالوحى ، والقرآن يحكى قصص الصراع الدامى بين القلة المؤمنة والكثرة الكافرة التى لم تتوان فى الإفراط فى استخدام القوة ضد القلة التى بدأت مسالمة ولكنها ما لبثت أن اضطرت إلى الدفاع عن نفسها.

وللرد عليهم فهناك أسئلة يتعين طرحها، أهم تلك الأسئلة :

١- هل خرج المتظاهرون من المساجد مسلحون أم أنهم خرجوا بأياد خاوية؟

٢- هل بدأ المتظاهرون فى الاعتداء على رجال الشرطة أم أن رجال الشرطة هم الذين بادروا بالعنف ؟

لا يختلف اثنان على أن الشرطة بمجرد شروع المتظاهرين فى الخروج من المساجد قامت بإطلاق الغازات المسيلة للدموع، وفتح خراطيم المياه، ثم الهجوم على المتظاهرين بأعداد كبيرة من الأمن المركزي وفى البدء صمد المتظاهرون وتحملوا الضربات الأولى بمنتهى الصلابة، وفى لحظة ما كان ينبغى رد الضرب ولو بالحجارة لفتح الطريق أمام المتظاهرين ولكن انتهج كل فريق من المتظاهرين طريقة مختلفة لكسر حواجز الأمن المركزى، فمنهم من رشق سيارات الشرطة بالحجارة، ومنهم من التحم بالشرطة وتلقى الضربات حتى خارت قوى الأمن المركزى وبدأ فى التراجع .

إذن يمكننا القول أن رد الثوار لم يكن عنيفاً بصورة منظمة توحى بأنهم نظموا أنفسهم تحت شعار الثورة العنيفة، بل إن معركة قصر النيل دليل دامغ على أن المتظاهرين ظلوا سلميين إلى أبعد ما يمكن، فرجال الشرطة قد استخدموا كل الوسائل الممكنة لمنع المتظاهرين من بلوغ ميدان التحرير، بينما ظل المتظاهرون يتدافعون رغم قنابل الغاز والرصاص المطاطي وخراطيم المياه دون رد عنيف، حتى تساقطت الضحية تلو الضحية فانتفض الناس بصورة عفوية وبادلوا عنف الشرطة بعنف مشروع وهنا بيت القصيد.

التحول الذى حدث فى رد المتظاهرين من السلمية التامة إلى الرد بالحجارة

على الشرطة، هل يدفعنا لأن نصف الثورة بأنها عنيفة أو أن العنف هو الحل الأمثل للثورات، وهل يخرج هذا الثورة من دائرة السلمية ؟

لا يمكننا إنكار حق المتظاهرين فى الدفاع المشروع عن أنفسهم، لكن دفاع الثوار عن أنفسهم سواء برشق الحجارة أو حتى بإشعال النيران فى أقسام الشرطة التى ثبت أنها أطلقت النيران بصورة عشوائية على المارة، لا يضفى صفة العنف على الثورة، فالثوار خرجوا بسلمية تامة منذ أول يوم وحتى سقوط الضحايا بأعداد كبيرة، ورد الثوار حق أصيل لا ينكره عاقل.

على أن وصف الثورة بالعنيفة يحتاج إلى دليل على استمرار العنف من جانب الثوار حتى نجاح الثورة، وهذا لا يمكن لأحد أن يزعمه، فبعد انسحاب الشرطة أعلن المتظاهرون اعتصاماً فى ميدان التحرير وميادين أخرى، ولم يتابعوا مثلاً رجال الشرطة ويقتلونهم.

لاحظ أيضاً أن رجال الشرطة كانت أعدادهم بالآلاف بينما أعداد المتظاهرين بالملايين، ورغم ذلك لم يسقط من رجال الشرطة إلا أعداد قليلة جداً، إننا إذا قارنا ثورة مصر بثورة ليبيا فى هذا المضمار لا يمكن أبداً أن تسعفنا الدلائل لوصف الثورة بالعنيفة.

إن مقارنة بسيطة بين أعداد رجال الشرطة التى سقطت عندنا وكتائب القذافي، وبين ثوار مصر وثوار ليبيا يهدم أقوال أولئك القائلين بعنف ثورتنا .

وأخيراً فإن موقعة الجمل ذات دلالة بالغة الأهمية، فرغم سقوط مئات الضحايا من جانب الثوار، لم يسقط قتيل واحد من البلطجية، مع أن الثوار قد ألقوا القبض على الكثيرين منهم أثناء احتدام المعركة، ومع ذلك لم يتعرضوا لهم بسوء، بل إن شاشات الفضائيات نقلت صوراً لبعض البلطجية والأطباء الميدانيين يعالجونهم من الإصابات الناجمة عن التراشق المتبادل بالحجارة.

إن سلمية الثورة ليست عاراً نتبرأ منه، بل إن سلمية الثورة هى التى جعلت

العالم كله ينحنى أمام الثوار المصريين، وأي مقارنة مع أي ثورة أخرى لن تكون فى صالح دعاة العنف.

الثورة المصرية في عيون العالم

كشفت ثورة الخامس والعشرين من يناير عن اهتمام دولي كبير رسمي وإعلامي يبدو غير طبيعي في تعامل المجتمع الدولي مع ثورات العالم النامي، وهذا التقدير والإعجاب امتد ليشمل العديد من عناصر ومكونات المجتمع المصري بكل شرائحه، إلى الدرجة التي دفعت تحليلات وتقارير إعلامية إلى القول أن الصورة الجديدة لمصر بدأت تجذب السائحين الأوروبيين الذين يرغبون في العودة إلى مصر، فيما عرف بسياحة الثورة وواكبت حالة من التقدير الرسمي العالمي في مختلف دوائر صنع القرار لثورة مصر، حيث تكشف متابعة التصريحات الرسمية العالمية، التي واكبت اندلاع الثورة المصرية عن حالات عالية من التقدير والإجلال للثورة المصرية وشبابها، فقد دعت العديد من قيادات العالم إلى استلهام الدروس من شباب مصر، بل إن بعض الدوائر السياسية طالبت بمنح الثورة المصرية جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١١.

الثورة المصرية في عيون قادة العالم

أجبرت الثورة المصرية قادة العالم على الإشادة بسلمية الثورة وتحضر الشعب الذي صنعها، وهو الأمر الذى ظهر جلياً في خطاباتهم وتصريحاتهم التي خرجوا بها على العالم في أعقاب تنحي الرئيس السابق مبارك:

الرئيس الأمريكي باراك أوباما :

" يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر "

" هناك لحظات نادرة فى حياتنا نتمكن فيها من مشاهدة التاريخ أثناء صياغته، وثورة مصر إحدى هذه اللحظات ، فالناس فى مصر تحدثوا ، وصوتهم سمع ، ومصر لن تكون أبدا كما كانت "

" المصريون ألهمونا وعلمونا أن الفكرة القائلة أن العدالة لا تـتم إلا بـالعنف هى محض كذب، ففى مصر كانت قوة تغيير أخلاقية غير عنيفة غير إرهابية ، تسعى لتغيير مجرى التاريخ بوسائل سلمية . "

" الثورة صوتها مصرى، إلا أنها تذكر العالم بأصداء ثورات سـابقة، أهمهـا ثورة الألمان على سور برلين، وثورة غاندى الذى قاد شعبه إلى طريق العدالة"

" ستظل كلمة التحرير تذكر المصريين بما فعلوه، وبما ناضـلوا مـن اجلـه وكيف غيروا بلدهم، وبتغييرهم لبلدهم غيروا العالم أيضاً "

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: " صوت المصريين قد سمع، وأدعو لنقل سلمي حقيقي للسلطة واحترام حقوق الإنسان في هـذا اليـوم التـاريخي، وأهنيء الشعب المصري على نجاحه في ثورتـه، والأمـم المتحـدة مـستعدة لمساعدة مصر. "

رئيس الوزاراء الإيطالى السابق سيلفيو برلسكوني: " لا جديد في مصر، فقـد صنع المصريون التاريخ كالعادة "

ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا : "يجب أن ندرس الثورة المصرية فى مدارسنا "

هاينز فيشر رئيس النمسا : " شعب مصر أعظم شـعوب الأرض ويـستحق جائزة نوبل للسلام "

ستولتنبرج رئيس وزراء النرويج : " اليوم كلنا مصريون "

فستر فيله وزير الخارجية الألماني: " أتطلع إلى زيارة مصر والحـديث مـع الذين قاموا بالثورة "

السفير الألمانى بالقاهرة : " الثورة المصرية تشبه ثورة وحدة ألمانيا منـذ ٢٠ عاماً، فقد حافظت على كونها سلمية "

الحضور الإعلامي الدولي لثورة ٢٥ يناير

تشير دراسة الإعلام الدولي بمختلف أدواته صحف، وكالات أنباء، شبكات تليفزيونية، وسائط الكترونية عن حضور إعلامي طاغ للثورة المصرية في الإعلام الدولي، حيث لم تتوقف شبكات التلفزة والقنوات الإخبارية والمواقع الاليكترونية عن البث المباشر على مدار الساعة عن الثورة المصرية، كما احتلت أنباء الثورة المصرية صدارة عناوين كبرى الصحف العالمية لأيام طوال، وعلى غير العادة في التقييم الإعلامي، فقد اتسمت تلك التغطيات الإعلامية بأعلى درجات الإيجابية، حيث وصفت افتتاحيات كبريات الصحف العالمية ثورة مصر والمصريين بشكل عام بسمات يندر أن تجدها في الإعلام الغربي، بل لا نبالغ في القول إن ثورة ٢٥ يناير كانت بمنزلة دعاية مجانية لمصر في الإعلام الدولي، وأداة من أدوات تغيير صورة مصر، تلك الصورة التي شابها الكثير من السلبيات في فترة ما قبل الثورة.

وفيما يلي عرض موجز لتناول كبريات الصحف العالمية للثورة المصرية وشخوصها، وكذا تناول لأراء عدد من المفكرين الغربيين .

روبرت فيسك الكاتب البريطاني الشهير في مقال بعنوان (رحيل طاغية ونشوة شعب) للإندبندنت: " هب المصريون ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذي يحبه الغرب ويعتبره زعيما معتدلا، نعم ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة علي مواجهة الوحشية وتحديها وسيعرف هذا الحدث في التاريخ باسم ثورة ٢٥ يناير، وهو اليوم الذي اندلعت فيه الثورة، وسيؤرخ له علي أنه اليوم الذي هب فيه شعب مصر."

صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية : "إن عددا كبيراً من الإسرائيليين أبدوا إعجابهم بالثورة المصرية ونقلاً عن بن كاسبيت المعلق الإسرائيلي البارز لصحيفة معاريف: الأمل والتفاؤل يتدفقان إلى مصر، شجاعة الجماهير جعلتنا نعجب بالمصريين، لقد استطاعوا الوقوف في وجه مبارك، فالشعب المصري

من أعظم الأبطال، فقد وقفوا في وجه واحد من أقوى الحكام والأكثر كرهاً في التاريخ الحديث لمصر. "

صحيفة الجارديان البريطانية : "٣٠ ثانية وضعت نهاية حكم استمر ٣٠ عاماً - في إشارة إلي المدة التي استغرقتها كلمة اللواء عمر سليمان النائب السابق للرئيس والذي أعلن تنحي مبارك - مهما يحدث بعد الآن فإنها بالفعل لحظة تاريخية مهمة، فقد أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائدة للعالم العربي والشعب المصري في الصميم الأخلاقي لهذا العالم - إنها أعظم ثورة فى التاريخ البشرى بأكمله - وأعظم من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية. "

صحيفة ديلي تليجراف البريطانية: " قوة الشعب تصنع التاريخ في مصر."

شبكة CNN الإخبارية : " لأول مرة فى التاريخ نرى شعبا يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها. "

بولو كويلهو الروائي البرازيلي الشهير: " العالم يتحول للأفضل لأن هناك شعوبا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل شكرا يا مصريين .

آن لأرواح الشهداء ان تهدأ آن لنا أن نكرم أسرهم ليس أقل من نصب تذكارى لهم في التحرير، هم صنعوا المجد لنا هم رسموا المستقبل لأبنائنا بأرواحهم ودماءهم فحق لهم أن يبقوا أحياء عند ربهم وفي قلوبنا. "

خوان جويتيسولو الأديب الإسباني: " المصريون شعروا في الميدان بأنهم ملاك مستقبلهم ومصيرهم وعليهم أن يقولوا كفى. "

الثورة المصرية في عيون الشعوب

بعد منتصف شهر مايو ٢٠١١ بدأت في عدة دول أوروبية العديد من المظاهرات، على غرار ما حدث في مصر وبعض الدول العربية المجاورة لها من ثورات ضد الأوضاع المغلوطة والفساد لكن المظاهرات الأوروبية التي

اندلعت في أكثر العواصم شهرة لم تكن بسبب القهر والظلم والفساد، بل كانت بدافع آخر بعيد عن الأذهان وهو سوء الأحوال الإقتصادية ، الأمر الذي قد ينكره البعض على هذه الدول الصناعية ذات الإقتصاديات الضخمة، فقد خرجت الجماهير الأوروبية إلى الميادين الشهيرة بمدنهم الكبرى رافعة العلم المصري احتجاجاً على سياسات حكوماتهم التقشفية التي أضرت بحقوقهم ومصالحهم، ملوحة في الأفق بالقوة الشعبية التي يمكن للجماهير أن تفعل بموجبها المعجزات كما حدث في الدول العربية، فقد أطلق الأوروبيين على الثورات الناجحة في المنطقة العربية وعلى رأسها مصر مسمى الربيع العربي، وتستلهم الشعوب الأوروبية من نظيراتها العربية والمصرية روح النضال، مقتدية بما فعله الثوار المصريين من الإحتماء بالمكان (وهو ميدان التحرير الشهير) واحتضان العلم.

كان للثورة المصرية طابعها الخاص في نفوس شعوب العالم، فقد اقتدت بها الشعوب لتواجه مشاكلها الخاصة، فتوحدت الوسيلة في تناغم بديع بين الشرق والغرب في مواجهة الغايات المختلفة، وهذه نماذج من الشعوب التي مثلت انعكاساً للثورة المصرية يجسد رؤيتهم لنا، وصورة ثورتنا في عيونهم:

أسبانيا: في أسبانيا اعتصم آلاف من الشباب في الميادين الرئيسية في عدة مدن أسبانية، في أكبر حركة احتجاج تشهدها البلاد منذ إصابتها بالركود الإقتصادي عام ٢٠٠٨، وقد استلهمت تلك الاحتجاجات روح الثورة المصرية في شكلها وجوهرها، حيث نظمها المحتجون عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، وعبر تلك المواقع أيضاً وسّعوا دائرة احتجاجهم لتشمل أقرانهم في مختلف الدول الأوروبية مثل لندن وباريس وروما ودبلن، حيث قامت فيها مظاهرات مؤيدة للمعتصمين الأسبان أمام سفارات اسبانيا في هذه الدول وقد اختار المحتجين أحد ميادين العاصمة مدريد الشهيرة ليحاكوا به ميدان التحرير، فتجمع نحو ألفي متظاهر في ١٨ مايو بساحة بويرتا ديل سول وسط مدريد للاحتجاج على وصول معدل البطالة إلى ٢١%، بالإضافة إلى

تنديدهم بالسياسات التقشفية التى فرضت عليهم لمواجهة العجــز المــالى فــى الميزانية والمحتجون لم يخرجوا في مجرد مظاهرة، بل اعتصموا في الــساحة ورفضوا الرحيل قبل الانتخابات المحلية والإقليمية كوسيلة ضغط من قبلهم على حكومتهم للانصياع لرغباتهم، رافعين العلم المــصري فــي وســط العاصــمة الإسبانية والجدير بالذكر أن حركة الشباب الأسبان أصبحت تعرف بحركــة ١٥ مايو إقتداءً بمصر في نسب الثورة ليوم البدء.

إيطاليــا: في يوم الجمعة ٢٠ مايو ٢٠١١ خرجت احتجاجــات مــن ٩ مــدن إيطالية، من أهمها روما وميلانو وتورينو لتمثل السخط والضجر الــشعبي مــن الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد، ضمن موجة احتجاجــات فــي أوروبا تضع أمامها النجاح الذي لاقته الثورات العربية ولاسيما مصر وقد نشر عدد من المتظاهرين الإيطاليين صورة للعلم المصرى بجانب العلــم الإيطــالى خلال احتجاجاتهم فى شوارع روما ضد رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك ســيلفيو برلسكونى، وسياسة حكومته، مكتوبا عليهــا ثــورة مــصر ألهمتنــا المطالبــة بالديمقراطية وإقالة نظام برلسكونى، كما نشر المتظاهرون صور ســاخرة مــن برلسكونى وهو بجانب الرئيس المخلوع حــسنى مبــارك والــرئيس التونــسى المخلوع زين العابدين بن على.

فرنســا: استلهم عدد من الشباب الفرنسي طريقة الاحتجاج المــصرية التــي ارتكزت على التواصل عبر الشبكات الاجتماعية في الأنترنــت، والتــي مــن أبرزها فيسبوك وتويتر، وأسس مجموعة منهم صفحة تدعو لــلثورة يــوم ٢٦ يونيو، ووضع مؤسسوا صفحة الثورة الفرنسية شعارات رنانة من قبيل الاتحــاد يصنع القوة، وأعلن هؤلاء ميلاد حركة شبابية تدعو للاحتجاج لتأسيس فرنــسا جديدة، وبرز في نقاشات أعضاء صفحة الثورة الفرنسية الشبابية الجديدة حديث عن غياب الأمل لدى الشباب وشكوى من العنصرية في المجتمع الفرنسي، وفي

هذه الصفحة على الفيسبوك قال البعض إنه رغم قرب الانتخابات إلا أنه لا يوجد مشروع مجتمع.

وفي نهاية شهر مايو ٢٠١١ فضَّت الشرطة الفرنسية اعتصاما لنحو ١٠٠٠ شاب فى ساحة الباستيل، حيث تجمعوا على الطريقة المصرية رفضاً للبطالة والظروف المعيشية الصعبة وتدني مستوي المعيشة وسياسة الدولة الرأسمالية وازدياد قضايا الفساد المالي ، وقد فككت عناصر الشرطة الخيام التى أقيمت فى المكان، وأنزلوا الشباب الذين تسلقوا مبنى أوبرا الباستيل.

اليونان: كصدى للثورة المصرية، مستلهمين منها روح المقاومة والعدل، تظاهر المحتجين من اليونانيين فى ميدان سينتاجما بوسط أثينا، أمام البرلمان اليونانى، احتجاجا على القيادات السياسية التى تحكم، منتقدين صندوق النقد الدولى الذي يطالب بالمزيد من التقشف، ومطالبين الحكومة التي تواجه أزمة مالية كبيرة بالتخفيف من سياساتها التقشفية التي يدفع ثمنها الشعب اليوناني.

واستناداً إلي تقديرات الشرطة، فقد بلغ عدد المتظاهرين نحو ٢٠ ألفا، استجابوا للدعوة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وليس عن طريق أحزاب المعارضة أو النقابات العمالية من أجل التجمع في كل مدن أوروبا للمطالبة بديمقراطية حقيقية.

التشيك: هدد اتحاد رابطة النقابات المستقلة في جمهورية التشيك بتنظيم إضراب ووقف حركة القطارات وقطع الطرق إذا لم يبدأ مجلس الوزراء في الحد من خطط الحكومة الرامية لخفض العجز في الميزانية عن طريق إصلاح نظام المعاشات والرعاية برفع الضريبة وزيادة المدفوعات للرعاية الصحية ونظم الإحالة إلي المعاش، متخذين من ثورات الربيع العربي قدوة كباقي شعوب العالم.

بلجيكا: تظاهر عشرات الآلاف فى شوارع العاصمة البلجيكية بروكسل احتجاجاً على برامج التقشف التي تدعمها الحكومة خوفاً من أزمة قد تعصف بها على غرار ما حدث في اليونان، ولكن الشعب الذي شاهد أقرانه من العرب والأوروبيين يثورون على الفساد خرج للشوارع ليقول كلمته كما قالها المصريون، واقفاً في وجه الحكومات التي لا تلقي بالاً لشعوبها.

الولايات المتحدة: في منتصف مارس ٢٠١١ خرج محتجون في ولاية ويسكونسن الأمريكية يرددون شعارات سبق أن أطلقها تيار من تيارات الثورة المصرية احتجاجاً ضد قانون جديد يحد من الحقوق النقابية لعمال القطاع العام، ويعد أحد أكبر التحديات التي تواجه العمالة المنظمة في الولايات المتحدة منذ عشرات السنين، وكانت الاحتجاجات الشعبية الأمريكية في هتافاتها ضد إجراءات النظام الحاكم أقرب ما تكون من هتافات الثوار المصريين في ميدان التحرير ضد فساد النظام المصري السابق .

الفرق بين الثورة السلمية والثورة المسلحة

هناك عدة فروق بين الثورتين السلمية والمسلحة من حيث بعض المعايير ومنها :

من حيث عدد الضحايا : فى الثورة السلمية يكون عدد القتلى والجرحى أقل بكثير من الثورة المسلحة لأن فى الثورة المسلحة استخدام الأسلحة من الطبيعى أن يزيد أعداد القتلى والجرحى.

من حيث التأثير الاقتصادى: عادة ما تنتهى الثورات المسلحة بدمار واسع فى البنية التحتية ومنشآت الدولة المدنية والعسكرية بينما فى الثورة السلمية يكون الدمار محدوداً ومحصوراً فى أماكن معينة وناتج عن تخريب غير مقصود .

من حيث التأثير الاجتماعي : فى الثورة السلمية يشارك جميع فئات الشعب من رجال ونساء وأطفال فى المقاومة كما أنها فيها تنمية مهارات لازمة لمرحلة

ما بعد الثورة مثل الاتصال بالجماهير والتحاور والتحالف معها أما فى الثـورة المسلحة فتشارك فئة محدودة من الشعب وهى الفئة القادرة على ، والراغبة فى حمل السلاح •

من حيث اختيار القيادة : في الثورة السلمية اختيار قيادة المرحلة القادمة على الثورة يكون اختيارًا ديمقراطياً بينما تخلق الثورة المسلحة ديكتاتوراً جديداً •

من حيث النجاح : فى الثورة السلمية نسبة نجاح الثورة فـى الـتخلص مـن الطاغية والديكتاتور تكون أعلى بينما فى الثورة المسلحة احتمال النجاح يعتمـد بشكل رئيسى على القوة العسكرية للمقاتلين من الشعب ومقدار الدعم الخـارجى لهم .

من حيث القابلية للتعدد وقبول الطرف الآخر : فى الثـورة الـسلمية يكـون المجتمع مستعد للممارسة الديمقراطية الحقيقية أما فى الثورة المسلحة فـالطرف الذى يحسم الصراع دائما يحاول فرض نفسه بالقوة•

من حيث خطر التحول لحرب أهلية : فى الثورة السلمية خطر تحول الـبلاد إلى حالة الحرب الأهلية أقل بكثير أما فى الثورة المسلحة فاحتمال تحول الـبلاد إليها أعلى خاصة مع توفر السلاح والتحفز عند الثوار•

المميزات التى تفردت بها للثورة المصرية

أن أهم ما يميز ثورة شباب مصر هو تميزها عن كل الثورات التي سـبقتها وأهم هذه الميزات ما يلي:

١- أنها ثورة شعبية بحق، حيث أن الجيش المصري أستلم السلطة من الثـوار، وضمن شروط الثوار وليس العكس مثل ما حدث في ثـورة عـام ١٩٥٢ فـي مصر وعام ١٩٥٨ في العراق•

٢- أنها ثورة لم تقودها أحزاب تقليدية أو أحزاب سرية مثل ما حدث في الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ حيث قاد الثورة أحزاب مثل الحزب الجمهوري الإسلامي

بقيادة بهشتي ومجاهدي خلق بقيادة مسعود رجوي وغيرهم إنما هي ثورة قام بها وقادها شباب ربما كانت هذه هي تجربتهم الأولى في المعترك السياسي

٣- يقود الثورات قادة محنكون، صارمون وأشداء مثل ماو تسي تونج، كاسترو، الخميني ومانديلا وهذا يضمن لهم وحدة الهدف والغاية إلا أن ثوار مصر لم يظهر أي منهم من يدعي القيادة، وإنما يفضلون لقب المشاركة في الثورة على لقب قيادة الثورة .

٤- كل الثورات ترتبط بأيدولوجية محددة أو بهدف واضح ومحدود مثال على ذلك الثورة الجزائرية وهدفها التحرر من الاستعمار الفرنسي والثورة البلشفية في روسيا لبناء مجتمع اشتراكي ونضال جنوب أفريقيا لإزالة التمييز العنصري وحكم الأقلية إلا أن أهداف الثورة المصرية لم تكن محددة وواضحة في البدء على الأقل حيث بدأت بمطالب لإطلاق الحريات ومحاربة الفساد وتطورت للمطالبة بإسقاط النظام

٥- كل الثورات وقادتها يسعون للوصول إلى السلطة كي يتولوا بأنفسهم العمل على تحقيق الأهداف التي ثاروا وضحوا من أجلها مثل الثورة الكوبية وكاسترو والثورة الإيرانية والخميني والثورة العربية والشريف حسين وأبناءه أما ثوار مصر فأنهم بعيدين كل البعد عن السلطة وإنما على ما يبدوا قد آثروا أن يكون دورهم مراقباً عن كثب للأحداث والتأثير عليها من خلال سلطة الشعب في الشوارع والحارات المصرية.

٦- عرفت كل الثورات بشعاراتها الرنانة مثل محاربة الاستعمار، القضاء على العدو الصهيوني وتحرير فلسطين، الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، محاربة الإمبريالية، تحقيق الاستقلال السياسي إلى آخره إلا هذه الثورة التي احتفظت ببساطة شعارات هموم الشارع المصري وصدقها .

٧- عرفنا من الثورات ثلاثة أنواع: انقلاب عسكري ويحدث فيه تغيير السلطة في يوم أو ساعات، أو ثورة شعبية تدوم سنين عدة وتحصد من الضحايا ما لا

يعد ولا يحصى،أو تغيير عن طريق تدخل قوى أجنبية عظمى مثل ما حدث من تغيير في أوربا أبان الحرب العلمية الثانية وما حدث في العراق وما حدث في ليبيا أما الثورة المصرية فأنها ثورة شعبية سلمية وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تسقط النظام فى أقل من شهر

٨- هناك العديد من الثورات الشعبية، إلا أنها تمثل طائفة من ذلك الشعب وليس الشعب كله مثال على ذلك ثورات الأكراد في العراق وتركيا وإيران، والتاميل في سيريلانكا والحوثيين في اليمن والباسك في أسبانيا ومن أهم أسباب عدم نجاح هذه الحركات هو أنها فصلت نفسها عن عموم شعب ذلك البلد وهمومه وأضحت مطالبها كأنها مناقضة للمطالب العامة لعموم ذلك الشعب أما الثورة المصرية فقد أطلق عنانها شباب، مسلمون وأقباط وعلمانيون وسرعان ما استقبلوا وتقبلوا مشاركة الأخوان معهم كذلك فأنها اتسعت لتشمل عموم مصر من أسكندرية إلى صعيد مصر وقد مثلت كذلك الشباب المثقف وموظفي الدولة وعمال المصانع .

٩- أن ما يميز الثورة المصرية على الرغم من محليتها وخصوصيتها، أن مطالبها وهمومها تمثل معاناة وهموم الشعب العربي برمته وكل عربي تخيل أن هؤلاء الثوار ينطقون باسمه وأنه يأمل لو تحدث مثل هذه الثورة في بلده كي يساهم فيها مما أدى إلى ارتفاع الروح المعنوية والثقة بالنفس والشعور الوطني والقومي لدى الجميع وانتشار عدوى الثورة في الدول العربية الواحدة بعد الأخرى .

١٠- إلا أن أهم مميزات الثورة المصرية وبقية الانتفاضات الشعبية وهو ما لم يتحدث به أحد أنها جاءت لتهدم التحالف غير المقدس بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال حيث أن ما حدث باسم الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص ومنح التسهيلات للاستثمارات الأجنبية أدى إلى فتح الباب على مصراعيه أمام قادة البلاد إلى المشاركة في عملية البيع والشراء وتحقيق

الأرباح على حساب مصلحة الوطن والمواطنين وبذلك انتقلت ثـروات هـذه الشعوب إلى ممتلكات شخصية وعائلية وأرصدة في بنوك أجنبية وهذا ما حدث لصدام وعائلته ومبارك وأبنائه وزين العابدين وأصـهاره والقـذافي وصـبيانه وعراق اليوم وكل الفاسدين والمرتشين والمتنعمين في خيراته.

بعض تحديات الثورة

محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب

لا يستطيع عاقل أن ينكر الدور الذى لعبه المجلس العـسكرى فـى مـساندته ومشاركته للشعب المصرى فى ثورته التى خرجت فـى ٢٥ ينـاير الماضـى تطالب بإسقاط النظام الفاسد، وظل شعار الشعب والجيش إيد واحدة هو الـسمة الرئيسية للعلاقة الطيبة بين الشعب والمؤسسة العسكرية، لكن ظهـرت بعـض النوايا الخبيثة التى تحاول الوقيعة بين الشعب والمجلس العسكرى.

بيانان صدرا عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل تـولى الـرئيس مهـام منصبه أكدا على مخطط خفى للإيقاع بين الشارع المصرى والجيش بما يصب فى صالح من له مصلحة فى فـشل الثـورة وزعزعـة اسـتقرار المؤسـسة العسكرية، وفى بيانه الذى حمل رقم ٦٩ قال المجلس العسكرى إنه إيمانا مـن المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستمرار التواصل مع الشعب المصرى العظيم وشباب الثورة وبالإشارة إلى الخطوات الإيجابية التـى تحققـت خـلال الأيـام الأخيرة والتى تهدف إلى تحقيق المطالب المـشروعة لثـورة ٢٥ينـاير إلا أن تحقيق هذه الخطوات الإيجابية قد تعارض مـع المـصالح الشخـصية لـبعض الحركات السياسية ذات الأجندات الخاصة التى بدأت فى التحريض لزرع الفتنة بين الشعب والقوات المسلحة.

وتابع البيان من الضرورى التأكيد على أنه لا صحة لما تردد عن قيام الجـيش باستخدام العنف ضد المتظاهرين فى الإسماعيلية أو الـسويس أو أيـة مدينـة أخرى، كما أن الفتنة التى تسعى اليها حركة شباب ٦ أبريل للوقيعة بين الجيش

والشعب ماهى إلا هدف من الأهداف التى تسعى إليها منذ فترة وقد فشلت بسبب الخطوات التى اتخذت مؤخراً ودعا المجلس فى بيانه كافة فئات الشعب إلى الحذر وعدم الانقياد وراء هذا المخطط المشبوه الذى يسعى إلى زعزعة استقرار مصر والعمل على التصدى له بكل قوة.

وجاء بيان المجلس العسكرى الصادر برقم ٧٠ ليوضح فى أعقاب أحداث العباسية ومدينتى السويس والإسكندرية ما جاء فى بيانه ٦٩ إلى جانب الإشارة إلى ما قام به الشعب من منع المصادمات بين الجيش والمتظاهرين وقال المجلس فى رسالته إنه إيمانا من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستمرار التواصل مع شباب الثورة والشعب المصرى العظيم ، يتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأسمى آيات الشكر والتقدير للشرفاء من الشعب المصرى العظيم الذين أقاموا درعاً بشرية بين المتظاهرين والقوات المسلحة، مما أدى إلى وأد الفتنة وعدم إظهار القوات المسلحة فى صورة من يعتدى على أبناء الوطن وهو ما يؤكد على عبقرية هذا الشعب الوطنى الذى أبهر العالم بثورته البيضاء، ويدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة الشعب المصرى العظيم بكافة أحزابه وائتلافاته إلى اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر لإحباط كافة المحاولات التى تهدف إلى الوقيعة بين الجيش والشعب والتى تم رصدها على العديد من المواقع الإلكترونية التى تديرها مجموعة من العملاء والحاقدين.

قال الدكتور عصام العريان،القيادى الاخوانى: إن هناك أموالا تتدفق على مصر بهدف تعطيل مسيرة الديمقراطية فى البلاد، والوقيعة بين القوى الوطنية،وهناك محاولة للوقيعة بين الشعب والجيش من قوى داخلية وخارجية، وجماعة الإخوان لن تغير موقفها من الإرادة الشعبية وعودة الجيش إلى ثكناته فى أقرب وقت حيث أن مواجهة هذه الوقيعة يتوقف على خضوع الجميع لسلطة القانون وأن تقوم جهات التحقيق المعلومة بمساءلة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أى فصيل يسعى إلى تخريب البلاد والوقيعة بين الشعب والشرطة

والجيش، مشددا على أن ثورة يناير ملك للشعب بكل مكوناته، ولا يستطيع أحد أن ينسبها لنفسه مهما كان، والجيش شريك فى حمايتها، ويجب الاتفاق على إقامة دولة ديمقراطية تعيد لمصر مكانتها وريادتها فى العالم.

وانتقد العريان قيام حركة ٦ أبريل بإعطاء غطاء سياسى لبعض العناصر التى أسماها بالمجهولة والعشوائية فى ميدان التحرير وكل ميادين مصر لتعطيل مصالح البلاد، عن طريق غلق مؤسسات الدولة، والهتافات المعادية فى المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد، والتى يجب أن يتحد فيها الجميع للانتقال إلى الديمقراطية.

وقال عاصم عبد الماجد المتحدث باسم الجماعة الإسلامية إن هناك مؤامرة يحاول البعض فى الداخل والخارج تنفيذها لضرب الاستقرار فى البلاد، وأولها كانت مؤامرة محاولة اقتحام وزارة الداخلية ثم التطاول على غلق ممر قناة السويس التى تعتبر المحفظة الاقتصادية الباقية لمصر فى ظل الأوضاع الراهنة ثم إغلاق طريق العين السخنة ومجمع التحرير ومحاولة إغلاق المترو وكلها خطوات وتهديدات أدت إلى خسارة البورصة خمسين مليار جنيه خلال أسبوعين فقط ثم محاولة اقتحام مديرية الأمن بالسويس والمنطقة الشمالية العسكرية بالاسكندرية ومحاصرة وزارة الدفاع فى القاهرة ومحاولة اقتحام مديرية أمن الأقصر وكلها خطوات تؤكد أن هناك مؤامرة ولا يمكن أن يكون هذا كله تم بطريقة عفوية.

كما أن المسيرة التى خرجت من ميدان التحرير للاعتصام أمام المجلس العسكرى كانت ضمن مخطط المؤامرة للوقيعة بين الجيش والشعب والتسبب فى إشعال حرب أهلية، منتقداً الوضع فى ميدان التحرير الذى أسماه بأنه صار دكتاتوريا لأن هناك خيانة تجرى فى ميدان التحرير فلا يوجد إنسان مصرى الآن يريد الوقيعة بينه وبين الجيش والتى لا تصب إلا فى مصلحة إسرائيل والذين يتمنون أن يفعل الجيش المصرى مثلما فعل الجيشان: السورى والليبى فهذه الجيوش تحطمت وانتهت.

والجيش المصرى العظيم هو الذى يقف بمفرده فى وجه العربدة الإسرائيلية ويجب على المجلس العسكرى أن يفتح تحقيق الفورى لمحاكمة هؤلاء وتقديم كافة الأدلة لتقديمهم للمحاكمة ومحاسبتهم.

بينما قال الدكتور د. عمار على حسن المتخصص فى علم الاجتماع السياسى إن هناك مخططاً من أذناب النظام وقوى خارجية مجهولة للإيقاع بين الجيش والشعب منذ ٢٨ يناير وذلك لحظة أن وصل الجيش إلى ميدان التحرير حيث كانت هناك خطة شبيهة بخطة ميدان السلام السماوى بالصين لكن قوى الجيش رفضت الاستجابة لهذه الخطة وليس معنى تنحى مبارك أن هذه الخطة قد انتهت بل قائمة حتى هذه اللحظة وهناك محاولات للصدام والإيقاع بين الجيش والشعب، وأن واضعى الخطة هم من أسماهم من أتباع الثورة المضادة، لكن حماسة الشعب فى سعيه إلى إنجاح ثورته لن تمكنهم من ذلك .

ما الذى منع القوات المسلحة من ضرب المتظاهرين

الشواهد تؤكد أن الجيش لن يستطيع أبداً أن يقف في مواجهة الشعب لأن الجيش المصري جيش قائم على التجنيد الإجباري وغير قائم على أخذ المال مقابل ولائه هذه الميزة هي أعظم ما تملكه الثورة فالجيش لن يضرب المتظاهرين لأن أول أمر بالضرب سيؤدي لانقسام الجيش من داخله، وربما يتم محاصرة القيادات الفاسدة وعزلها من قبل القيادات الأصغر وما تردد كثيراً هو أن الأوامر في القيادة العليا كانت تقتضى ضرب المتظاهرين ولكن بوادر الانقسام ظهرت سريعاً فأعلن الجيش رفضه ضرب المتظاهرين ولهذا وقف الجيش على الحياد وترك المتظاهرين تسيل دماؤهم يوم أربعاء الرماد لأنه كان يعلم أن تدخله ضد المتظاهرين سيحدث انقساماً رهيباً في صفوفه، وتدخله ضد النظام أمر مستبعد لأنه يدين بالولاء له لهذا، فالاستماع لمن يحذرنا من تدخل الجيش وعدم إغضابه وإحداث الوقيعة بينه وبين الشعب هو أمر لا صحة له، لأن الضغط المستمر على الجيش في صالح الشعب لأنه سيجبر الجيش إما أن

يكون معنا أو ضدنا ولو قرر أن يكون ضدنا فإن قياداته الفاسدة ستحفر قبرها بيدها لذا فالحل يكمن في خطوتين:

الأولى: هي الإعلام المستمر بضرورة استمرار المظاهرات والضغط الشديد على الجيش والإعلام هنا لا يقتصر على الفيسبوك بل يستهدف في الأساس الفئة التي لا يصل لها الفيسبوك اشرحوا للأهل والأصدقاء والجيران خطورة ما يدبر ضدهم من أجل الحفاظ على أعداد الثوار التي هي وسيلة الضغط الوحيدة لدينا.

الثانية: أن يكون لمجلس ائتلاف الثورة منبر إعلامي، يستمر في توضيح الصورة الحقيقية للناس وما يدور في اجتماعاته مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويكون صوته قوى وعالي وفاضح إذا ما شعر بأي مؤامرة.

هاتان الخطوتان مع حتمية استمرار المظاهرات المليونية هما السبيل لممارسة الضغط المستمر على القوات المسلحة، مما يجعلها تقوم مجبرة بتنفيذ كافة المطالب المشروعة للشعب المصري فالضغط وحده على القوات المسلحة هو القادر على إحباط الثورة المضادة.

جواسيس إسرائيل والثورة

إسرائيل تعيش حالة من القلق والرعب فى ظل ثورات الربيع العربى والتغيير الشامل الذى تشهده المنطقة العربية وزوال أنظمة ورؤساء كانت تعتبرهم تل أبيب الكنز الاستراتيجى الذى كان يحقق لها أهدافها فى الحفاظ على تواجدها واستمرارها فى احتلال الأراضى العربية وتأمين المظلة السياسية لعدوانها المستمر على الشعب الفلسطينى.

الرعب الأكبر الذى تعيشه إسرائيل تتسبب فيه ثورة يناير المصرية التى بلا شك ستؤدى إلى انقلاب فى موازين القوى والمعادلات السياسية فى المنطقة، ورسم خريطة تحالفات جديدة فى غير صالح الكيان الصهيونى فإسرائيل

تستشعر أن التغيير فى مصر ليس فى صالحها بكل تأكيد، بل إن هناك يقينا بأن ما يحدث الآن- رغم أن الثورة مازالت فى بدايتها- يدفع إسرائيل إلـــى إعـــادة التفكير وتوظيف كل أوراق الضغط والابتزاز لكبح جماع ثورة مصر، خاصـــة بعد إنهاء الخلاف بين فتح وحماس وتوقيع اتفاقية المصالحة بينهما، وتبعه قرار مصر الثورة بفتح معبر رفح بشكل دائم أمام الـــشعب الفلـــسطينى الـــذى كـــان محاصراً فى قطاع غزة بمساعدة الكنز الاستراتيجى الذى فقدته، وهو المصطلح الذى أطلقته إسرائيل على صديقها المخلوع حسنى مبارك.

ويأتى الكشف عن عملية القبض على ضابط الموساد الإســـرائيلى فـــى قلـــب القاهرة دليلا على الرعب الذى تعيشه تل أبيب، ويعكس فى الوقت ذاتـــه مـــدى كفاءة وقوة جهاز المخابرات المصرية ففى أقل من ٤ شهور يتم الكـــشف عـــن عملاء وجواسيس لإسرائيل جاءوا للرصد وجمع المعلومات ومحاولـــة إحـــداث الفتنة بين طوائف الشعب، وإحداث الوقيعة بين الجيش والشعب، كمـــا ذكـــرت نيابة أمن الدولة العليا فى التحقيقات المبدئية ورغم كل عمليات التجـــسس التـــى قامت بها إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ٧٩ فإن عملية التجسس الأخيـــرة والقبض على ضابط الموساد إيلان هى الـــضربة الأقـــوى لجهـــاز الموســـاد الإسرائيلى الذى ظن أن الانفلات الأمنى بعد الثورة فرصة لبعثات التجسس فى مصر فقد تعاملت المخابرات المصرية، كما قال الخبير العسكرى اللواء ســـامح سيف اليزل، بكفاءة عالية، وهى المرة الأولى التى تتمكن فيها المخـــابرات مـــن إلقاء القبض على جاسوس إسرائيلى على هذه الدرجة من الأهميـــة منـــذ ٥٠ عاما.(١)

أزمة الطائفية

إن الأزمة السياسية والطائفية في مصر آخذة في التعمـــق لأزمـــة مرينـــاب- ماسبيرو المركبة بعدان، الأول طائفي تجسد في جريمة حرق دار عبادة مختلف

(١) جريدة الأهرام اليومية ٢١ - ١٠ - ٢٠١١

علي قانونيتها ترجع لمواطنين من الأقباط البعد الثاني سياسي تمثل في إخفاق السلطات السياسية في إدارة الأزمة بطريقة تؤكد مبادئ المواطنة ودولة القانون، بل وعلي العكس تماما من ذلك تطورت الأمور في اتجاه شديد السلبية وصل إلي حد توريط القوات المسلحة– ولأول مرة– في مصادمات عنيفة لها طابع طائفي، الأمر الذي أدي إلي تعميق الشرخ الطائفي–السياسي في المجتمع، كما أدي إلي تعميق أزمة . (١)

الثقة الآخذة في التصاعد بين النخب السياسية من ناحية والمجلس الأعلي للقوات المسلحة من ناحية ثانية.

بدأت المشكلة الطائفية في مصر منذ مطلع السبعينيات ثم راحت تتجذر في المجتمع والسياسة، وأخفقت كل عهود مصر السابقة في وقف تفاقمها، وأورثها النظام السابق للمرحلة الانتقالية الراهنة وهي في أسوأ حالاتها، حتي أنه يمكن القول أن فشل النظام السابق في معالجة الأزمة الطائفية كان من بين العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في سقوطه فموجة الغضب والتعبئة التي بدأت في التجمع ضد النظام نتيجة الطريقة التي أدار بها انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ اكتسبت قوة دفع كبيرة وتحولت إلي تيار شعبي جارف بعد حادثة الاعتداء علي كنيسة القديسين في الإسكندرية،والتي أكدت للكثيرين أن سياسات النظام باتت تمثل تهديداً للوحدة الوطنية وللنسيج الاجتماعي–السياسي المصري وقد دفع هذا الحادث كثيرين من الأقباط– ولأول مرة– للانضمام لصفوف المعارضة المتزايدة، وهو التطور الذي ساهم في نزع الشرعية عن النظام السابق والتعجيل بسقوطه.

غير أن حدة الأزمة الطائفية في مصر لم تتراجع في ظل المرحلة الإنتقالية، بل إن الأمور سرعان ما تطورت في اتجاهات أوضحت أن ضعف السلطات العامة، وفتح الباب لقوي أيديولوجية وسياسية دينية للتمتع بحرية الحركة

(١) قاعدة المعلومات المصرية .

والتعبير والتنظيم، ساهم في مفاقمة المشكلة الطائفية، فتواترت المصادمات الطائفية بمعدلات عالية، فيما بدت الدولة عاجزة عن إعمال القانون وضمان الأمن، وأدي سقوط حاجز الخوف إلي دخول جماهير من الأقباط في ساحة الفعل السياسي الجماهيري المعارض بشكل صريح وبلا مواربة، فبدا الأمر كما لو كانت قوي اجتماعية وسياسية وطائفية تقف في مواجهة بعضها البعض وفي مواجهة الدولة في لحظة فقدت فيها أساليب المواءمة والتفاهم الضمني التقليدي فعاليتها، فيما لم تحل محلها أساليب جديدة لتسوية الصراعات الاجتماعية والطائفية والسياسية، فبدت مصر وكأنها تنزلق نحو صدامات حتمية بين قوي اجتماعية وسياسية،ولم تكن الصدامات العنيفة التي جرت في ماسبيرو سوي تعبيرا عن هذا الاتجاه.

الجريمة الأكبر للنظام السابق هي أنه وهو يحارب معركة بقائه رافعا شعار الدولة التي تسعي للبقاء عبر التضحية بالديمقراطية لم يكن ليتردد في التضحية بالدولة نفسها في سبيل بقائه هو نفسه حدث هذا في كل مرة تهاون فيها في تطبيق القانون بدءاً من قوانين البناء والمرور والنظافة انتهاء بالقوانين المنظمة للأموال العامة وشئون السياسة والحكم والحقوق والعلاقات الطائفية.

غير أن السقوط المدوي للنظام لم يؤد إلي تحسن في درجة إعمال القانون وتطبيقه، علي العكس فقد أصبحت الأمور أكثر سوءا بكثير فقد أدي السقوط الدرامي لنظام مبارك تحت ضغط موجة ثورية عاتية إلي إضعاف شديد للسلطات العامة ولقدرتها علي تطبيق القانون وحفظ الأمن،فتراجعت الدولة أمام ضغوط المطالب وأصحاب المصالح المشروعة وغير المشروعة، وتخلت عن تنظيم مساحات واسعة من المجال العام تاركة الأمر لتوازنات القوي بين قوي المجتمع، الأمر الذي اقترب بنا من حالة حرب الجميع ضد الجميع السابقة علي وجود أي شكل للتنظيم السياسي، وتحولت الدولة نفسها إلي طرف في الصراع بين قوي المجتمع والسياسة، وليس حكم بينها، وآلية لتنظيم علاقاتها وصراعاتها.

تجسدت كل هذه الحالة في أزمة مريناب وماسبيرو فالمتشددون السلفيون أخذوا علي عاتقهم مهمة تنفيذ القانون الغامض لبناء الكنائس بعد أن فسروه بطريقتهم، فقاموا بحرق الكنيسة المخالفة، كما لو كان من حق كل منا أن يحرق ما يعتبره مبني مخالف، فيقوم نصف المصريين بإضرام النار في بيوت نصفهم الآخر ووقعت الكارثة الأكبر ليس فقط عندما امتنعت السلطات في أسوان عن تطبيق القانون .

تطورت الأمور إلي ما هو أسوأ عندما تصدي المتطرفون في أسوان للدفاع عن المحافظ ضد موجة الانتقادات التي طالبت باستقالته، فهددوا بأوخم العواقب إذا ما تمت إزاحة المحافظ عن منصبه، فبدا الأمر كما لو كان المحافظ يحتمي بالمتطرفين في محافظته في وجه السلطة المركزية التي عينته فإذا كان المتطرفون قد نجحوا قبل شهور في إجبار الدولة علي تغيير قرارها باختيار محافظ معين لمحافظة قنا، فإن التطورات الأخيرة في أسوان توحي بدخول مصر علي الطريق نحو انحلال الدولة المركزية التي كانت عليها لقرون طويلة فتردد الدولة في تطبيق القانون أغري العناصر المتطرفة والإجرامية والمنفلتة علي انتهاكه كلما خطر لها ذلك.

ظهر ذلك في ارتفاع معدلات الجريمة والإضرابات غير القانونية وتكرار الاعتداءات علي الكنائس وفي العنف الذي عبر به المتظاهرون من الأقباط عن احتجاجهم أما الأمر المؤكد فهو أن الخاسر الأكبر من كل هذه التطورات هو أولا الدولة المصرية التي يتعرض وجودها لاختبار جاد، وثانيا الفئات المستضعفة التي لن تستطيع الصمود بغير حماية القانون والدولة وسط الغابة الاجتماعية والسياسية الآخذة في التشكل.

الثورة المضادة في مصر

ما معنى الثورة المضادة، إذا فهمنا معنى هذا المصطلح سنكون أكثر قدرة على تحديد الأفعال التي تشكل جزءاً منه والأفعال التي تكون بريئة منه وهي

محاولة من أنصار النظام القديم لاستعادة النظام القديم بقواعد عمله بالأساس أهم من أشخاصه، ويعني ذلك في مصر عودة سطوة . [١]
المؤسسة الأمنية واستمرار مناخ الفساد المالي والإداري في كافة المؤسسات ضمن عملية تحميها وتستفيد منها المؤسسات الأمنية .

تتميز الثورة المضادة بالعنف الشديد ضد الشعب بصورة عامة والثوار بصورة خاصة، وفي أهم تجارب الثورات المضادة التي نجحت في هزيمة الثورة كان الجيش هو الذي يقوم بها تسعى الثورة المضادة كذلك إلى إثارة الفزع من الثورة نفسها، بأن تقول أنها ستؤدي إلى غلاء الأسعار

أو انعدام الأمن أو خلو المتاجر والأسواق من السلع، وتهدف من ذلك إلى

إبقاء المواطنين في بيوتهم ومنعهم من الانضمام للثوار وتركز الثورة المضادة عادة على ضرورة هزيمة أي عمل جماعي يواجه الفساد والقهر وسوء توزيع الثروة، لا ننسى بالطبع أنها تسعى لإعادة الأوضاع السابقة على الثورة والتي تتميز بانتشار الفساد والفقر والقهر، وبالتالي تعمل الثورة المضادة دائما على مواجهة أي عمليات احتجاج وتعادي بشكل خاص إضرابات العمال لأنها تهدد الاستقرار والنمو الاقتصادي، دون أن توضح أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يضمن أن يتم توزيع عائدات

النمو بشكل عادل بين أفراد وقطاعات المجتمع. [٢]

وفى كل الثورات المنتصرة هناك ما يسمى بالثورة المضادة ويخطط لها عدد من اتباع الحاكم المستبد المخلوع والمستفيدين منه وأعوانه .

وأحيانا قد تنجح مثلما حدث فى حالة الثورة الفرنسية فى إحدى مراحلها ومثلما حدث فى الثورة المضادة لثورة مصدق فى إيران عام ١٩٥١التى نجحت

---

(١) عن مقال لمحمد البعلى بتصرف
(٢) أسامة عبد الرحمن " تساؤلات حول الثورة " دار زهور المعرفة والبركة .

فى إعادة شاه إيران مرة أخرى وقتها بالشكل الذي جعل الشاه وقتها يقول لكيرميت روزفلت ممثل المخابرات الأمريكية: " إنني مدين بعرشي إلى الله ثم إلى شعبي ثم إليك " .

وكان صائبا فى الجزء الأخير فقط هذه الثورة المضادة كان لها محاولات أيضاً فى تاريخ مصر ، وكلنا نعرف ما حدث أيام العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ عندما اجتمع عدد من الباشاوات من أتباع النظام الملكي البائد ليحاولوا الاتصال بالسفارة البريطانية - أثناء الحرب و يعرضوا أنفسهم للحكم كبديل عن عهد عبد الناصر ووصلت الاتصالات إلى حد بدء الباشاوات فى تشكيل حكومة من شدة ثقتهم فى انتصار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وسحقهم للقوات المصرية والمقاومة الشعبية فى بورسعيد ، لكن ذلك لم يحدث وانقلب السحر على الساحر.

وحتى فى حالة ثورة تونس شاهدنا كلنا اتباع نظام ابن على وهم يشيعون الفوضى بعد هروبه فى الأيام التى تلت السقوط لمدة شهر قبل أن تتكشف الحقيقة ويتضح أن بعض قيادات الحرس الرئاسي هم المسئولون عن هذا وفى حالة ثورتنا هنا من يخطط لهذه الثورة المضادة ليس بالضرورة لعودة مبارك بل فقط لاستمرار نظام مبارك بشكل آخر أكثر تطوراً أو عودة بشكل جديد ومختلف وبالطبع لا حاجة للقول هنا السيناريو القادم ليس من قبيل التخيل المطلق وستجدون بأنفسكم أن الأمر أكثر تعقيداً من خيال أي شخص أو قدرته على الاختلاق ، مهما كان عبقرياً بل هو أجزاء وشواهد وردت إلينا مؤكدة من عدة مصادر حتى لدينا الصورة كاملة بعد بحث مضني فى المؤشرات لنتأكد مما ورد إلينا ولا أستطيع الجزم بوجوده ١٠٠ % .

بعد نجاح الثورة وبدء حصارها لعدد من رموز وقيادات النظام وبقاء جزء منهم ينتظر المحاسبة قرر عدد منهم أن يبادر بالهجوم إتباعا لمبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع واجتمعت الضباع الجريحة على عدة طوائف متفرقة يجمعهم أنهم من

رجال النظام المطلوب إنهاؤه :

- ضباط فى جهاز أمن دولة تحركهم روح الانتقام والخوف من المحاسبة على عهود التعذيب .

- رجال مخابرات يدينون بالولاء لعمر سليمان.

- رجال أعمال فاسدين معرضون للمطاردة والمحاسبة والمحاكمة

- قيادات كبرى وصغرى فى الحزب الوطني وجدوا أنه يصعب عليهم التلون فى ظل النظام الجديد وفى ظل جيل من الثوار لديه انترنت يوثق كل ما جرى وكل كلمة قالوها سابقاً .

- قيادات إعلامية بعضها ما زال موجوداً ينتظر إقالة بين ليلة وأخرى - بعض المسئولين الحاليين فى الحكومة وفى مواقع حيوية منهم وزراء ما زالوا فى مواقعهم فى الحكومة الحالية وينتظرون إقالتهم وبعد اجتماعهم ، تقررت الخطة لتحقيق عدة أهداف متفاوتة المدى :

- الدفاع عن صورتهم بشكل عام وإزالة اتهاماتهم إعلامياً.

- شغل الرأي العام والثوار والجيش عن محاسبتهم عن جرائمهم طوال سنوات فى حق الشعب المصري.

- الإيقاع بين قيادات القوات المسلحة وبين الثوار وإفساد الروح الايجابية بينهم

- إشاعة الفوضى بشكل عام بهدف إظهار الحالة الأمنية فى شكل انفلات

- ربما إذا نجح المخطط إلى نهايته قد ينتهى بعودة النظام السابق و ليس بالضرورة مبارك بل قد يكون عمر سليمان أو حتى أي وجه جديد يضمن حماية أتباع النظام من المسائلة مستقبلاً ولتحقيق هذه الأهداف بدأوا التحرك على سبعة محاور محددة و بعناية و خبرة تجمع بين خبرات سابقة كبيرة فى مجال الحشد وخبرات أخرى أمنية واستخباراتية فى مجال الحرب النفسية وفى فنون الدعاية السوداء وغيرها هذه المحاور هي :

المحور الأول : عفا الله عما سلف .

ستجد كثيراً جداً من الدعوات تملأ عدد من الصحف والفيس بوك تحمل هذا

المفهوم بحجة عفا الله عما سلف ولا داعي للمحاسبة - "دعونا نبدأ صفحة جديدة" – " فلننس الأحقاد " – "لتكن ثورة بيضاء للنهاية" – " لنلتفت للمستقبل ولا نشغل أنفسنا بالماضي " .

وهذه أول خطوة فى توجيه الرأي العام بعيداً عن فكرة محاسبتهم وفى الأصل: لا تناقض أبداً بين الإعداد للمستقبل والمرحلة الانتقالية والديمقراطية وبين محاسبة رءوس الفساد والإجرام بشكل عادل وكامل وهو ما يوضح هذه الفكرة من ينشرونها و لمصلحة من ؟

وبالطبع ليس كل من يتحدث عن هذه الفكرة يعمل فى إطار هذا المخطط وإنما قد يكون مقتنعاً بها أو تأثر بها إعلامياً بحسن نية وشعبنا شعب طيب ومتسامح ٠

المحور الثاني : زيادة عدد الاعتصامات الفئوية مع شيء من الفوضى

ويحدث هذا بالطبع مع توصيل الصورة إلى قيادات القوات المسلحة عن هذه الاعتصامات أنها (كلها) بتحريك من الثوار ! وليست احتجاجاً على فساد أو طلب لإزاحتهم مثلاً من مواقعهم وهو ما سيجعل القوات المسلحة تتصل تلقائيا بالثوار لتطلب منهم تهدئة وتيرة الاعتصامات وطبعا لن تصدق أصلاً أن الثوار غير مسئولين عنها نهائياً أو أنها بإيعاز منهم على الإطلاق وهو ما يجعل القيادة العسكرية تبدأ فى الضيق ونفاذ الصبر مما يفعله الثوار ٠

ونستطيع هنا أن نؤكد بشكل جازم أن أكثر من ٦٠ % من الاعتصامات هي بإيعاز من هذا المخطط و ليس احتجاجات طبيعية وبعضها حتى مستفز جداً وحتى نكون محددين ، ستجد لها عدة سمات:

– تتسم ببعض الهمجية والفوضى وبشكل غير سلمى مما يجعلها تتناقض مع أخلاقيات الثورة فى ميدان التحرير الحضارية التى شهدناها جميعاً والعالم كله

– ستكون اعتصامات سقف مطالبها مرتفع جداً بشكل تعجيزي فى بعض

الأحيان وفى الأغلب تكون مالية فقط ولا تحوى أي طلبات تغيير فاسدين

- تعطل مصالح المواطنين بشكل متعمد ومضر جداً وأناني جداً بما يثير الرأي العام ضدها وضد الثورة عموما .

- وأحياناً تتسم ببعض العنف بخلاف كونها سلمية من حيث تكسير مكان أو رمي بعض الحجارة والهدف هنا بالطبع أن تصبح الصورة فى النهاية أن الثورة دمرت الاقتصاد ودمرت مصر وأنها أشاعت الفوضى وأن نظام مبارك كان أكثر استقراراً من هذا وقد تجد فى هذا المجال من يظهر ويترحم بشكل مصطنع على مبارك وأيامه .

المحور الثالث : إثارة التعاطف حول مبارك .

ويظهر ذلك فى عدد من الأخبار الغريبة التى يقوم ببثها فى بعض وسائل الإعلام مصادر تدعى قربها من الصورة فى منفى مبارك فى شرم الشيخ ، من أخبار متتابعة فتجد خبرا يتحدث عن غيبوبة لمبارك و خبر يتحدث عن انه رفض مغادرة شرم الشيخ إلى غيرها من البلاد لأن هذه بلده وسيموت فيها وخبر أخير تجده عن أنه سيؤدي العمرة وأنه يوصى بدفنه قرب حفيده وحتى أخبار عن مشاجرات بين جمال وعلاء ابني مبارك وأن حالته النفسية سيئة وخبر آخر عن مجموعة تعلن تعاطفها مع مبارك تحت شعار " إحنا آسفين يا ريس " مجموعة أخبار تلو أخبار لا تعلم مصدرها وتظهر أخبار أخرى تؤكد كذبها بعدها فخبر الغيبوبة يتضح أنه فى اليوم الثاني المصادر الموثوق بها إعلاميا تؤكد أنه غير صحيح وخبر الحالة النفسية السيئة أو الصحة المتدهورة جداً تنفيه أخبار وسائل إعلام وصحف عالمية تؤكد أنه فى شرم الشيخ ويتناول الكافيار الروسي والشيكولاتة السويسري بل ويتابع التقارير التى ما زال يرسلها له يومياً عمر سليمان وزكريا عزمي الذين ما زالا فى موقعيهما بروتوكوليا وصلاحيات عمل حتى هذه اللحظة !

والأهم ما أكدته صحف موثوق فيها من أنه يمارس حياته كأنه (رئيس) فى

بعض الجوانب من حيث اطلاعه على تقارير سياسية عما يدور!

المحور الرابع : تشويه صورة الثوار .

وكمثال يظهر ذلك فى حملات التشويه التى ستجدونها تشوه وائل غنيم فتارة ستجد فيديو يصفه بالماسونية والعمالة للخارج وتارة ستجد فيديو يصفه بالعمالة لأمن الدولة والمضحك أنك ستلاحظ هنا سمات مميزة تشم فيها رائحة الوطني بإمتياز :

* السمة الأولى : انهما تهمتان متناقضتان من ذات المصدر يعنى ألا يذكرك هذا بمن كان يتهم الثوار بتبعيتهم لحماس وإيران وأمريكا وإسرائيل أيضاً تهمتان متناقضتان طبعاً لأن الهدف واضح تشويه فقط و ليس حوار منطقي .

* السمة الثانية : إنها غبية بفجاجة .

يعنى عندما تجد واحداً يقرر أن هذا ماسوني بناءً على تشابه فى حظاظة (قد تكون موضة) أو بادج تي شيرت عادي فهذا تخلف وغباء يذكرنا أيضاً بما رأيناه من التهمة بأنهم يأكلون وجبات كنتاكي أيام الثورة بينما كانت محلات الكنتاكي فى كل مصر مغلقة منذ يوم ٢٦ يناير حفاظاً على نفسها من التكسير أصلا الغباء واحد للأسف أيها السادة .

المحور الخامس : إزالة اتهاماتهم إعلامياً .

يبدو هذا فى ظهور عدد من رموز النظام والعاملين فيه مثل أحمد عز عبر قناة اخبارية (العربية) يعلم أنها ستكون حنونة عليه فى الأسئلة بدون تعمق وإنما بنظام سؤال وجواب ويظهر هذا فى مظاهرات الباشاوات للشرطة تطالب بزيادة الرواتب والظهور فى مظهر المطحونين والمظلومين والكل يعلم ان الرشاوي كانت عادة لديهم كنزوا من ورائها الكثير والمفارقة أن بعضهم كان يتظاهر مرتديا نظارات شمسية فاخرة أو يضع سماعة بلوتوث تليفونه المحمول فى أذنه والأنكى والأعجب هو إصرارهم على اعتبار كل من سقطوا منهم شهداء

بقرار رسمي ضغطوا لصدوره وإذا كنت اعتبر كل العزل الذين سقطوا ضـــرباً بالرصاص من الداخلية هم شهداء فكيف نساوى بينهم وبين من قد يكون ربمـــا سقط انتقاما من قتله لعشرات الضحايا أو دهسهم مثلا ؟ دون تحقيــق يوضــح ويبين الحقيقة ؟ لكن هدف التظاهر هو إزالة اتهاماتهم إعلاميا ومنع محاســبتهم يضاف إلى هذا أنك لم تسمع من الوزير الحالى أي أخبار عن حل جهاز أمــن الدولة اذا كانت النوايا حسنة أو حتى أخبار عن أننا بدأنا فـــى عــزل أو فــرز الضباط ممن لديهم سجل إجرامي واضح و جرائم وشكاوى سابقة فى حقهم فى التعذيب وغيره ؟

المحور السادس : إفساد العلاقة بين القوات المسلحة وبين الثوار .

وذلك عن طريق خلق استفزازات متبادلة بين القوات المسلحة وبين الثوار هذا المحور قد تجده فى تشويه صورة القوات المسلحة وخلق استفزاز عن طريــق تأخير الإفراج عن المعتقلين السياسيين بواسطة رجال النظام الذين مـــا زالــوا باقين فى أمن الدولة مثلاً وعن طريق الإيقاع بين الحكومـــة ورجالهـــا عنـــدما يقوموا مثلا بإلقاء مسئولية اعباء المعتصمين – بشكل متعمد – منها على اكتاف الجيش المثقلة بالاعباء اصلا هذا المحور قد تجده فـــي نقطـــة الاعتـــصامات المتزايدة بشكل زائد عن الحد بشكل واضح جدا وغريب وهذا المحور قد تجده مثلا فى صفحة فيس بوك كتبنا عنها صفحة (الرجل الذي وراء عمر سليمان) والتى يتضح فى النهاية انها اساءة لرجل مقدم اركان حرب من رجال الجــيش المصري وربما كانت هذه الصفحة فعلا دعابة بحسن نيـــة فـــيمن كـــانوا وراء الصفحة و لكنها مثال على ما قد يمكن عمله مستقبلا فى هذا المحور المحور.

السابع : العودة للحكم عبر عباءة جديدة .

وهذا المحور طبعا قد ينجح فعلاً وبدأوا يمهدون له من خلال دعـــوة د. حـــسام بدراوي لتشكيل حزب جديد باسم حزب ٢٥ يناير ودعونا نتخيل هنا لو لم يكـــن

قيادي فى الوطني وراء هذا الحزب وانما ينشئه عدد من المجهولين ويكون فى خلف الستار مجموعة اتباع النظام المخلوع يمولونه ويدعمونه بهدف الدفع من هذا الحزب الى سباق الانتخابات بوجه جديد قد يصعد إلى الحكم ويحميهم من المحاسبة على الأقل وبصفة عامة لا تثق هنا فى تلك الفترة - مهما كانت النوايا حسنة - فى أي حركة أو أياً من يحمل لافتة ٢٥ يناير أو الثورة .

كيف أدار الجيش الثورة المضادة ؟

قام المجلس العسكرى بالاستجابة السريعة لمعظم المطالب الفئوية التى كانت قبل تسلم الرئيس أعماله وهذا يرضى غرور العمالة فالفساد يتم استئصاله من جذوره في أسرع وقت ولكن للأمر وجهة نظر أخرى قد تبدو غريبة ولكنها تستحق الاهتمام الشديد.

الكل صار يعلم مصطلح الثورة المضادة ونكاد نحفظ أساليبها ولكن هناك أسلوب للثورة المضادة يكاد يكون أخطرها ولم ينتبه له أحد حتى الآن هذا الأسلوب يهدف إلى القضاء على الأعداد الكبيرة للثوار وتقليص عدد المتظاهرين جداً لبضعة آلاف مما يصرف الناس عنها تماماً وتمر دون أن يشعر أحد بها كيف يتم هذا ؟

يتم هذا بسرعة :- تلبية المطالب الفئوية تثبيت العمال، تنحية مدير مستشفى، رفع الأجور نوعاً وغيرها كل هذا يجعل الفئة الرئيسية للشعب لا ترى أي سبب للثورة فلماذا يثور العامل وقد تحققت مطالبة وتم تثبيته وطُرد مديره وزاد أجره لماذا يتظاهر من جديد وهو للأسف لا يستطيع أن يتخيل بأن حقه في هذا البلد أكبر من مجرد وظيفة وراتب ضئيل سيرد عليك أى ممن كانوا يتظاهرون لمطالب خاصة عندما تتحدث معه عن بقية مطالب الثورة من إلغاء قانون الطوارىء وإزالة حكومة تسيير الأعمال وغيرها قائلاً: أعطوا الجيش فرصة يتزامن هذا مع لهجة الجيش الوديعة التي تحرص على مخاطبة عاطفة الشعب المصري فعندما تقول قيادات الجيش أعطونا فرصة وسنفعل كل ما تريدون فإن

هذا يجعل العامل البسيط يخلي عقله من مسئولية يشعر أنها أكبر منه حجماً ما دخله هو وتعديل الدستور وإلغاء الطواريء فحديث كهذا من القيادات العليا للقوات المسلحة هو حديث موجه فقط لعامة الشعب، الذين ثاروا من الظلم والفقر فإن أنا أزلت عنك الظلم وقليل من الفقر وطلبت منك أن تهدأ وتستريح فماذا ستفعل؟ بالطبع ستنادي بأن دعوهم يعملون في صمت مع أن حديث كهذا من القيادة العليا للقوات المسلحة يمثل كارثة في إدارة الدولة كيف تريد من الشعب في هذه المرحلة الحرجة أن يترك لك الحبل على الغارب تفعل ما تريد لسنا أطفالاً لنبتهج بحديثك شاعرين بزوال الهم وبوجود بابا الذي سينتقم ممن ضربني ولكن وكما قلنا،هذا حديث موجه للمواطن البسيط الذي بثورته وصلت الأعداد لملايين والذي لو قرر الإنسحاب فإن أعداد المتظاهرين ستصل لبضعة آلاف يأخذنا هذا لنقطة أخرى، وهي الإصرار العجيب للجيش المصري على فض أي اعتصام في ميدان التحرير ما الضرر من تواجد ألفي شخص في الميدان ليلاً؟ ما القلق الذي يسببه هذا التواجد الآمن للجيش؟ وما سر كل هذا الغضب والضرب بالعصي الكهربائية أما تصريح المتحدث باسم القوات المسلحة عن ضبط ثمانية من البلطجية ضمن المتظاهرين فقد عكس تناقضاً صارخاً بين أفعال الجيش وتصرفاته لأنه في الليلة التالية سمح الجيش للمعتصمين بالمبيت في الميدان ثم لما بدأ موعد حظر التجول انسحب الجيش مع الشرطة العسكرية من الميدان تاركاً المعتصمين وحدهم.

السؤال لو كان تصريح الجيش صادقاً من تخوفه من فوضى يشعلها البلطجية؟ فلماذا ترك المعتصمين وحدهم في هذه الليلة دون أي حماية من البلطجية المزعومين؟.

السر إذن أكبر من مجرد خوف من الفوضى السر يكمن فى صرف الانتباه عن أي محاولة لتنبيه البسطاء بحقيقة ما يجري لو حدث اعتصام في التحرير فإن الناس ستسأل ماذا يجري بالضبط؟ وقد يؤدي هذا لعودة الثورة مرة أخرى وهذا ما لا يريده النظام السابق المتمثل في بعض قيادات الجيش.

ما يؤكد هذا هو قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعمل صفحة لـه علـى الفيسبوك ينشر فيها بياناته نعم تبدو خطوة بروح شبابية وتواصل بـديع ولكـن نشر المجلس الأعلى لبياناته على الفيسبوك تزامن مع عدم الاهتمام الإعلامـي بهذه البيانات وخصوصاً على التلفزيون بمعنى آخر، عـرض البيانـات علـى التلفزيون ستؤدي إلى انتباه البسطاء لما يحدث لماذا هذا البيان؟ ماذا تـم؟ لكـن عرضها على الفيسبوك سيجعلها تذهب فقط في اتجاه الشباب الفاهم الذي هو من الأساس سيعتصم في الميدان ولكن عدده لا يصل لمظاهرة مليونية.

إن سر قلة العدد نوعاً في جمعة التطهير هي أن قيادات الجيش استطاعت أن تصرف انتباه البسطاء عن الثورة عن طريق استجابة سريعة لبعض المطالـب الفئوية الصغيرة وبتقليل الإهتمام الإعلامي بالمظاهرات والنقطة الأخيرة تفـسر لنا حرص الجيش على بقاء قيادات الإعلام في مكانها مع التضحية بكبش فـداء أو اثنين مثل أنس الفقي الذي صار ورقة محروقة.

السؤال: لماذا يحاول الجيش الالتفاف على الثورة ؟

الإجابة الواضحة والصريحة هي: لأن الكثير من قيادات الجيش هم من فلـول النظام السابق والنظام السابق يعلم جيداً أن التطهير الشامل يعني النهاية فهل من الممكن فتح ملف ثروة المشير طنطاوي؟ لماذا لم نـسمع حتـى الآن عـن أي تحقيق في ثروات بعض قيادات الجيش؟

ثم الضغط الخارجي لا يجب إغفاله بالتأكيد الولايات المتحـدة وإسـرائيل لا تقفان في مقاعد المتفرجين، بل تقفان في الكواليس في محاولات مستمرة لبقـاء النظام السابق لا استبعد محاولات إغراء لا محدودة بالمال والسلطة لا اسـتبعد أي شيء لأن وصول مصر للديمقراطية الحقيقية وتطهيرها الشامل من الفـساد يعني نهاية اسرائيل بكل تأكيد.

ولهذا، يبدو بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حول علمه بالثورة المضادة بياناً هزلياً كيف يؤكد علمه بالثورة المضادة بينما محاولات دس الفتنة الطائفيـة

في مصر تزداد اشتعالاً كل يوم ما هو موقف الجيش العظيم فـــي هـــذا الأمـــر وماذا فعل الجيش إزاء الإتفاق بين وزير الأوقاف ومحمد حـــسان علـــى فـــتح مسجد النور أكبر مساجد القاهرة للداعية السلفي الذي بلا شك ســـيتحدث أمـــام الأعداد الغفيرة عن المادة الثانية من الدستور وما هو موقف الجـــيش إذن مـــن الثورة المضادة ؟

العنف ممن كان ؟

المستشار طارق البشري في مقالة له تحت عنوان: أدعوكم إلي العصيان قال: كلما ضاقت دائرة الأفراد الممسكين بزمام الدولة زاد التضييق علي خـــصومهم السياسيين، وزاد ميلهم لاستخدام العنف مع الخصوم .

وهذا ما لاحظناه فى هذه الثورة فقد جاء البلطجية بعصيهم وبعـــض أســـلحتهم البسيطة من السنج والمسدسات محلية الصنع ،والثـــوار الـــذين يمثلـــون لهـــم ولأسيادهم خصوماً حيث أنهم عقبة أمام استمرار نهبهم لثروات الـــشعب الـــذى يبيت نصفه طاوياً مريضاً وكان الثوار مسالمون يرفعون فقط ما يعبـــر عـــن مكنون ضمائرهم من رغبات تصاعدت مع عناد الطاغية وعدم رحيلـــه حتـــى وصلت إلى المطالبة برحيله ورحيل نظامه .

وكما شاهدنا جميعا كانت هناك سيارات حكومية دهست مواطنين عن عمد فى محاولة منها لتفريقهم وفى خضم هذه الأحداث أعلـــن ســـدنة الحكومـــة عـــن استخفافهم بعقول شباب مصر الواعى فأرسل بعضهم مغنيـــاً مـــن أصـــحاب الأغانى الهابطة ،ظناً من السدنة أن الشباب كله يستهويه مثل هذا الرغاء أو كله من المعجبين بهذه الدمى المثيرة للإشمئزاز التى صدقت نفسها أنها تمثل لمثـــل هذا الشباب الواعى مثلاً وقدوة ليثنيهم عن التظاهر فقاموا بضربه وحمدت الله أن مازال فى مصر شباب لا يمثل مثل هذا المغنى أكثر مـــن بعوضـــه تطـــن بجوار أذنيه.

كما تم قتل أحد شيوخ الأزهر بطريقة تثير جدلاً فلم تكن هناك حالـــة التحـــام وإنما تمت بطريقة الاغتيال حيث أطلقت عليه رصاصة من ظهره أردته قتـــيلاً

وهناك قناصة وقفوا فوق أسطح بعض المباني ومنها مبنى الجامعة الأمريكية قتلوا عدداً من الشباب وجميعنا يعلم قضية قناص العيون وهناك الكثير ولكن كفى بما سبق تدليلاً على أن العنف لم يكن من الثوار وإنما كان من الحكومة وأذنابها من أصحاب المصالح الذين لا تعرف مصالحهم النظافة وطهارة اليد فانتقموا من الشباب الذين هبوا ليقولوا للظلم لا .

كما وقعت اشتباكات عنيفة بالشوم والحجارة بين عدد من المعتصمين في ميدان التحرير وأصحاب المحلات وقد تجددت الاشتباكات بين عدد من المعتصمين في ميدان التحرير وأصحاب المحلات في المنطقة حيث شن أصحاب المحلات المحيطة بميدان التحرير هجوما عنيفا لمحاولة اقتحام ميدان التحرير وفض الاعتصام بالقوة.

بعد ما سبق هل لكم أن تقولوا لى ممن كان العنف ؟

***

الفصل الثاني

تحديات واجهت الرئيس

الفصل الثاني

تحديات واجهت الرئيس

التحدى الاقتصادى

تواجه مصر تراجعاً اقتصادياً كبيراً بسبب تداعيات المرحلة الانتقالية وما صاحبها من انفلات أمني ومطالب فئوية وهروب للاستثمار وتنتظر الرئيس الجديد عدة أزمات خطيرة تؤثر علي كافة أنشطة الاقتصاد المصري وهو ما يجعله في موقف صعب منها:-

١- تراجع الاحتياطى الأجنبى .

من الأزمات الاقتصادية العديدة التى أفرزتها الأوضاع السياسية والأمنية وسوء إدارة المرحلة الانتقالية خلال الفترة الماضية ومن بين هذه الأزمات تراجع احتياطى النقد الأجنبى للبلاد وعدم كفاءة السياسة المالية وأصبح الوضع غاية فى الخطورة تتضح معالمه عند طلب الاقتراض الخارجى وهو ما يجعل تكلفته مرتفعة فقد تراجع احتياطى النقد الأجنبى بالبنك المركزى مما سيؤدى إلى تداعيات سلبية على حياة المواطنين نتيجة لعدم قدرة الدولة على استيراد احتياجاتهم الضرورية من السلع وعدم قدرتها على سداد ما عليها من ديون خارجية وسيؤدى إلى سلبيات أخرى تؤثر على أداء السوق المصرى وخلال العام ونصف الماضي كان التراجع فى الاحتياطى نتيجة أسباب عديدة أهمها هروب أموال للخارج بطرق مختلفة عن طريق البورصة من خلال خروج الأجانب من استثماراتهم فى أذون الخزانة وبعض الاستثمارات الأخرى

وتراجع إيرادات الدولة من السياحة وتوقف عجلة الإنتاج وعدم دخول استثمارات أجنبية جديدة للبلاد منذ بدء الثورة أو سوء إدارة للاحتياطيات وهروب أموال فى شكل تحويلات بالدولار.

والوضع المتردي للاحتياطيات الدولية سيؤدي إلي عدم القدرة على استيراد حاجياتنا الأساسية من الغذاء ومستلزمات الإنتاج والأدوية وضغط على سعر صرف الجنيه المصري في ظل استمرار طبع البنك المركزي للنقود الذى قد يؤدى إلى انخفاض سعر صرف الجنيه أمام العملات الرئيسية بشكل كبير.

٢- نقص السيولة .

نقص السيولة يدفع البنك المركزى لخفض الاحتياطى مرتين خلال ٦٠ يوماً وهذا سيؤدي إلي شلل وعدم القدرة علي الاستيراد أو دفع الرواتب، حتي فرصة الاقتراض من الخارج ستكون محدودة وصعبة في ظل تدهور الأوضاع السياسية .

والأرقام تشير إلي أن البنك المركزي تدخل مرتين لمواجهة شبح نقص السيولة في البنوك وذلك خلال فترة لا تقل عن شهرين بخفض الاحتياطي القانونيحيث كانت البنوك تقوم بوضع ١٤% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية لديها في البنك المركزي بدون عائد، هذا الخفض أتاح سيولة للجهاز المصرفي بما يزيد علي ٢٠ مليار جنيه والسبب الرئيس في تفاقم أزمة نقص السيولة هو توظيف ودائع عملاء البنوك في أذون الخزانة المصرية لسد عجز الموازنة، وهذا التوظيف هو الذي دفع إلي تخفيض التصنيف الائتماني للبنوك الكبرى في مصر.

٣- التلاعب فى البورصة .

سقط سوق المال والبورصة من أجندة مرشحي الرئاسة ولم يلتفت إليها أحد من المرشحين لرئاسة الجمهورية طوال الفترة الماضية وخلاً خطابهما تماما من رؤيتهما لسوق المال والبورصة كأحد القطاعات الاستراتيجية التي يقوم عليها

الاقتصاد باعتباره مرآة تعكس أداء الاقتصاد وقد خسرت القيمة السوقية للأسهم منذ اندلاع الثورة وحتى الآن قرابة ١٧٠مليار جنيه بسبب الاضطرابات واتجاه المستثمرين لتصفية محافظهم الاستثمارية.

٤- المطالب الفئوية والضغط يعطل الإنتاج .

شهد المجتمع المصرى حالة من الفوران السياسي والاجتماعي تخللتها مطالب فئوية وهذه فئات طال حرمانها تطالب بحقها المشروع في العدالة الاجتماعيـــة وبنصيب عادل من الدخل والثروة لكن على الجانب الاقتــصادي فـــان الطلـــب تعرض لارتفاع كبير في حين أن العرض قد تقلص

وهذا أدى إلى ارتفاع الأسعار ونقص المخزون من السلع الرئيسية .

٥- زيادة المصروفات ونقص الإيرادات .

وللتعرف على حقيقة الوضع يجب أن ننظر إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية التى من أهمها عجز موازنة الدولة فى العام الماضى، حيث اتسعت الفجوة بين إيرادات ومصروفات الدولة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة.

ولكن ما الأسباب وراء هذه الزيادة السريعة فى إجمالى مصروفات الدولة ؟

بالنظر إلى توزيع مصروفات الدولة يظهر خدمة الدين والدعم كأكبر عاملين فى الموازنة ويشكل هذان العاملان أكثر من ٥٠% من المصروفات، وبما أن هذين العاملين هما الأكبر فى المصروفات، فيعتبران الأهم فى زيادة المصروفات، وبالتالى عجز الموازنة ولكن ما أسباب زيادة خدمة الدين؟ السبب الرئيس فى هذا يكمن فى زيادة سعر الفائدة على أذونات الخزانة المصرية، التى أدت إلى ارتفاع حجم خدمة الدين بشكل كبير والسبب وراء ارتفاع أسعار الفائدة هو عدم الاستقرار السياسى فى البلاد، الذى أدى إلى ازدياد المخاطرة فى الاستثمار فى أذون الخزانة المصرية حتى وصلت إلى ما يقارب ١٧% فى الربع الأول من عام ٢٠١٢.

٦- عجز ميزان المدفوعات .

وأيضاً شهد عام ٢٠١١-٢٠١٢ انخفاض حاد فى ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الصادرات المصرية وزيادة الواردات المصرية من الخارج وانخفاض الدخل العام من السياحة الذى انخفض من ١٤ مليار دولار سنوياً ليصبح فى نهاية عام ٢٠١١ حوالى ٢,٨ مليار دولار أمريكى فقط كذلك انخفضت قيمة العملة المصرية فى مواجهة الدولار فى حدود ١٢% أيضاً تأثر الاقتصاد المصرى بزيادة الديون الخارجية من ٣٤ مليار دولار إلى ٣٦ مليار دولار وزيادة الدين الداخلى فى حدود ١٠٠ مليار جنيه مصرى وخسرت البورصة المصرية ٢٠٠ مليار جنيه مصرى

إن إمكانيات مصر تؤهلها للانطلاق السريع نحو التقدم والتنمية لذا يجب وضع شكل اقتصادى فى مصر خلال السنوات القادمة وعلى الحكومة المصرية أن تعمل جاهده على المحاور الآتية حتى يشعر المواطن بحصاد نتائج ثورة ٢٥ يناير

١- محاولة تخفيض النفقات .

٢- إلغاء دعم الغاز للصناعات كثيفة استخدام الطاقة.

٣- تنشيط السياحة المصرية .

٤- وضع الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور .

٥-شراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار مناسبة وعالمية خاصة القمح والقطن.

٦- تفعيل البورصة كوسيلة تمويل من خلال طرح الأسهم والسندات لمشروعات جديدة واستخدامها كسوق لإصدار الأسهم.

ويرى بعض الخبراء فى الأزمات الاقتصادية أنه على مصر لكى تخرج من كبوتها أن تتبع النقاط الآتية :

أولاً: خطة واضحة للتنمية الاقتصادية تأخذ في الاعتبار عدة أهداف قومية منها هدف الأمن القومي وهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين وهدف استمرارية النمو .

ثانياً: تشكيلة عوامل الإنتاج المصري حيث أصبح من الضروري تقييم الصناعة المصرية وتشكيلة إنتاجها ليس فقط علي أساس المزايا النسبية لعوامل الإنتاج التقليدية (الأرض /العمالة/رأس المال) ولكن على المزايا التنافسية المبينة على المعرفة والتكنولوجيا .

ثالثاً : البطالة يندهش الكثير عندما يعلم أن اليابان – وهي القوة الاقتصادية الكبري –لم يكن لديها خلال الخمسين سنة الماضية سياسية اقتصادية بمعنى الكلمة بل أن الحيرة تنتاب الآن القيادات السياسية اليابانية في وضع سياسة اقتصادية حديثة لأول مرة لا تتمشى مع الحكمة التقليدية اليابانية ، فاليابان وعلي امتداد الفترة منذ الحرب العالمية الثانية اتبعت أساسا سياسة اجتماعية نبعت منها التوجيهات الاقتصادية، فالفرد والمجتمع اليابانيين كانا هما الهدف، ومصر بالذات لا يمكن أن تضع مشكلة تشغيل الملايين من العاطلين وطالبي العمل الجدد في مرتبة ثانوية، بل هي أهم التحديات ليس أمام واضعي السياسات الاقتصادية فقط بل أمام المجتمع بأسرة .

رابعاً : التخصص فنحن أمام عنصرين لا يمكن تجاهلهما في برنامج التخصص عنصر الإدارة المصرية وعنصر الرأسمال المصري، فلن تجدي مجرد نقل ملكية المصانع من الدول إلي الأفراد .

خامساً: التشريعات المساندة لاقتصاد السوق حيث تتطلب المرحلة القادمة من عمليات الإصلاح الاقتصادي فهما متعمقا لآليات اقتصاد السوق ، لما تقتضيه هذه المرحلة من ضوابط وتشريعات جديدة تؤمن الانتقال السليم نحو الرأسمالية، وتقي الاقتصاد المصري من سلبيات التجربة .

سادساً: الكيان الاقتصادي للحكم المحلي .

سابعاً: المؤسسات الوسيطة بين الدولة والسوق .

ثامناً: بنية الاتصالات والمعلومات .

تاسعاً: التجارة الدولية والتصدير .

عاشـــــراً : نخبة الإدارة فلم يشهد تاريخ البشرية تطـورا لـشكل مؤسـسي بالسرعة التي نمت بها مؤسسة الإدارة في العالم الحديث، ففي أقل مـن مائـة وخمسين عاما غيرت، الإدارة، من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للعالم بما لم تغيره أية مؤسسة من قبل

التحديات السياسية

وهى التحديات الخاصة بإدارة شئون البلاد سـواء فـى الـشأن الـداخلى أو الخارجى .

تحديات السياسة الداخلية

أول التحديات التى تواجه الرئيس والأولى بالاهتمام فى هـذه المرحلـة هـو الشأن الداخلى الذى أوشك على الانهيار .

١- إرساء معالم النظام الديمقراطي :

حيث يجب التنبيه إلى أهمية تآلف القوى الوطنية بكافة أشكالها مـع القـوات المسلحة على أساس حماية الثورة والانطلاق معا لتحقيق أهدافها وبنـاء نظـام ديمقراطي جديد بمؤسساته ومبادئه وضوابطه المتعارف عليها.

٢- التحول إلى الحكم المدنى :

يود كثيرون لو تحقق الانتقال إلى حكم مدنى فى مصر فى أقرب وقت ممكـن فلا يمكن حتى لأشد أنصار المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يجاهر بالادعاء

أن المجلس كان بارعا فى أداء مهمته، وليس بوسعه تبرير إخفاق المجلس بـأن بعض الصعوبات التى واجهها كانت من فعل الآخرين، أو أنه كان من العسير التنبؤ بها فآخر الأزمات التى اعترضت طريق المجلس تعود إلى رفضه التحقيق ومساءلة من يفترض أنهم يأتمرون بأمره، وهم تحت سيطرته، ومع ذلك فقد أطلقوا الرصاص على العشرات من شباب مصر وتسببوا فى مقتل العديد منهم، وإصابة عدد آخر ، كما أن المجلس هو المسئول عن المأزق السياسى والدستورى الذى تجتهد عقول الأمة فى البحث عن مخرج مناسب منه، بقبوله فكرة تعديل دستور ١٩٧١، والتى نصحه بها فقهاء وخبراء، جازاهم الله على ما نصحوا به، وكانت خطة واضحة لتسليم مهمة صياغة الدستور والتحكم فى مسار فترة الانتقال ليد فصيل سياسى، أيا كان حظه من أصوات الناخبين، إلا أنه لا يمكن أن يوصف بأن أفكاره ورؤاه تحظى بإجماع وطنى يؤهله ليضع بصماته وحده على المفاهيم الأساسية التى تستمد منها مواد هذا الدستور.

لذا ولما عاناه الشعب على مدى ستين عاما من حكم العسكر هناك رغبة جارفة فى انتقال مصر فى أقرب وقت إلى حكم مدنى نرجو أن يكون ديمقراطيا يوفر للمصريين الأمن، ويفتح الباب لدوران عجلة الانتاج ويعبئ طاقات المواطنين جميعاً لبناء مصر الجديدة التى كانت حلم الملايين منهم عندما خرجوا لإسقاط الحكم المستبد السابق، ومع ذلك فطريق الانتقال إلى هذا الحكم المدنى ليس مفروشا بالورود، وإنما هناك تحديات ضخمة على هذا الطريق، سوف تصبح بدورها سببا فى مزيد من التوتر والصدام مما يزيد من تكلفة الانتقال، وربما يؤدى، دون أن ندرك، إلى إطالة أمد الحكم العسكرى هذه التحديات هى من نوعين: تحديات سياسية وتحديات دستورية.

٣- الحاجة إلى توافق وطني :

فمما يثير القلق ظهور حالة من الاستقطاب السياسي بين النخب المصرية حيث اتجه البعض إلى استخدام مصطلحات قد تدفع إلى توجيه رسائل لقوى خارجية مثل القول بسرقة الثورة من قبل الإسلاميين أو طرح مسألة المادة الثانية من الدستور التي تؤكد مرجعية الشريعة الإسلامية ونستطيع القول أن مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية في مصر يتطلب بناء توافق وطني عام والبعد عن سياسة الانقسام والاستقطاب.

٤- الحاجة إلى النضج السياسي :

على الرغم من أن معظم المحللين والكتاب نظروا إلى نتائج الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة المصرية التي جرت بعد ثورة ٢٥ يناير باعتبارها تمثل السيناريو الأسوأ والكارثة، ليس فقط لمصر ولكن لبلدان الربيع العربي الأخرى، فإن النظرة الفاحصة تظهر أن هذه الانتخابات جاءت معبرة عن حقيقة موازين القوى السياسية المؤثرة في مصر بعد الثورة وإذا كانت الانتخابات في مجملها قد شابها بعض النقص والقصور، فإن نتائجها تتسم بدرجة كبيرة من الوضوح والمطابقة لواقع رغبات الشعب فالتيار الإسلامي والثوري أبلى بلاء حسناً في هذه الانتخابات، كما أن الأقباط وغيرهم من المواطنين الذين يشعرون بغياب الأمن رأوا في مرشح النظام القديم الملجأ والملاذ ولقد تضاربت ردود الأفعال على هذه النتائج، وتراوحت ما بين رافض لها ينادي بحتمية العودة إلى الميدان والتمسك بالشرعية الثورية، ومؤيد لخيار الشعب الديمقراطي كما أظهرته صناديق الاقتراع على أن أغرب التفسيرات للمشهد الانتخابي المصري ذهبت في غلوائها إلى حد وصف جمهور الناخبين بعدم النضج وعدم الوعي السياسي.

٥- مواجهة أنصار الجهاد في مصر :

ان إعلان جماعة تُطلق على نفسها اسم جماعة أنصار الجهاد في سيناء مبايعتها أمير تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهري يظهر مشكلة جديدة أمام الأحزاب الفائزة في الانتخابات المصرية وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

وعلى الرغم من أن خلاف الإخوان مع منهج القاعدة ليس جديداً، إلا أن الجديد هنا أنها المرة الأولى التي يتواجه فيها المنهجان بعد تغييرات الربيع العربي التي سمحت بوصول تيارات إسلامية إلى الحكم في أكثر من دولة عربية ولكن في موازاة تقدّم الإخوان نحو الإمساك بالحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية، برز طيف مختلف من الإسلاميين بدا مصمماً على استخدام العنف لتحقيق أهدافه ومطالبه بدل السير في منهج الانتخابات، كما فعل الإخوان والسلفيون وحتى جماعات جهادية مثل الجماعة الإسلامية وحتى الآن تنحصر هذه الفئة التى تعتمد على العنف،على ما يبدو في شبه جزيرة سيناء وتضمن البيان التأسيسي لهذه الجماعة عدداً من المواقف بعضها محلي وبعضها بدا واضحاً منه أن أنصار الجهاد تسير على نهج القاعدة ولم يكتف البيان بالحملة على تصرفات النظام المصري في عهد الرئيس المخلوع بل هاجم النظام الجديد الذي نشأ بعده إذ قال إنه بعدما قام من سمّاهم الأسود في سيناء بتفجير خط الغاز في سيناء، هب النظام الفاسد لإرضاء اليهود وحملة الصليب من خلال قتل الشهيد الملثم سالم محمد جمعة وكان جمعة قد قُتل خلال عملية مداهمة قامت بها قوات من رجال الجيش والشرطة لضبط أفراد خلية مسلحة تضم خمسة من قيادات الجهاد في حي الدهيشة في العريش في أغسطس ٢٠١٢.

٦- المشاركة السياسية :

مازالت مصر تطبق نظام حكم يتسم بالتسلسل الهرمي حيث تتدرج السلطات من المستوى الأعلى إلي الأدنى،وبالتالي تعد المشاركة ضعيفة وهناك عدد من الآليات

التي يمكن أن تساعد في زيادة مستوى المشاركة، ولكن هذه الآليات مازالت قليلة في إطار نظام الحكم بوجه عام والهيئات العامة بوجه خاص وتشمل هذه الآليات : اللامركزية، وتطبيق الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة أمام الجمهور العام .

٧- سيناء :

مع وصول محمد مرسى للسلطة، فإن هناك العديد من التحديات الهائلة التي تواجه أمن سيناء قبل أي شيء آخر فكان دمج سيناء في مصر دائما مشكلة واجهت الحكومات المصرية المتتالية، وقد فشلت كل المحاولات وكان الأمن فى سيناء مصدر قلق حتى في عهد مبارك، لإيجاد حل لهذه المشكلة، حيث كان يتم إغلاق الحدود مع غزة، وهو القرار الذي كلف مبارك غاليا من الناحية السياسية وأخذت المشكلة منعطفا خطيرا بعد ثورة ٢٥ يناير، مع التقارير التي لا نهاية لها من تدهور الأمن فى سيناء، واختطاف السياح، وانتشار الجماعات المسلحة في المنطقة والمعاهدة الأولى بين مصر وإسرائيل لن يتم تحديد مستقبلها ، في القاهرة أو القدس، وبالتأكيد ليس في واشنطن، ولكن في قطاع غزة ، من قبل مختلف المجموعات مسلحة التى تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الوضع الأمني المتدهور في سيناء فإذا نجحت هذه الجماعات في التسلل إلى إسرائيل من سيناء وتسببت فى خسائر واسعة الانتشار، فإنها يمكن أن تجر المصريين والإسرائيليين إلى مواجهة غير مرغوب فيها فمنذ عام ١٩٤٨، سارت العلاقة بين مصر وإسرائيل من خلال عدة مراحل، المرحلة الأولى، تأرجحت بين العداء الكلي والجزئي عندما كانت مصر بمثابة الراعي للقضية الفلسطينية، والمرحلة الثانية، هى السلام البارد، عندما حاولت مصر - دون جدوى في الغالب - القيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، طيلة السنوات الماضية ، والآن دخلت كلا البلدين المرحلة الثالثة، وسوف يكون لمصر بقيادة مرسي خياران:

الخيار الأول: أنه يمكن تبنى سياسة وساطة إيجابيـــة عادلـــة بـــين مختلـــف الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

والخيار الثانى أن يحاول د. مرســـى اســـتعادة الوضـــع القـــديم ، برعايـــة الجماعات الفلسطينية التى لن تقبل بأقل من تقديم المـــساعدات والـــدعم المـــالى واللوجستى وحتى العسكرى ، كما فعلت سوريا ، وفى هذه الحالة فأن المواجهة المباشرة مع إسرائيل ، لا مفر منها .

تحديات السياسة الخارجية

ليس من قبيل المبالغة أو التضخيم في شأن الثورة المصرية أن توضع ضـــمن الثورات التاريخية الكبرى التي عرفها العالم ابتداءاً من الثورة الفرنسية ويـــستند هذا التوصيف للثورة المصرية إلى حجم مـــصر ووزنهـــا القـــومي والإقليمـــي والعالمي، وإلى تصور واقعي من العالم بأسره لمدى وسعة التأثير الذي ستحدثه في محيطها القريب والبعيد، كما يستند إلى ردود الفعل المتباينة التي جمع بينهـــا عامل التقدير من جماهير العالم ومفكريه، وإلى الطبيعة السلمية التي اتسمت بها هذه الثورة حتى وهي تواجه تحديات من الثورة المضادة الداخلية المتمثلة فـــي بقايا النظام القديم الذي قوضته هذه الثورة أو كادت وقد اتضح وجـــود إجمـــاع حقيقي وموضوعي على مكانة الثورة المصرية بين الثورات الكبرى حتى وهي لم تكد تخوض فيما يواجهها، أو ينتظر أن يواجههـــا مـــن تحـــديات الـــسياسة الخارجية ولقد شكلت تحدياً للسياسات الخارجية لأكبر وأقوى دول العالم ابتـــداء من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وحلف الأطلسي وإســـرائيل، التي لا تزال تتخبط سياستها الخارجية بشأن الثورة المـــصرية بـــين توقعـــات وتصورات شتى أما تحديات السياسة الخارجية الثورية التي يجب على الـــرئيس المصرى الجديد أن يواجهها، خاصة بعد ان ينجلي الوضع العام المحـــيط بهـــا والظروف الداخلية فإنها ستضيف أبعاداً قصوى بالغة الأهمية إلى قيمـــة هـــذه الثورة وتأثيرها على الوضع الإقليمي والعالمي .

ومثلما فتحت ثورة يناير الطريق أمام حدوث تغيرات داخلية فى مصر، فـإن قدوم رئيس جديد يفرض بدوره تحديات على سياسة مصر الخارجيـة، الأمـر الذى يدفع للتساؤل عما إذا كانت السياسة الخارجيـة سـوف تـشهد تحـولات جوهرية تجاه العلاقة مع الغرب وخاصة الولايـات المتحـدة، وهـل سـتطال التغيرات محيطها العربى والأفريقي، وتشمل إيران؟ أو بمعنى آخر هل ستحدث مراجعة وإعادة نظر فى الدوائر الثلاث الأساسية للسياسة الخارجية المـصرية وهى العربية والأفريقية والإسلامية، التى تعد المجال الحيوى لمصر؟

١- التحدي الديمقراطي :

اختار الشعب المصري ديمقراطيا مرشح الأخوان المسلمين للرئاسـة كـأول رئيس مصري ينتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر القديم والحديث، إذا اسـتثنينا انتخاب أعيان مصر لمحمد علي وهذا يضع الأخوان المسلمين أمـام تحـديات كبيرة ففي أول خطاب للرئيس المصري المنتخب الدكتور محمد مرسـي، أكـد علي احترامه للحريات و الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أكد التـزام مـصر بكل المعاهدات التي وقعتها، وهي تعد رسائل مختلفة داخلياً وخارجياً يحاول أن يطمئن بها الجهات المرسلة إليها، ولكن نبقي في الرسالة الأولي، والتي تتعلـق بقضية الحرية والديمقراطية، هل سوف يصدق أخوان مصر بعد وصولهم إلـي السلطة ويحترموا الديمقراطية التي أوصلتهم إلي الـسلطة، أم سـوف ينقلبـون عليها ؟

٢- د٠مرسي وأمريكا :

ما هي حقيقة الدعم الأمريكي لوصول الإخوان إلى سدّة الحكم في أكبر بلـد عربي؟

لعب الأمريكيون دورا مهما في تسهيل وصول الإخوان المسلمين إلى الرئاسة المصرية، وهي مسألة تأتى بعد أن لاحظت الولايات المتحدة الأمريكيـة عبـر دراستها لأكثر من عامل أن وصول أحمد شفيق إلى الحكم لن يضمن الاستقرار

في مصر، كما أنّ الإخوان المسلمين نجحوا في فتح قنوات مع الأمريكيين تعززت بفعل المفاوضات المباشرة التي شارك فيها القيادي الاخواني المهندس خيرت الشاطر وأرست دعائم العلاقة بين الإخوان والإدارة الأمريكية التي حذرت بوضوح المجلس العسكري من التمييع في موضوع إصدار نتائج الانتخابات الرئاسية وثمة عامل مهم يتمثل فى المصلحة الأمريكية فى بناء حزام سنّي في مواجهة إيران وما يسمى المدّ الشيعي ، وتعهد الإخوان بعدم المساس بالمعاهدات الدولية يعني عمليا معاهدة كامب دايفيد للصلح مع إسرائيل عودة العلاقات مع إيران

٢- عودة العلاقات مع إيران

يبدو الالتباس الذي حدث إثر تصريحات مرسي لوكالة الأنباء الإيرانية فارس خير دليل على أن ثمة حارساً على مواقف مرسي من المسائل الاستراتيجية، وان شدّ الحبال قد بدأ بين الطرفين فعقب فوزه في الانتخابات قال الرئيس مرسي يجب علينا استعادة العلاقات الطبيعية مع إيران على أساس المصالح (الاقتصادية)المشتركة للدولتين وتطوير مجالات التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي، لأنه سيحقق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وهذا كان ضمن برنامجي بعد نشر هذا التصريح، بادر مرسي إلى نفيه، وبعد بثه بالصوت من قبل الوكالة الإيرانية، اضطرت قيادات إخوانية إلى الاعتراف بحقيقة التصريحات هذا الأخذ والرّد يعني، أن الرئيس مرسي حاول إبداء رأيه في أمور دقيقة، لكن ثمة قوى أخرى دفعته إلى تكذيب إجراء المقابلة التي قام بها فعليا وهذه أول إشارة هامة إلى أن الرئيس الجديد لن يكون مطلق اليدين في السياسة الخارجية وفي المسائل الاستراتيجية واضطر إلى التراجع عن مواقفه نتيجة الضغوط وهي على الأغلب آتية من المجلس العسكري ومن الأمريكيين وقد تعود العلاقات بين مصر وإيران لكن ليس بالسرعة ولا بالعمق اللذين قد يتخيلهما البعض ٠

٤- توازن العلاقات مع الغرب وإسرائيل ودول الخليج :

يرى رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهـرام للدراسـات السـياسية والاستراتيجية ،اللواء الدكتور قدري سعيد، أن الرئيس الجديد القيادي في حركة الإخوان المسلمين، سيكون أمام امتحانات وتحديات صعبة، تفرض عليه اختيار سياسات واستراتيجيات متوازنة، بهدف تطبيق كل وعـوده الانتخابيـة، وأنـه مطالب بإرساء علاقات طيبة مع الغرب وأمريكا ومع دول الخلـيج، ومواجهـة في نفس الوقت للدوائر المتشددة داخل جماعة الإخوان.
وأن أول شيء يواجه مرسي هو الصورة المرسومة حوله، وحـول الاخـوان، التي تشير إلى التشدد، فعليه أن يعمل على تغيير هذه الصورة، وإلا ستؤثر عليه بشكل سلبي في المستقبل إلى جانب الوفاء بتعهداته بألا يقتصر فريقه الحكـومي والرئاسي فقط على الاخوان، بل يشمل كل القوى، فنفس الشعب الذي صوت له يمكن أن يعاقبه .

ودفع عجلة الاقتصاد لها علاقة بالخارج، مما يحتم عليه علاقات واضحة مـع الغرب وأمريكا، فمرسي أمام نموذجين، إما الإيراني وينغلق على نفسه ويعادي الغرب، وإما النموذج التركي ويبقي على علاقات قوية مع الغرب وهناك عـدد كبير من الأحزاب، إلى جانب شباب الثورة الذين سينضمون إلـى الأحـزاب ، التى ستراقب عمله كما أن نتيجة التصويت أظهرت أن هناك نسبة كبيرة قالـت للإخوان نحن نختلف معكم وبالتالي إذا لم يركز مرسي على السياسة الداخليـة فسيؤثر ذلك عليه كثيرا .

٥- التأثير الأمريكي في السياسة المصرية:

أثناء أحداث الثورة المصرية تطلع الكثيرون من داخل مصر وخارجها نحـو الأفق الأمريكي ليحاولوا استشراف الموقف الأمريكي و حجم التـدخل الممكـن للولايات المتحدة في أحداث الثورة.

وكان المثير للدهشة هو عدم وضوح هذا الموقف حتى مرحلة متـأخرة مـن الثورة، وعزي عدم الوضوح إلى الإستراتيجية البراجماتية للولايـات المتحـدة، التي تضع مصالح الأمن القومي الأمريكي الإسرائيلي فـوق كـل الاعتبـارات

الأخرى ولكن بالرغم من هذا، فإن التحليلات السياسية التي صدرت من مختلف اتجاهات السياسية الأمريكية والإسرائيلية في ذلك الوقت، كانت تبعث برسالة واحدة أن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل قد خسرتا نظاماً سياسياً في مصر لا يمكن تعويضه.

وأمريكا الآن ليس لها سوى هدف واحد، هو استعادة عنصري التأثير السياسي والاقتصادي في النظام الحاكم الجديد في مصر ويبقى لدوائر صناعة القرار الأمريكية عاملان فقط للتأثير في السياسة المصرية خلال مرحلة ما بعد الثورة، هما الإعلام والثقافة

قضايا معلقة مع إسرائيل

١- سرقة الآثار المصرية

إن سرقات إسرائيل بسيناء شملت مناطق تعود لعصر ما قبل التاريخ عثروا بها على أدوات حجرية هامة نقلت لإسرائيل ومناطق آثار مصرية قديمة فى وادى المغارة حيث توجد مناجم الفيروز عثروا بها على لوحات أثرية هامة نقلت لمتحف هارتس بتل أبيب كما سرقت ١٢٠ لوحة أثرية من معبد سرابيت الخادم بجنوب سيناء وكان به لوحات هامة يطلق عليها أهل سيناء سربوت وجمعها سرابيت كان ينقش عليها تاريخ وأخبار الحملات التى كان يقوم بها ملوك مصر منذ عهد الدولة القديمة إلى سيناء لاستخراج الفيروز والنحاس من منطقة المغارة ووادى النصب قرب هذا المعبد ولقد أثبت الصحفى الإسرائيلى شروش موك فى صحيفة كولهائير عند اكتشافه لصور التقطها طيار من طائرة هليوكوبتر لواقعة السرقة الفعلية للأعمدة الحجرية بمعبد سرابيت الخادم والتى أرسلت لمبنى موشى ديان نفسه بالإضافة إلى ٣٥ تابوت فريد يعود تاريخها لعام ١٤٠٠ق م وتماثيل للمعبودة حتحور أنتزعت من المعبد نفسه.

كما سرقت إسرائيل مقابر وادى فيران الأثرية ففى عام ١٩٧٨ قبل معاهـدة كامب دافيد بعام قامت بعثة آثار إسرائيلية برئاسة أفينير جورين تابعة لجامعـة تل أبيب بأعمال مسح أثرى لعدد ١١٦٦ مقبرة بوادى فيران وأخذت كل ما فيها وهى مقابر فردية وعائلية تشمل رهبان ومدنيين من القـاطنين بالمدينـة كمـا عثروا بهذه المقابر على قطع أثرية كانت تدفن مع الرفات منهـا صـلبان مـن الصدف وأساور سرقت مع ما سرق من رفات الرهبان ولم يكتفوا بـذلك بـل سمحوا لأنفسهم بالعبث بهذه الرفات دون وجه حق حيث قام فريق متخـصص فى علم الأنثروبولوجى تابع لقسم التشريح بجامعة تل أبيب فى محاولـة خبيثـة لتجريد سيناء من مصريتها بأعمال أنثروبولوجى على ٧٢ نموذج من الرفـات التى تم استخراجها من ١١٦٦ مقبرة لتزوير تاريخ سيناء من خلال هذه الرفات لإثبات أن قاطنى وادى فيران وسيناء عامة من أصول غير مصرية ونحـن لا نثق فى دراسات مجموعة لصوص سمحوا لأنفسهم بالعبث فى تـاريخ سـيناء وسرقة وتدمير آثارها .

وقد قاموا بأعمال نهب بمدينة دهب وبخصوص الآثار المسيحية دمروا مدينـة الفرما بشمال سيناء (بيلوزيوم القديمة) التى تحوى آثار من العـصر الرومـانى إلى العصر الإسلامى .

ودمرت الآثار الواقعة على درب الحج المصرى القديم عبر سيناء حيث قاموا بتدمير قلعة نخل بوسط سيناء التى تعتبر من أهم محطات هذا الطريق فـدمروا جزء منها فى عدوان ١٩٥٦ وحين احتلوا سيناء كان بها مـسجد بمئذنـة تـم تدميره مع جزء كبير من القلعة ونهبوا محتوياتها وفى طـور سـيناء دمـرت المنطقة الأثرية برأس راية التى تحوى قلعة إسلامية مـن العـصر العباسـى واستمر دورها الحضارى حتى العصر الفاطمى كشفت عنها بعثة آثار مـصرية يابانية مشتركة ودخلت البلدوزرات لتدمر الجزء الجنوبى الشرقى مـن منطقـة رأس راية الأثرية كما قاموا بتدمير الميناء الأثرى الهام الـذى يعـود للعـصر

المملوكى بمنطقة تل الكيلانى بطور سيناء ، وقاموا بأعمال حفائر بقلعة صلاح الدين بجزيرة فرعون وأعمال مسح أثرى حول الجزيرة عام ١٩٦٨وعثروا على آثار حاولوا عن طريقها تزوير تاريخ القلعة بادعائهم أنها ميناء يهودى

لذلك يجب الضغط على الكيان الصهيوني عن طريق اليونسكو بتقديم إحصاء شامل بعدد قطع الآثار المصرية بالمتاحف الإسرائيلية حالياً وتقارير علمية شاملة لكل أعمال الحفر بسيناء وإحصاء لكل الآثار المصرية التى سرقتها من سيناء .

٢- سرقة البترول المصرى

وفقا للقانون الدولي فإن لمصر الحق في الحصول على تعويض عن البترول الذي نهبته إسرائيل ويقدر بأكثر من ٢٣٦ مليون برميل نفط ، فقد استولت من الحقول المنتجة على نحو ٢٣٥ مليون و٥١٨ ألف برميل من الزيت الخام ، بالإضافة إلى ٤٥ ألف برميل من الزيت الخام كانت مخزنة بخزانات الشركة العامة للبترول في سيناء والهيئة العامة للبترول لديها مستندات تثبت استغلال إسرائيل لبعض الحقول المنتجة للبترول في سيناء وهي : حقل أبو رديس ، وبلاعيم البري والبحري ، وسيدار ، وفيران ، وإكما ، وعسل ، ومطارما ، وسدر ، والإنتاج اليومي لهذه الحقول كان يبلغ نحو ٨٧،١٥٦ ألف برميل زيت خام حصلت عليها إسرائيل .

٣- الأسرى المصريين

ولقد قتل الجيش اليهودي جميع الأسرى المصريين الذين احتجزوا فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م، وفى حرب يونيو ١٩٦٧م أسر اليهود نحو ٩٠٠ جندي مصري بعد استسلامهم جراء فجيعتهم بالهزيمة العلمانية تحت الراية القومية؛ لكن اليهود أجهزوا على هؤلاء الأسرى جميعاً، وبعد احتلال اليهود لسيناء؛ وقع ٣٠٠ من المقاتلين المصريين والفلسطينيين فى الأسر، فأرسل الجيش اليهودي إحدى وحداته الخاصة فقتلتهم جميعاً وفي واقعة أخرى كشفت عنها صحيفة

الجمهورية القاهرية فى ١٩٩٥/١٠/١٢م، تبين أن اليهود قتلوا على شاطئ قناة السويس نحو ثلاثة آلاف أسير مصري، جاءوا بهم فى أفواج ، ليقتلوا فوجاً بعد فوج فى منتصف شهر أغسطس من عام ١٩٦٧م وحتى فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م لم تحقق المؤسسات الدولية فى الأنباء التى تحدثت عن قتل نحو ٢٠٠٠ من الأسرى المصريين قتلوا سحقاً بالدبابات، بعد الفوضى التي حدثت في نهاية تلك الحرب بعد الثغرة التى أحدثها شارون المأفون .

وقد اعترف أحد الباحثين الإسرائيليين ويدعى أرييه يتسحاقى بالكثير من هذه الوقائع التى فاجأت المراقبين والساسة، دون أن تحرك منهم ساكناً للتحقيق فيها كجرائم حرب، كان من الممكن بكل سهولة إجراء تحقيق دولى فيها لمعرفة الجناة ومعاقبتهم، ولكن كيف والجناة يهود، والضحايا مسلمون؟

إن الحجة المضحكة المبكية فى عدم مؤاخذة المؤسسة العسكرية اليهودية على جرائمها بحق العرب والمسلمين، هى أنها لم توقع على الاتفاقية الدولية المتعلقة بجرائم الحرب، ولهذا فهى ليست عضواً فيها، ولا تخضع لإجراءاتها أما المقاتلون من أجل الحرية فى أمريكا والعالم الغربى؛ فإن نطاق الحريات الذي يريدون إيصاله إلى عنان السماء وطباق الأرض يضيق عن استيعاب الكلام عن حرية وحياة الفلسطينيين وغيرهم من المسلمين، وقد اكتفت راعية الحرية فى العالم ــ أمريكا ــ فى أحداث غزة؛ بإجلاء ١٥٠أمريكياً من رعاياها هناك، عندما علمت بنية أولمرت اجتياحها ،مواقف مهينة وسياسات جائرة وموازين مختلة، تحتاج إلى منطق جديد في التعامل ونهج جديد في إدارة الصراع .

٤- سرقة المياه

إن محاكمة العدو الصهيونى ، ومحاسبته على عدوانه وجرائمه وسرقاته ضد مصر ، يعد أهم ما ينبغى أن يميز ثوار يناير عمن سواهم من تجار السياسة وسماسرة الثورات ، ورجال كل العصور حيث تقوم إسرائيل بسرقة المياه الجوفية في سيناء واستغلالها في عملية تبريد مفاعل ديمونة النووي بصحراء النقب، وفي تقديم الإمدادات المستوطنين اليهود هناك لاستخدامها في تنمية

الصحراء وزراعتها والأدهى هو أن إسرائيل تقوم ببيع المياه الجوفية التي تسرقها من مصر إلى الفنادق المصرية بسيناء، حيث تشتري الفنادق المياه من إيلات بسعر مرتفع لقلتها مقارنة بأسعار المياه المصرية التي تصل هناك وتقوم بسحب المياه الجوفية من الأراضي المصرية بالمخالفة للقانون الدولي، مستخدمة أحدث الطلمبات لسرقة المياه والخزان الجوفي المعروف بخزان الحجر الرملي النوبي هو أكبر الخزانات التي يتم سرقتها، ويتواجد على معظم أجزاء الشريط الحدودي الشرقي لمصر من الكونتلا جنوبا، وحتى الصابحة شمالا، والميل الطبيعي للخزان في اتجاه الشريط الحدودي وتقدر كمية المياه المتدفقة منه حوالي ١٠ ملايين متر مكعب سنويا كفاقد طبيعي، وعدد الآبار الموجودة حالياً على خزان الحجر الرملي النوبي يبلغ ٥٥ بئرا والسحب اليومي له ١٣٢٠٠ متر مكعب بما يوازي ٤ ملايين متر مكعب سنوياً.

والمياه السطحية في المناطق الحدودية الشرقية تتمثل في الأمطار التي تسقط في مواسم محددة، مثل الأمطار التي تسقط على وادي الجرافي والذي يقع في المنطقة التي تمتد من مطار النقب جنوبا ٥٠ كم على الحدود الدولية.

التحدي الزراعي

يُعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي منخفضاً، لذا يجب توجيه اهتمام أكبر لتمويل عملية التنمية الزراعية والريفية، وأن تأخذ الاستراتيجية القومية في الحسبان أهمية هذا القطاع ومساهمته في مكافحة الفقر، وتغير المناخ، وعدم استقرار الأسواق العالمية، وأن ينعكس ذلك في زيادة الاستثمار فيه وعلاوة على ذلك، يتعين تطوير القدرات البشرية في القطاع الزراعي، وتقييم كافة الجهود السابقة التي بُذلت في مجال التدريب وبناء القدرات، ورصد نتائجها وآثارها وهناك حاجة أيضاً لتقوية الروابط بين مراكز البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وأخيراً، يعد توفير المدخلات الزراعية في التوقيت المناسب، وتطوير

ومتابعة أسواقها، وتقديم مجموعة مناسبة من هذه المدخلات للمزارعين بأسعار معقولة- من خلال التعاونيات -أموراً ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة.

التحدى الصناعى

واجهت الصناعة المصرية صعوبات عديدة خلال الفترة الماضية مما أدي إلي تراجع حجم انتاجها بصورة غير مسبوقة خلال العامين الماضيين حيث وصل الإنتاج إلي ٢٤٠ مليار جنيه في ٢٠١١/٢٠١٢ بانخفاض نسبته ٤٠% تقريبا عن عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وهناك أسبابا عديدة وراء ذلك الانخفاض منها عدم الاستقرار الأمني خلال الفترة الماضية الأمر الذي ترتب عليه تداعيات سلبية، تشمل غياب الوردية الثانية في معظم المصانع المصرية، والتي كانت تتم عادة في الفترة المسائية وذلك لصعوبات انتقال العاملين في هذه الوردية من مواقع سكنهم إلي المصانع وبرغم أن هذه الوردية يكون إنتاجها اقل نسبيا من حجم الوردية الأولي إلا أنها بلا شك تمثل جزءا رئيسيا من حجم إنتاج المصانع، كما ترتب علي المشكلة الأمنية أيضا صعوبات في نقل الخامات من الموانئ للمصانع، وأيضا في نقل السلع المنتجة من المصانع إلي الأسواق في مختلف المحافظات، بالإضافة إلي كثرة الاعتصامات والمطالب الفئوية، كما أن هناك تحديات عديدة واجهتها الصناعة كان لها أثر كبير في ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلي انخفاض القدرة التنافسية للمصانع المصرية ومن أهمها حدوث أزمات في الطاقة وخاصة نقص البنزين والسولار والمازوت، والتي تعتبر ضرورة كوقود لتشغيل المصانع وسيارات نقل البضائع والخامات، بالإضافة إلي مشكلة التمويل نتيجة عدم توفير العديد من البنوك لاحتياجات الصناعة من التمويل اللازم للنشاط الجاري لشراء الخامات ومستلزمات الإنتاج .

التحدى المائى

تقع مصر حاليًا تحت خط الندرة المائي الذي يقدر عالمياً بمقدار ألف متر مكعب للفرد سنويًا من موارد المياه المتجددة التي تكفي لتغطية الاحتياجات

المحلية الزراعية والصناعية وغيرها من الاحتياجات الأساسية اللازمة لعملية التنمية ومع التزايد المستمر في عدد السكان تناقص نصيب الفرد في مصر من موارد المياه المتجددة من ٢٥٠٠متر مكعب للفرد سنويًا في الخمسينات إلى ٧٥٠متر مكعب للفرد سنويًا في الوقت الحالي ومن المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد ٢٥٠ متر مكعب سنويًا عام ٢٠٥٠ وهذه الفجوة المتزايدة بين موارد المياه المتجددة المتاحة والاحتياجات من المياه تحتم ضرورة الوصول إلى حد الندرة المائي من خلال إعادة استخدام المياه، واستخدام المياه الجوفية غير المتجددة، وتحلية مياه البحر، واستيراد المياه الافتراضية الكامنة في الكثير من المنتجات الغذائية وكمثال لما يمكن اعتباره نموذجًا للتخطيط بالمشاركة، اشتركت كافة القطاعات التي لها علاقة بالمياه لمدة ثلاث سنوات في وضع الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ ، وذلك تحت مظلة وزارة الموارد المائية والري وتبلغ التكاليف الاستثمارية المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة حتى عام ٢٠١٧ – ١٤٥مليار جنيه، بينما تبلغ التكاليف الجارية المطلوبة لعمليات التشغيل والصيانة نحو ٤٥ مليار جنيه ويجري حاليًا تنفيذ الخطة .

التحدي السياحي

يقع على كاهل رئيس مصر الجديد زيادة موارد الدولة السيادية من النقد الأجنبى عبر التشغيل الكامل لعجلة السياحة لأنها تمثل قاطرة القطاعات الاقتصادية بأكملها يليها تنشيط الصادرات وفرض ضرائب على أصحاب الدخول التصاعدية المرتفعة وتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص فى مجال المشروعات القومية العملاقة وتقديم تسهيلات متنوعة للمستثمرين فى مختلف القطاعات خاصة فى المدن الجديدة ووفقا للأرقام الرسمية فان عائدات القطاع السياحي، الدعامة الرئيسية للاقتصاد الذي يعمل به ١٠% من السكان، انخفضت بنسبة ٣٠% عام ٢٠١١ بعد أن أثنت مشاهد أحداث الثورة والفترة الانتقالية السياح عن التوجه إلى هذا البلد ويضع خبراء فى قطاع السياحة قائمة

من المطالب أمام رئيس الجمهورية الجديد لتحريك هذا القطاع الذى يعد قـاطرة التنمية أهمها تأجيل تحصيل الضرائب والتأمينات وعدم فرض غرامات تـأخير لحين استرداد هذا القطاع عافيته بعد الاستقرار الأمنى بتوحيد جهات الإشـراف على المنشآت والشركات السياحية مع تفعيل القانون الذى يحكم إشـراف وزارة السياحة والغرف والمحلات التجارية السياحية .

ويطالب هؤلاء الخبراء بإعادة النظر فى التشريعات التى تحكم النشاط السياحى وهناك جانبان رئيسيان يجب أخذهما في الاعتبار عند تنشيط السياحة البيئية:-

١- توفير بنية أساسية مادية لخدمة السياح الـذين ينـشدون المغـامرة مثـل الطرق،والمطارات، وتسهيلات الإقامة، والممرات في الطرق الوعرة2 يـة ٢- بنية أساسية غير مادية ،مثل الخرائط الخاصة بالممرات، والمعلومات الخاصـة بالتراث والثقافة، ومحال بيع لوازم الرحلات، وبرامج تدريب لمقدمي الخدمات، بما فيهم المرشدين، والمترجمين، والفنادق البيئية، والقواعد التنظيمية، وغيرهـا وحتى يمكن جذب عدد أكبر من السياح، تحاول مصر تغيير الكثير من الأوضاع ومنها إعادة التركيز على النمو الأخضر.

الأمن الغذائى

لقد أثر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على تكلفة المعيشة مـن خـلال زيادة أسعار السلع الغذائية المستوردة، وزيادة تكلفة السلع المنتجـة والخـدمات المقدمة محلياً وكذلك تكلفة الإنتاج وقد ارتفع مؤشر أسـعار المـستهلك بـسرعة شديدة وبلغ ذروته في أغسطس ٢٠٠٨، خاصة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية ويمثل الإنفاق على الطعام ٥٣%من إجمالى إنفاق الفئات التي تقع فـي العُـشر الأفقر، و٣٣%من إجمالى إنفاق الفئات التي تقع في العُشر الأغنى وينعكس اتجاه كفة الميزان لصالح الأغنياء في معدل إنفاق الفرد لـدى كـل مجموعـة مـن مجموعات الإنفاق و بلغ إجمالى الدعم ٨٤,٢ مليار جنيهاً مصرياً، وتعـد قيمـة

الدعم المقدم للطاقة في مصر أكبر من إجمالى ما يتم تخصيصه للتعليم والصحة ويحظى الخمس الأغنى في مصر -وبصورة غير عادلة - بالنصيب الأكبر من دعم الطاقة، وذلك بالرغم من أن تعويض أفقر فئة يتكلف نسبة ضئيلة فقط من إجمالى دعم الطاقة ولذلك فإنه من المهم مراجعة سياسة تسعير منتجات الطاقة وإعادة توجيه الدعم والتعويض إلى الاثنين إلى ثلاث أخماس الأقل إنفاقاً في مصر وفي هذا السياق، فإن مصر بصدد وضع نظام فعال يستهدف الأسر الأكثر احتياجاً وتقديم المساعدة إليها وتعمل وزارة التضامن الاجتماعى- بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية -على إعداد قاعدة بيانات واسعة، وتعميم نظام استخدام البطاقات الذكية حتى تحل محل نظام بطاقات التموين الحالية، ويتم استخدامها في إدارة الدعم الغذائى، وفي تقديم أشكال أخرى من المساعدات بما في ذلك التعويضات النقدية للمستحقين وتتزايد حالات سوء التغذية في مصر خاصة بين الأطفال كما أشار المسح السكاني والصحي لمصر لعام ٢٠٠٨، ويُعتبر سوء التغذية أحد مؤشرات الطفولة القليلة التي شهدت تدهوراً .فالحرمان الغذائي الشديد – الذي يقاس باستخدام بيانات عن مقاييس فشل وظائف الجسم البشري في الأطفال تحت سن الخامسة يعاني منه نحو ١٧% من الأطفال في هذه الفئة العمرية، أي أن ١,٥مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من حرمان غذائي شديد وتعتبر مشكلة سوء التغذية بين هؤلاء الأطفال مشكلة حادة ويعتبر التفاوت حسب مكان الإقامة كبيراً حيث إن الأطفال في المناطق الريفية أكثر عُرضة للإصابة بالتقزم بالمقارنة للأطفال في المناطق الحضرية ولما كانت مشاكل التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة تُعتبر مصدر معظم الأمراض المزمنة غير المعدية المرتبطة بالتغذية لدى البالغين، فإن توفير الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل وفي فترة الطفولة المبكرة يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض حاد في عدد الحالات المصابة بهذه الأمراض، وإلى تخفيض الانفاق على التأمين الصحي الخاص بأمراض التغذية المزمنة التي سوف يتحملها نظام التأمين الصحي القومي في المستقبل.

التحدي الأمني

فرض التحدي الأمني نفسه على أجندة الرئيس المصري المنتخب فحتى الآن لم تفق الشرطة من هول ما وقع في الثورة فهي لم تعد للشوارع بعد هزيمتها أثناء الثورة، مما يترك المجال لأمن منفلت، فالكثير من المصريين يشعر بأن هذا الأمر مقصود من المجلس العسكري وهدفه وضع المصريين أمام خيارات صعبة للقبول بالاستقرار على حساب مطالب الثورة الديمقراطية لكن هذه السياسة قد تفجر الثورة من جديد، وهناك بدايات لهذا الاتجاه، ففي جمعة الاحتجاج على محاكمة المدنيين لدى الأجهزة العسكرية كادت الثورة أن تنفجر مجدداً في وجه المجلس العسكري.

وافتتح الرئيس محمد مرسى لقاءه بالوزراء باجتماع مع وزير الداخلية وقيادات الشرطة، ناقش خلاله الحاجة إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى الشارع ويسعى مرسي إلى طمأنة عناصر الشرطة أنه لم يأت لتصفية حسابات، داعياً إلى فتح صفحة جديدة عنوانها إعادة الأمن والاستقرار إلى الشارع وأن جهاز الشرطة جهاز وطني يجب الحفاظ عليه باعتباره أحد أركان الدولة المدنية الحديثة وأن أي إعادة هيكلة للشرطة ستكون وفق القانون ويحتاج د٠مرسي إلى إعادة الأمن لتحريك عجلة الاقتصاد المتدهور، وجذب الاستثمارات، إضافة إلى عودة السياحة إلى معدلاتها الطبيعية ولذلك عرض مع الوزير ومساعديه الخطط الأمنية في المرحلة المقبلة، وطالبهم بإرسال رسالة طمأنينة إلى جميع أفراد هيئة الشرطة بأن الرئيس لم يأت لتصفية الحسابات وأنه رئيس لكل المصريين وأكد أنه يرفض ما يردده البعض عن مصطلح تطهير الوزارة وفي غضون ذلك، أحيل ٤١من القيادات السابقة للشرطة، في مقدمتهم رئيس جهاز مباحث أمن الدولة المنحل اللواء حسن عبد الرحمن، إلى محكمة الجنايات بتهمة حرق وإتلاف مستندات جهاز أمن الدولة المنحل في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ووجهت النيابة إلى المحالين تهم الإتلاف العمدي لأوراق الجهة التي يعملون فيها، بأن

قاموا بفرم وحرق أرشيف إدارات وفروع ومكاتب جهاز أمن الدولة المنحل، والاشتراك بالتحريض والمساعدة على ارتكاب تلك الجريمة، والإضرار عمداً بمصالح الجهة التي يعملون فيها،مما أدى إلي حرمان الجهاز والدولة من معلومات ووثائق مهمة تتعلق بالأمن القومي المصري.

في السطور التالية يقدم قيادات وخبراء الأمن روشتة أمنية للرئيس الجديد تتضمن أهم القرارات التي يجب عليه اتخاذها فور توليه المسئولية لعودة الأمن والاستقرار للبلاد، وما هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأمن في الفترة الحالية؟

إن الداخلية حدث بها جرح عميق بعد الثورة مما أدى إلى انخفاض الروح المعنوية لدي الضباط والأفراد، بالإضافة إلى الفجوة الرهيبة التي كانت موجودة بين جهاز الشرطة والشعب خلال العهد البائد، لكن يمكن احتواء هذه الأزمة خلال الفترة القادمة، خاصة وأن جموع الشعب أدركت الدور الحيوي والمهم الذي يقوم به جهاز الشرطة، كما أن الشرطة من الشعب ولا يمكن لنا أن ننفصل عن بعضنا البعض، وبالتالي فأننا نحتاج من الرئيس القادم أن يحقق العدالة التامة بين جميع الضباط والأفراد والعاملين بهيئة الشرطة من خلال تطبيق القانون علي الجميع بلا استثناء سواء داخل الشرطة أو خارجها، والتأكيد علي عدم تدخل وزير الداخلية في سير العدالة وإبعاد جهاز الشرطة تماما عن السياسة واقتصار دورها علي الأمن الجنائي فقط، وكذلك العمل علي استقلال هيئة الشرطة بحيث تعود سلطتها إلي المجلس الأعلى للشرطة ونؤكد علي ضرورة إعادة الانضباط إلي جهاز الشرطة خاصة بعد الانفلات الذي حدث بعد الثورة وتجاوز الأمناء والأفراد ضد الضباط، وغلق مديريات الأمن والأقسام، واحتجاز القيادات داخلها لحين تحقيق مطالبهم، لذا فأنني أقترح أن يتم تطبيق القانون علي الجميع سواء كان ضابطا أو أمينا أو فرد شرطة، فالكل سواء أمام العدالة، مع ضرورة النظر إلي مطالب الأمناء والأفراد بايجاد رعاية شاملة لهم

ولأسرهم ماديا واجتماعيا في ظل تدني المرتبات، لأنهم الأكثر عرضة للإصابات والاستشهاد خاصة بعد هروب المساجين وانتشار السلاح بأنواعه المختلفة بصورة كبيرة .

وعلي الرئيس تفعيل دور السلطة التنفيذية وتطبيق القانون بحسم في مواجهة البلطجة والخارجين عن القانون، وعلي كل من يعطل مرافق الدولة، ومنها قطع الطرق والسكة الحديد والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة دون رادع،علي الرغم من أن هذا لا يحدث في أي دولة في العالم دون استعمال القانون بحزم وبشكل فوري ولابد للرئيس أن يضع خارطة طريق لعودة الأمن وذلك من خلال استقلال جهاز الشرطة حتى لا نري مرة أخري شرطة العادلي التي تمثلت في عصا مبارك التي بطشت بالشعب المصري لصالح الحاكم وأيضا التطهير وليس المقصود به الفساد المادي كما يتخيل البعض ولكن تطهير فكري لقيادات مازالت تعتنق مذهب العادلي الذي يعتمد علي نظام الكم وليس الكيف في عمل الشرطة وليس لديه القدرة علي التطوير والتغير والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة وعن اختيار الوزير فإن قدرة الرئيس المقبل على التعامل مع الملفات الأمنية تتوقف بشكل كبير علي اختيار وزير الداخلية، فعلي الرغم من أن المنصب سياسي في شكله، لكنه في مضمونه هو منصب حرفي يحتاج إلي خبرات متراكمة في مجالات الأمن المتعددة، وبالتالي فإن تعيين شخصية مدنية كوزير للداخلية سيجعل وزارة الداخلية ذاتها تشهد صراعا داخليا نتيجة تولي شخص من خارج هيكلها لهذا المنصب لذا فان المعيار الوحيد لاختيار وزير للداخلية ومساعديه لابد أن يعتمد علي الكفاءات والخبرات التي اكتسبها المرشحون لهذه الوظائف من خلال تاريخهم العملي ومستوى أدائهم الفعلي خلال مدة خدمتهم، فاختيار الوزير لهذا المنصب السيادي لابد أن يكون بناء على دراسات مستفيضة لملفات قيادات الصف الأول لوزارة الداخلية،نظرا لحاجة هذه الفترة الحساسة فى تاريخ مصر لإعادة الانضباط إليها، إلى شخصية ذات قدرات فائقة وإمكانات قيادية وفنية وعلمية عالية، وذلك

لتقليل فترة عودة الشرطة بكثافة، وقدرتها علي مواجهة المشكلات الأمنية. وحول دور الشرطة في تأمين المظاهرات فالقانون ينظمها عن طريق إتباع الإجراءات السلمية، كبيان من ينوي القيام بمظاهرة إبلاغ وزارة الداخلية مسبقا بها، مع ضرورة مراعاة تحديد مكان التظاهرة وخط سيرها وتوقيت بدئها ونهايتها، حتى تستطيع الجهات الأمنية التأمين وفي حالة حدوث تجاوزات من المتظاهرين أو عمليات شغب وتخريب من خلال بعض المندسين فيحق لوزارة الداخلية، أولا الإعلان على إلغاء الموافقة الصادرة من الوزارة ومن أهم الملفات الأمنية الشائكة التي تواجه الوزير القادم والرئيس المقبل أيضا، تهريب السلاح والتي يراها مطاوع أنها ظاهرة لم يقض عليها من خلال القبض على القائمين على عمليات التهريب والتسليم والتسلم، ولكن هناك إجراءات لابد من إتمامها للوصول إلى الرءوس الكبيرة والتي تقف وراء تلك العمليات وترتب لها وتمويلها، بالإضافة إلى تكثيف التواجد الأمني على المناطق الحدودية والطريق السريعة لضبط مرتكبي تلك الجرائم، والإيقاع بكبار التجار وضبطهم من خلال معلومات يتم الحصول عليها من المقبوض عليهم، إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال، ومحاولة تكثيف تواجد الشرطة على الحدود المصرية الغربية والجنوبية والشرقية.

التحديات الخارجية المرتبطة بالمشكلة الأمنية:

لم يكن التراخى الأمنى سبباً فى حدوث الهلع والخوف والرعب من الأحداث الداخلية فقط بل كانت الأحداث الخارجية أحد المستفيدين من التراخى الأمنى الذى عانت منه مصر وذلك فى عدة صور منها:-

وفرّ الانفلات الأمني وتراخي قبضة الأمن في الدولة فرصة ذهبية لأنشطة أجهزة المخابرات الأجنبية ومع القبض على بعض الجواسيس إلا أن ذلك لا يعني حصار أنشطة التجسس لأن المقبوض عليهم قليل من كثير يعمل على الساحة.

- ضعف أمن الحدود فتح المجال لاختراقات من ليبيا والسودان وصل إلى حد ضبط شحنات صواريخ مضادة للطائرات.
- تزايدا في حالات حدوث إرهاب دولي عبر الحدود غير المؤمنة، مما يزيد من الخطر المحقق وانتشار تجارة السلاح وتجارة المخدرات.
- تفاعل دول الجوار مع الثورة في مصر وهذا ما حدث في ليبيا ولكن الأمر يقتضي اليقظة على القوى التي ستتولى سدة الحكم في ليبيا وهل هى قوى معتدلة أو متشددة لارتباط ذلك بالأمن القومي المصري.
- تصاعد التوتر مع إسرائيل لوجود قوى متطرفة داخل إسرائيل تدفع لذلك مع حرص عقلاء الصهاينة على عدم التصعيد حتى لا يؤدي ذلك إلى تجميع الشعب المصري حول القيادة وانطلاق عجلة البناء.
- استثمار منظمات المجتمع المدني في الخارج وهى ذراع مدني للسياسة الخارجية للدول للوضع الأمني في تصعيد المطالبات بتمكين المرأة والتشدد في تصعيد حركة حقوقية بحجة حقوق الأقليات وفي هذا الإطار يتم اللعب على الورقة الطائفية وهو توجه استراتيجي للدولة الصهيونية .

التحدى الأخلاقى

التدهور الأخلاقي في مجتمعنا هل أصبح ظاهرة الآن؟

هل كان موجودا من الأصل ولم نلتفت إليه إلا بعد ثورة ٢٥ من يناير؟ وهل هو تدهور أم انفلات أخلاقي؟

هل من سبيل لإيقاف انهيار تلك القيم والأخلاق؟

لم نكن نعيش حياة هادئة قبل الثورة وكنا نعاصر انفلات الأعصاب وسوء معاملة الناس لبعضهم البعض، لأن أكبر نموذج لتدهور الأخلاق هو الفساد والفساد موجود من قبل الثورة، وما بعد الثورة من انفلات هو نتاج طبيعى لغياب الأمن فالأخبار التي نسمعها ونقرأها يوميا عن التحرش ومعاكسة الفتيات

وجرائم السرقة والبلطجة في النهار تعني أن الأمن كان يمثل نقطة خوف وليس احتراما وهذا رد فعل طبيعي بعد غياب الأمن أن تظهر صورة عكسية تماما فالخوف يؤدي إلي الالتزام والالتزام الناتج عن الخوف حينما يزول مبرر الخوف ويتطور إلي انهيار وفساد واستغلال وأخلاقيات غير منتظمة بخلاف الالتزام الناتج عن الاحترام فحين اختفي عنصر المساءلة ظهر العكس بصورة فجة بالإضافة إلي الإعلام الذي يركز علي الجانب السيئ بعد ثورة ٢٥ من يناير، ولذلك يجب أن نعرف من المتسبب ومن الذي يقوم بتلك الأفعال؟ والناس في الشارع يتبعون سلوكيات القطيع أي أنهم يمشون وراء أي كلام أو أي رأي أو شائعة فهناك هدف غير واضح لعدم وجود قدوة، وعدم وجود ردع سريع للمخطئ وكأننا ننادي بمزيد من التسيب وهذا ليس نتاج ثورة ٢٥ من يناير وإنما نتاج ما قبل ٢٥ من يناير فهناك اتجاه أن نظهر أن هناك انهيارا في الاقتصاد والأخلاق وكل الجوانب بعد ٢٥ من يناير وهذا غير صحيح فالثورة نجحت ولابد أن تنجح معها كل الجوانب ونلغي مقولة أننا مازلنا كما نحن وتدهور السلوك الاجتماعي هو نوع من عدم الانضباط الفكري أو السلوكي وهذا سببه عدم وجود كبير يتكلم أو حكومة أو شخصية مسئولة تقف ضد الانفلات ونلجأ إليها حيث أنه هناك إهدار للوقت والمال والاقتصاد والسياحة والبورصة فليس هناك أحكام رادعة قوية ضد البلطجة فأمن الشارع لن يأتي إلا بالشرطة ولذلك لابد أن نحترم الشرطة وأن يحاكم أي شخص يهين شرطيا أو عسكريا محاكمة عسكرية حتي تعود الثقة مرة أخري للشرطة التي تحمينا ونظام الطوارئ لابد أن يستمر وهذا لن يحدث إلا إذا وقفنا أمام البلطجية بعنف حتى يشعر الكل بأن هناك وقفة حاسمة حتى نقضي على حالة الفوضى ولابد أن نفصل بين الأوراق المخلوطة ونعود للأصل بقواعد وأسس وضعها الأمن الذي يعطى هيبة للدولة لأنهم يمثلون الحكومة والشعب وهذا التدهور جاء أيضا من مجموعة منحلة أخلاقيا وكانت مقهورة وعندما وجدت مناخا مناسبا ظهرت بشكل بشع – كما يري الدكتور رشاد عبداللطيف عميد كلية الخدمة الاجتماعية

بجامعة حلوان وأسباب هذا الظهور:

(١) ضعف جهاز الشرطة .

(٢) عدم التدخل من الجيش .

(٣) عدم وجود المقاومة من المواطنين المتمثلة في اللجان الشعبية وأخيرا وجود الظروف المهيئة للجريمة فحدث نوع من التدهور الأخلاقي لمن هم متدهورون فأخذت الجرائم صورة بشعة مثل: اغتصاب الفتيات، قتل أبرياء في المنازل وسرقة الممتلكات العامة، وهناك فئة أخري كان لديها استعداد للانحراف فوجدوا الغياب الأمني وحدثت المعاكسات والتحرش وهناك نمط آخر وهو راكبو موجة الثورة الذي وجد حماية في الثورة مما يجعله يتطاول على أناس أفاضل مثل رؤساء بالجامعات والدخول علي رئيس العمل وطرده من عمله وهذا لم يحدث في التاريخ، والحل الأمثل حتي نفيق من هذا التدهور:

(١) عودة اللجان الشعبية وإعطاؤها صلاحيات.

(٢) عودة الهيبة إلي الشرطة من خلال أية وسيلة من وسائل الإعلام.

(٣) أخيراً وهو الأهم أنه لابد للجيش أن يكشر عن أنيابه حتي لا يضيع المجتمع وتنهار الدولة .

***

الفصل الثالث

الانفلات الأمني وبعض صوره

الفصل الثالث

الانفلات الأمني وبعض صوره

أهمية الأمن

١- الأمن قيمة عظيمة، تمثل الفئ الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه .

٢- الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية،وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

٣- الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما (عمران البلاد وأمن العباد).

٤- الأمن غاية الشرائع وهدفها الأسمى: فقد أنزل الله الشرائع متعاقبة متتالية منذ أهبط أول إنسان إلى هذه الأرض، حيث ظلت عناية الله تتابعه وتلازمه، فما تقوم أمة ولا يبعث جيل إلا ويكون لرسالة السماء شأن معه قـال تعـالى: (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) وقد كانت غاية هذه الرسالات هـي إقامـة السـلام الاجتماعي بين بني الإنسان، فتأتي الرسالة مبينـة الحـلال والحـرام والحـق والباطل وقد ذكر رسول الله ﷺ هذا المعنى بقوله المسلم من سلم المسلمون مـن لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم .

الانفلات ومخاطره

الانفلات هو فقد السيطرة وعدم القدرة على الضبط والانفلات الأمنى هو عدم القدرة على ضبط الأمن تحديداً وسيطرة المجرمين وتجار السلاح والمخدرات على مسار الأمور ومجرياتها وقد نتج عن ا نسحاب اجهزة الأمن أثناء الثورة من عملها ان انتشرت الفوضى التى نتج عنها ذلك الانفلات وقد أرجع العديد من المحللين أهم أسباب الانفلات فى مصر إلى:-

١- انتشار ظاهرة السلاح بشكل غير مسبوق فالجميع يحمل سلاحًا وقد جاءت الأسلحة من عدة منافذ من ليبيا ومن السودان وغزة عن طريق اسرائيل، لدرجة أن مدير أمن أسيوط أكد أن أجهزة الأمن فى المحافظة لا تستطيع التدخل فى بعض الأحيان لأنها تمتلك أسلحة عادية مثل السلاح الآلى والرشاش فى حين أن بعض الأهالى يمتلكون الآن أسلحة تعمل بالريموت كنترول ولديهم مضاد للدبابات وللطيران ولديهم صواريخ عابرة للمدن، الأمر الذى يجعل تدخل الشرطة فى مثل هذه الأحداث معناه خسائر فادحة فى صفوف أجهزة الأمن.

٢- هروب عدد كبير من المسجلين خطر من السجون .

٣- انعدام ثقة المواطنين فى أجهزة الأمن مما دفع المواطنين إلى محاولة أخذ حقهم بأيديهم وزاد ذلك من حالة الانفلات ففى المنوفية مثلاً وبالتحديد فى قرية

سدود قتل ثلاثة مسجلين خطر من عائلة قاسم بعد أن قام حازم قاسم سائق توك توك ومسجل خطر بقتل أحمد عبدالمنعم وهو طالب من أبناء القرية فألقت أجهزة الأمن القبض على ثلاثة من أبناء عائلة قاسم مسجلين خطر، إلا أن أهالى القرية تجمعوا وقاموا برشق أجهزة الأمن بالحجارة واستطاعوا تخليص المسجلين خطر الثلاثة من أيدى الشرطة كانت من بينهم امرأة وألقوا القبض على أحد أقربائهم فأصبحوا أربعة وقاموا بربطهم وسحلهم فى شوارع القرية وتعذيبهم أمام الجميع ثم فصلوا رؤوسهم عن أجسادهم بما فيهم المرأة التى اتهموها بأنها كانت المحرك الأساسى للأحداث ثم قاموا بطرد باقى أفراد عائلة قاسم من القرية ويرفضون عودتهم نهائيًا.

وقد أكدت آخر احصاءات وزارة الداخلية بأن العنف فى الشارع المصرى قد زادت حدته بشكل كبير وتجاوزت عمليات قتل البلطجية والمسجلين خطر والتخلص منهم عن طريق الأهالى الـــ ٥٣ حالة فى عدد من محافظات مصر كان آخرها الحادث الذى راح ضحيته ٤ من عائلة واحدة فى محافظة المنوفية، الأمر الذى يجعل المواجهة بين أجهزة الأمن والأهالى أحيانا الذين لا يعطون أجهزة الأمن فرصة للقبض على المسجلين خطر أو البلطجية فيحاولون قتلهم والتخلص منهم مما يجعل أجهزة الأمن أحيانا تدخل فى مواجهة مباشرة مع الأهالى لتخليص البلطجية من بين أيديهم قبل قتلهم وتقديمهم للمحاكمة حتى يأخذوا جزاءهم بالقانون وليس بأيدى الأهالى وتقوم أجهزة الأمن بحملات واسعة لجمع الأسلحة من البؤر الاجرامية لمنع وقوع مثل هذه الأحداث.

والسبب الرئيسى يرجع إلى عدم شعور غالبية المصريين بالأمان وانتشار ظاهرة البلطجة وحمل السلاح فى الشارع الأمر الذى جعل المصريين إذا وقعت أمامهم واقعة ويشعرون فيها أن هناك من قام باستخدام القوة ضد شخص ضعيف فيتجمعون ضد القوي للفتك به ظنًا منهم بأنهم بذلك يقضون على ظاهرة البلطجة لكن ذلك يزيد العنف فى المجتمع.

٤- تدخل تجار السلاح فى ظل غياب الأمن وأغرقوا السوق المصرى بأسلحة متطورة خاصة بعد التخلص من نظام القذافى فى ليبيا حيث تركت قوات الغرب بقايا الأسلحة فى أيدى الناس وقد تم تهريب جزء منها الى مصر ويؤكد قدوم السلاح عن طريق ليبيا تمكن الأجهزه الأمنيه بمحافظة مطروح من ضبط مدفع متعدد و٣ مدافع نصف بوصة ومدفع آر بي جي و ٢٤ صاروخاً و ٢٠ صاروخاً عابر للمدن و ١٠٢ قذيفه آر بي جي و ١٠٢ عبوه دافعه للقذائف بمنطقه رأس الحكمه بمطروح في واحدة من أكبر الضربات الأمنية الناجحة ضد تجار ومهربي الأسلحة النارية والذخائر الثقيله.

كما أن إسرائيل تحرص على تهريب السلاح عن طريق سيناء وغزة إلى مصر لاثارة القلاقل والبلابل فيها تمهيداً لإضعافها فهى آخر حصن عربى فى المنطقة .

٥- تأخر محاكمات رموز النظام السابق مما جعل المجرمين يشعرون بتراخى أجهزة الأمن فدفعهم ذلك إلى البلطجة

٦- انكسار رجال الأمن بعد ما تعرضوا له من إهانات كانت رد فعل طبيعى للمارساتهم وتجاوزاتهم فى ظل النظام السابق والأدهى من ذلك انهم يتعرضون للضرب والإهانة فى الشارع فقد انسكرت هيبتهم وتجرأ الناس عليهم .

٧- رغبة رموز النظام السابق فى الفوضى التى تجعل الشعب يتمنى عودتهم مرة أخرى وقد قيل فى مناسبات كثيرة .

ولا يوم من أيامك يا حسنى -نار مبارك ولا جنة الثورة وهذا ما سعوا اليه وصدقه السذج من أبناء الشعب الطيب .

أنواع الأمن

يتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

الأمن المائي : إن المقصود بالأمن المائي هو مدى قدرة الدولة على توفير الماء لأفرادها فى شكل مياه عذبة نظيفة بشكل آني ومستقبلي .

الأمن الغذائي : ويعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وآمن (الجودة والكمية والتنوع).

الأمن الاقتصادي :عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية.(١) وبالنسبة للكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي،ببساطة في امتلاك النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية. (٢)

الأمن النفسي :شأنه شأن الأمن الغذائي والاقتصادي والصحي والسياسي ، ولابد أن يكون الإنسان متحرراً من مشاعر الخوف والفزع . (٣)

الأمن الاجتماعي: تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع أنماط الحياة سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة.

الأمن الثقافي: نوع من أنواع الأمن يمثل أهم الدعائم التى يقوم عليها

المجتمع من عادات وتقاليد وقيم وغيرها، وقد أضيف هذا المفهوم حديثاً نتيجة التقدم والتطور .

الأمن الفكري : من الضروريات الأمنية لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن والذي ينعكس حتما على الجوانب الأمنية الأخرى والوقوف بقوة في وجه مصادر الغزو الفكري المنحرف والمتطرف.(١)

---

(١) خضير كاظم حمود " السلوك التنظيمي " .
(٢) د.علي السلمي " السلوك الإنساني في الإدارة " .
(٣) الدكتور حامد زهران " الأمن النفسي والتربية الأمنية " .

الأمن الفردي : ويقصد به تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدده فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة، وكل هذا القدر من الحماية، فجاء في قول الرسول الكريم: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وقوله كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه وإذا كان هذا في شأن المسلم فإن لغير المسلم إذا كان سالما مثل ذلك من الحماية والعصمة.

الأمن الجماعي : ويقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية.

الأمن الانساني : يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس على الدولة ، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بعنوان عولمة ذات وجه إنساني حدد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة هي :

- عدم الاستقرار المالي .
- غياب الأمن الوظيفي المتمثل فى عدم استقرار الدخل .
- وغياب الأمن الصحي وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة .
- غياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة .
- غياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير .

(١) عن مقال لد. إبراهيم بن عبدالله الزهراني منشور على النت – بتصرف .

- غياب الأمن البيئي بانتشار التلوث ، والانحباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية .

- غياب الأمن السياسي والاجتماعي مما أدى لسهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدّمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة .

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على صون الكرامة البشرية بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية ومما تقدم يظهر بجلاء أن مفهوم الأمن يتداخل بين دوائر منها الدائرة الإنسانية والتي تنطلق أساساً من حماية الإنسان بصفته إنساناً بغض النظر عن جنسه ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الإنسانية سواء المتقدم منها أو تلك التى تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الاجتماعي.

ودائرة الأمن القومي والذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد .

والجماعات ، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسئولية الدولة هي حماية رعاياها فعلى رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها ، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب ودائرة تتعلق بالأمن الاجتماعي الذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية ، ويرتكز الأمن الاجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع ، وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور

بالانتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الايجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى ومن الملاحظ التداخل العضوي بين مستويات الأمن الثلاثة ؛ الإنساني والقومي والاجتماعي وربما تعود الفوارق بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤية مما يعزز القول أن تحقيق الأمن مسئولية فردية وجماعية في آن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف والقلق.
الأمن القومي :أما مصطلح الأمن القومي فإنه يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة .

الأمن الداخلي : ويعنى بتحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها.

الأمن الخارجي : ويعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شئونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة.

الأمن الموضوعي : هو أمن المصالح الشاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية.

الأمن النوعي : وهو نوع معين كالأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن الفكري والثقافي والأمن في واقع الأمر، أمن نسبي، فالفرد لا يستطيع تحقيق أمن مطلق لوجود غيره من الأفراد والجماعات والنظم ممن لهم حقوق في تحقيق أمنهم، الذي قد يتعارض مع أمنه، والجماعة كذلك في وجودها وعلاقاتها بالأفراد والجماعات الأخرى والدولة.

أزمات نتجت عن الانفلات الأمني

لا يمر الانفلات الأمنى بلا عواقب وخيمة تحط برحالها على المجتمعات البشرية لأنها من أكبر الفرص للانتهازيين واللصوص والتى لا تتكرر كل يوم

لذلك يسعون إلى انتهازها بكل الصور المتاحة ولقد صاحب الانفلات الأمنى فى مصر أن ارتفعت أسعار المواد الأساسية داخل الأسواق بشكل متواصل وسط توترات وإضرابات تشهدها أوساط الموظفين والعاملين في قطاعات الدولة المختلفة بسبب تدني الأجور ووجود تفاوت في الأجور في الكثير من القطاعات منها قطاع النقل والقطاع المصرفي، وتضرر القطاع السياحي الذي يغذي قطاعات عريضة صناعية وخدمية.

يدعم هذه التوترات عدم وجود رقابة حكومية وحالة الانفلات الأمني والاقتحام المسلح لأقسام الشرطة ومحاولات البلطجية فرض إتاوات على المحال التجارية، والتي كان من نتائجها وقوع حوادث بلطجة وعنف وقتل وتعدي على ممتلكات خاصة وعامة.

والأسرة المصرية تعيش حالة من القلق والتوتر ليس فقط بسبب أجواء التردي الأمني والسلوكي العشوائي في الشارع والأسواق وداخل الأحياء التجارية والسكنية، لكن أيضا نتيجة ذعر تردى الدخول وإمكانية نقص السلع التموينية، فالارتفاع المضاعف في أسعار المواد الغذائية يمثل بالنسبة لها مقدمة عدم القدرة على الشراء وربما اختفائها.

ثورة ٢٥ يناير بالنسبة للأغلبية جاءت لتنقذ مستقبل أبنائهم وبناتهم من الدمار الذي كانت بوادره قائمة أثناء النظام السابق، وأنها لكي تؤتي ثمارها لابد من الصبر، لكن ذلك لا يعني ترك البلاد نهباً للفوضى والبلطجة التي قننها ووضع لها الأطر النظام السابق، وانفلتت برحيله لتنتقم من البلاد وتضعها على حافة الهلاك.

فوضى حقيقة داخل الشارع المصري سواء كان في حي راق أو متوسط أو حي عشوائي فقير، فوضى يستطيع أي مواطن داخل القاهرة التأكيد عليها حيث يلمسها صباح مساء، في كافة تحركاته وتعاملاته، فوضى لا تخص فئة من الناس دون أخرى.

ولقد أقام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ندوة عن الانفلات الأمنى

والبحث فى أسباب مشكلات الانفلات الحقيقى بالمجتمع، وقدّم الحاضرين عـدداً من الأسباب للانفلات الأمنى واقتراحات مختلفة للحد منه، تطرقت بعضها إلـى ضرورة إعادة هيكلة الشرطة، ومنها ما اقترح ضرورة فصل جهـاز الـشرطة عن وزارة الداخلية، ومنها أيضاً ضرورة تحـسين دفعـات ضـباط الـشرطة بالسماح لطلاب كلية الحقوق للعمل فى الجهاز بعد حصولهم على سنتين دراسة لمواد الشرطة وكيفية التعامل مع الجماهير.

ونتيجة الانفلات كانت معظم العناوين المعبرة عن حالة الانفلات من مثل :إغلاق الطوارئ في مستشفى شبرا العام بسبب تعدي الأهالي على الأطباء – نقابة الأطباء تلوّح بالإضراب العام لتأمين المستشفيات بعد تسجيل ٥٠ اعتداء في يوليو– إحباط محاولة اقتحام قسم مدينة نصر ثان إثر تشاجر سيدة مع أمين شرطة – العشرات يقطعون طريق بورسعيد– دمياط الدولي بعد مقتل صياد على يد بلطجية – مصرع عامل وإصابة ٨ في معركة بالأسلحة النارية بين عائلتين بسوهاج– قطع طرق بالشرقية احتجاجا على الانفلات الأمني – مصرع شخص وإصابة ٣ في مشاجرة على أولوية المرور بالمنوفية – القبض على سائق اختطف طفلاً لطلب فدية بالبحيرة ثم قتله بعد ارتفاع حرارته

وأزمة الوقود من العلامات المميزة لعصر المخلوع وامتدت إلى عام بعد أن خلع وأصبحت طوابير الانتظار تملأ محطات التموين فى جميع مدن ومحافظات مصر فقد اعتدنا أن نقف طوابير ممتدة يوميا لتموين السيارات ولنحصل على رغيف الخبز ولنفوز باسطوانة غاز وأخشى أن نقف طوابير فى انتظار عزرائيل ولكن بالبحث عن سبب أزمة البنزين فى مصر فأن أزمة البنزين والسولار فى محافظات مصر ترجع إلى وقوع عدة مخالفات أهمها تهريب البنزين والسولار إلى غزة عبر الأنفاق وقيام سفن الصيد الصغيرة ببيع الحصص المدعمة والمخصصة لها إلى السفن التجارية بأسعار استثمارية بالإضافة إلى تهريبه للمصانع التى تمزجه مع مواد كيميائية لإنتاج مذيبات

تصدرها للخارج بأسعار مرتفعه وقد تم ضبط مصنع بالإسكندرية يقوم بهذه العملية مرتين ونقص الرقابة على الأسواق بل وصل الأمر إلى عدم وجود رقابة على الأسواق بنسبة ١٠٠% رغم استمرارا الجهود المبذولة للسيطرة على الأزمة كما أن هناك محطات وقود غير مرخصة يتم افتتاحها دون وجود حصص مدعمة لها مما ينتج عنه قيام المحطات المرخصة ببيع جزء من حصتها المدعمة بأسعار أعلى فيبيعها بسعر أعلى إلى المواطنين وعن اسطوانة الغاز يصب الشعب المصرى الذى يستخدم اسطوانات الغاز جام غضبهم على المسئولين من الأجهزة التنفيذية والرقابية بسبب اشتعال أزمة الغاز التي فاقت كل الحدود وذلك من خلال سيطرة السوق السوداء على حصة الغاز حيث وصل سعر الاسطوانة رغم ندرتها في السوق السوداء إلى متوسط ٥٠جنيها في غياب من مسئولي التموين والوحدات المحلية ويطالب الشعب ونوابه بتوفير تلك السلعة الضرورية من خلال حل الأزمة وفرض الرقابة المستمرة بمعرفة الجهات المختصة حفاظا على الحقوق الآدمية من الانتهاكات التي تشهدها عمليات التوزيع أمام المستودعات من شدة الزحام والتعرض للمضايقات وسرقة الأنابيب وسط الزحام وتسببت الأزمات المتكررة فى قيام كثير من المواطنين فى عدة مناطق من عدة محافظات فى قطع الطرق وتعرضت شخصياً عدة مرات لمحاولة تحطيم السيارة لمجرد استفسارى عن سبب قطع الطريق ووسط الانفعالات والسباب الذى كنت أسمع لم أملك نفسى أيضاً أن أصب جام غضبى وأدعو بالويل والثبور على نظام حكم المخلوع الذى أوصلنا الى هذه المرحلة ونحن بلد منتج للبترول ورغم وجود الكثير من الحلول المقترحة لهذه المشكلة الا أن الحل الآنى غير موجود ومن خطوات الحل ملء الاسطوانة جيداً لأن ذلك يؤدى الى سرعة تفريغها وتدور العجلة مرة أخرى فيزيد عدد مرات بحث المواطن عن الاسطوانة وإيجاد بديل لأصحاب مزارع الدواجن لتدفئة الكتكوت فى مراحله الأولى عن الأسطوانة وكذا العمل بنظام الكوبونات لكل أسرة عدد ٢ أنبوبة مدعمة وإذا لزم الأمر يشترى بدون دعم

والتوسع فى توصيل الغاز للمنازل وهناك حلول كثيرة ولكن يلزم الوقت والمال للتنفيذ وحلول مؤقته سريعة حتى يمكن تنفيذ أى من هذه المقترحات .

ودخلت الأزمة المشتعلة بين نادى القضاة، ونقابة المحامين، بسبب مشروع السلطة القضائية، مرحلة جديدة، تمثلت فى تقديم عدد من أعضاء النقابة،١٥ بلاغا إلى النيابة ضد القضاة، بالتزامن مع مواصلتهم الإضراب، فيما أصر القضاة على موقفهم ،واصفين تصرفات المحامين بالهمجية وأكد المستشار محمود حلمى الشريف المتحدث الرسمى باسم نادى قضاة مصر، كما أوردت صحيفة المصري اليوم ، عقد الجمعية العمومية الطارئة للنادى فى موعدها غدا، لمناقشة الأزمة، ووصف تأجيل المجلس العسكرى إصدار قانون السلطة القضائية لما بعد الانتخابات البرلمانية ، استجابة لمطالب المحامين، بأنه سيكون سابقة خطيرة بينما علقت صحيفة الشروق الجديد بأنه ربما بدت المواجهة الحالية بين المحامين والقضاة هى فتنة العدالة الكبرى لكن الفتنة الأكبر هى ما يقوم به القضاة من استباق تشكيل أول برلمان مصرى حر منذ عقود لاستصدار قانون السلطة القضائية عبر مرسوم من المجلس العسكرى وكأن القضاء فى مصر قد تهاوى ولن يقف على قدميه إلا بصدور هذا القانون فوراً.

وكان لمنظمات المجتمع المدني مشكلة برزت بعد الثورة وقبل تولى الرئيس وهى على عجالة تمثلت فى أن منظمات المجتمع المدنى التى هى مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي- التواجد في شكل منظمات أو مجموعات

هادفة ثقافيا أو سياسيا - قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

وفى الفترة الأخيرة أثيرت العديد من الشبهات حول منظمات المجتمع المدنى واتهمت بتلقى دعم وتمويل من الخارج كما اتهم العديد منها بأنه يعمل معها الكثير من الأجانب فداهمت قوات من الأمن المصري ومسئولون من مكتب الادعاء العام مكاتب ١٧ من منظمات المجتمع المدني في القاهرة بحثا عن أدلة عن مصادر تمويل تلك المنظمات واستهدفت المداهمات المكاتب المحلية لمنظمة المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكية وغيرها من المنظمات وقد عبرت الولايات المتحدة عن قلقها بعد مداهمة الشرطة المصرية لمكاتب منظمات المجتمع المدني التي من بينها جماعات تمولها الولايات المتحدة وحثت أمريكا السلطات المصرية على الوقف الفوري لما سمته بمضايقة موظفي المنظمات غير الحكومية وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نيولاند إننا قلقين جدا لأن ما يحدث لا يتناسب والظروف الحالية وأضافت أن مسئولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة اتصلوا بالقادة العسكريين في مصر ليعبروا عن قلقهم بشأن المداهمات.

وقالت المتحدثة إننا نتطلع إلى حل هذه المسألة في أسرع وقت وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تعهد بالتحقيق في تمويل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وكرر أنه لن يتسامح مع أي تدخل خارجي في شئون البلاد وهذا دفع بعض منظمات حقوق الإنسان المصرية أن تكون في طليعة المحتجين المطالبين بتسليم الجيش السلطة للمدنيين المنتخبين وتباينت ردود الفعال الدولية حيث اتهمت منظمة العفو الدولية مصر بفرض قيود على عمل المنظمات غير الأهلية فى ظل قانون يعود إلى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك وقالت يجب على السلطات المصرية إلغاء قانون من عصر مبارك استعمل لملاحقة المجتمع المدنى واعتماد قانون يضمن حق حرية التجمع وكان

مصدر قضائى قد أعلن عن إحالة ٤٤ شخصاً، مصريون وأجانب إلى محكمة الجنايات فى قضية التمويل غير المشروع لجمعيات أهلية فى مصر.

وفى بجاحة أمريكية معتادة رفض جون بارتز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلنيتون طلب الدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى بالتوقف عن دعم منظمات المجتمع المدنى وجمعيات حقوق الإنسان بالأموال والمنح الأمريكية حيث قال إن حكومته لن تتوقف وأنها سوف تستمر وأن الإدارة الأمريكية تنتظر وصول حكومة منتخبه بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب لكى تستأنف الحكومة الأمريكية مفاوضاتها معها حول استمرار الدعم المالى لأنه أبرز وأهم مصادر الاختراق الأمنى لمصر والتجنيد لحساب المخابرات الأمريكية ولم يكتفى بارتز بذلك وإنما أكد استياءه من إجراءات تفتيش مقار بعض المنظمات المشبوهة وإغلاق مقار حزبى الجمهورى والديمقراطى الأمريكى فى مصر،وحقيقة الأمر أن التصرف الأمريكى يتم ليس ببجاحة فحسب وإنما بوقاحة والأدهى من ذلك أن صحيفة واشنطن بوست الأمريكية وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية هاجمت د . فايزه أبو النجا وطالبت باقالتها وكأننا مازلنا فى عهد المخلوع حسنى مبارك ليس هذا فقط بل قامت السفيرة الأمريكية بمخاطبة قضاة التحقيق مباشرة وهذا ضد الأعراف المعمول بها دولياً حيث لا يجوز لأى دبلوماسى فعل ذلك بل يخاطب الجهات السياسية بما يريد والأنكى أنها طلبت عدم منع المتهمين الأمريكيين من السفر وهم لا زالوا قيد التحقيق (معلهش احنا عودناهم على كده) وكان من المفترض أن تكون محاكمة الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك محاكمة تاريخية لديكتاتور قدمه شعبه الى العدالة بعد ان أطاح به لكنها شهدت مواقف أقرب إلى الهزل مع سعي المحامين والادعاء إلى استغلال هذا الحدث لكسب الشهرة فمنذ بداية محاكمة مبارك في الثالث من أغسطس تبارى محاموا ضحايا الثورة في جذب اهتمام وسائل الإعلام والحصول على فرصة للظهور على

شاشات القنوات التلفزيونية التي نقلت وقائع المحاكمة مباشرة وبلغ الأمر أن ادعى رجل أنه محام أن أكد لرئيس الجلسة القاضي أحمد رفعت أن مبارك توفي منذ سنوات وان الرجل الممدد على النقالة في قفص الاتهام هو مجرد شبيه له مطالبا بتحليل الحمض النووي .

كما استغل آخر فترة تعليق للجلسة لإعلان نيته الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة واعدا بتشريع تعاطي الحشيش وحتى تصديره إلى الخارج ولكن اكثر ما أثار حنق أهالي ضحايا الثورة هو نوعية الأدلة التي جمعها الادعاء العام ضد مبارك الذي حكم مصر بقبضة من حديد لثلاثين عاما والنقص الكبير في ملف الاتهام .

ودفعت اشتباكات بين الجيش والمتظاهرين خلال اعتصام في القاهرة في ابريل الماضي النائب العام إلى إصدار أمر باستجواب مبارك وبعد بضعة أيام صدر أمر باعتقال الرئيس السابق ونجليه ليتم وضعهم في ١٣ ابريل قيد الحبس الاحتياطي تمهيدا لمحاكمتهم وغالبا ما كانت تتزامن كل واحدة من خطوات تقديم مبارك إلى المحاكمة مع حركات احتجاج ضد المؤسسة العسكرية .

محاكمة فريدة من نوعها التى بدأت يوم الأربعاء ٢٨ ديسمبر كحلقة جديدة من مسلسل محاكمة مبارك بعد توقفه حوالي ثلاثة أشهر نتيجة طلب من الدفاع عن المدعين بالحق المدني من أهالي الضحايا برد المحكمة غير مبنى على أساس قوي مما جعل المحكمة ترفضه، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن من بين المدافعين عن المدعين بالحق المدني من يعملون لصالح المتهم وليس لصالح موكليهم ومعظم الشهود من كبار العسكريين الذين طلبهم محاموا الحق المدني كشهود إثبات ،بناء على تصريحات صدرت منهم و تداولتها في حينها وسائل الإعلام، تحولوا أمام المحكمة إلى شهود نفي بشهادات تعد لصالح المتهمين ، أو على الأقل ليس فيها ما يمكن الارتكاز عليه لإدانتهم ونقلت بعض وسائل الإعلام عن مصادر قضائية لم تحددها أن المحكمة ستحرص على إصدار

حكمها في القضية قبل تخلي المجلس العسكري عن الحكم والذي تتوقع أن يتم في يونيو القادم وقد تم استنفار خمسة آلاف من قوات الأمن و٢٠ مدرعة و ٣٠ سيارة مصفحة وانتشرت عناصر المباحث ومفتشي الأمن العام حول أسوار الأكاديمية لحماية المحكمة والمتهمين ومن معه،بالإضافة إلى ١٤ سيارة إسعاف وعيادتين متنقلتين، وهو أمر ربما ليس له سابقة في تاريخ المحاكمات فى العالم

بعض صور الانفلات الأمنى

لقد نتج عن الانفلات الأمنى عدة أحداث وسقط قتلى ونورد بعض هذه الأحداث البارزة لأثرها على مسار الأحداث فى مصر ومن أبرز هذه الأحداث:

موقعة الجمل أو معركة الجمال :

هي هجوم بالجـــــمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى وقام به الموالون للحزب الوطني الحاكم والتابعون لنظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك بتاريخ ٢/٢/٢٠١١م للانقضاض على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وذلك لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون وكان من بين المهاجمين المجرمون الخطرون الذين تم إخراجهم من السجون للتخريب ولمهاجمة المتظاهرين، ويطلق عليهم اسم البلطجية.

أحداث ماسبيرو :

أو مذبحة ماسبيرو كما أسمتها بعض الأوساط الصحفية، وتعرف أيضًا باسم أحداث الأحد الدامي أو الأحد الأسود عبارة عن مظاهرة انطلقت من شبرا باتجاه مبنى الإذاعة والتلفزيون المعروف باسم ماسبيرو ضمن أحداث يوم الغضب القبطي، ردًا على قيام سكان من قرية المريناب بمحافظة أسوان بهدم كنيسة قالوا أنها غير مرخصة، وتصريحات لمحافظ أسوان اعتبروها مسيئة

بحق الأقباط وتحولت إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي، وأفضت إلى مقتل بين ٢٤ إلى ٣٥ شخصًا أغلبهم من الأقباط.

منذ ثورة ٢٥ يناير نظمّ شبان أقباط عدد من وقفات الاحتجاج والمسيرات التي تؤكد وحدة الشعب المصري،وكذلك حال مظاهرة ماسبيرو التي انطلقت من شبرا أحد أحياء القاهرة ذو الكثافة المسيحية وتوجهت نحو مقر الإذاعة والتلفزيون المصري الواقع في منطقة ماسبيرو بالقرب من ميدان التحرير ؛ أما السبب المباشر لمظاهرة شبرا فهو المطالبة بإقالة محافظ أسوان والرد على هدم بناء يعتقد أنه كنيسة في المدينة علمًا أن البناء متواجد من منتصف ولم تقم السلطات المصريّة بهدمه.

وقد أعلن آلاف الأقباط اعتصامهم أمام مبنى ماسبيرو احتجاجاً على أحداث الماريناب والمطالبة بتقديم الجناة للمحاسبة،ودعا فلوباتير ومتياس المتظاهرين للاعتصام، بينما انسحبت حركات اتحاد شباب ماسبيرو وحركة أقباط بلا قيود وقال المتحدث الرسمي لأقباط بلا قيود أنهم يرفضون وجود الجلابية السوداء في إشارة إلى الكهنة، وفي مساء ٤ أكتوبر ٢٠١١، قامت قوات الشرطة العسكرية بفض اعتصام الأقباط بالقوة، عقب قيام قوات من الأمن المركزي بضرب المتظاهرين وتعقبهم حتى ميدان التحرير ثم انسحبت لتحل محلها قوات الشرطة العسكرية التي طالبت الأقباط بإنهاء اعتصامهم، وعندما رفض المعتصمون ما طلب منهم، وبحسب ما كشفته صحيفة التحرير أن الجيش أطلق النار في الهواء بهدف تفريق المظاهرة مما أدى إلى انتشار حالة من الفوضى،فأقدم المتظاهرون على إحراق أربع سيارات بينها سيارة للشرطة وحافلتان صغيرتان وسيارة خاصة، كما خلعوا الأعمدة الحديدية على جانبي الجسر بهدف استخدامها كدروع في مواجهة الجيش، فضلاً عن إطلاق نار مجهول المصدر وبعد نجاح الجيش في عمل طوق أمني حول مبنى ماسبيرو

وتراجع المتظاهرين إلى كورنيش النيل أمام المبنى، ظهر مجهولون يستقلون دراجات بخارية ودخلوا في حماية الشرطة العسكرية واعتدوا على المتظاهرين بالجنازير.

في الوقت نفسه، توجه العشرات من الشباب إلى ميدان التحرير هاتفين بسقوط الحكم العسكري، ومنددين بالتعامل العنيف للأمن، ولم يفلحوا في الوصول إلى ماسبيرو لكشف الحقيقة، وسرعان ما تمكنت قوات الأمن من السيطرة على الوضع داخل ميدان التحرير، وتم إلقاء القبض على العشرات، وتقهقر بقيتهم إلى خارج الميدان وقد خلفت أحداث ماسبيرو ٢٥ قتيلا بينهم عناصر من الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة بخلاف إصابة المئات من أفراد الشرطة العسكرية والمدنية ومواطنين مدنيين وبدأت النيابة العسكرية تحقيقاتها في هذه الأحداث وقررت النيابة العسكرية ، حبس ٢٨ من المتهمين المسلمين والأقباط في أحداث المصادمات والعنف التي شهدتها منطقة ماسبيرو أمام مبني اتحاد الإذاعة والتلفزيون، لمدة خمسة عشر يوما على ذمة التحقيقات وتم توجيه تهم إلى المتهمين المقبوض عليهم بأنهم شاركوا في أعمال تخريب واعتداءات على أفراد من القوات المسلحة وحرق ممتلكات تخص الجيش المصري كانت النيابة العامة قد أجرت معاينة لموقع الاشتباكات للوقوف على حجم التلفيات والخسائر التي وقعت بالمنطقة،وتبين من المعاينة وقوع تلفيات وحرائق بعدد من المباني والسيارات الحكومية وسيارات ومدرعات الجيش والسيارات الخاصة ببعض المواطنين.

أحداث السفارة الإسرائيلية :

فى سبتمبر الماضي تم اقتحام السفارة الإسرائيلية، بسهولة ويسر حيث شق مجموعة من الأفراد طريقهم فى أمان كامل إلى الطابق الذى تقع فيه السفارة الإسرائيلية، أو على الأقل أحد المخازن التابعة لها، وقاموا بتحطيم الأبواب والدخول وإلقاء وثائق وأوراق من أحد النوافذ على الجماهير الذين استقبلوا

الفعل بالتهليل والتكبير ومن الصعب الوصول لأسباب ذلك ولكن هناك عدة تفسيرات الأول منها هو أن ما حدث رد فعل طبيعي ومتوقع اتخذ شكلا عدائيا وفوضويا، من جماهير لم تجد فى سياسة السلطة ما يحفظ كرامتها أو يصونها فالأمر من وجهة نظر الجماهير الغاضبة لا يختلف كثيراً عما كان يحدث قبل الثورة المصرية، فلا الحكومة ولا المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كانا قادرين على أن يتخذا رد فعل مناسبا لواقعة مقتل الجنود المصريين على الحدود مع إسرائيل، بل عمد الطرفان إلى إشعال غضب الجماهير ببناء جدار فولاذى يحمى السفارة .

التفسير الثانى الذى ذهب إليه البعض هو أن ما حدث مؤامرة، ركائزها تقول إن الحكومة والمجلس العسكرى كانا يعرفان أن غضب الجماهير الذى عززه بناء جدار عازل للسفارة سيقود بالطبع إلى محاولات اقتحامها، وما يزيد احتمال ذلك هو عدم وجود فرد حراسة واحد لتأمين السفارة، وعدم تدخل الجيش ولا الشرطة فى مواجهة ما حدث إلا بعد أن انتهى الأمر تماما، وألقيت كل الأوراق والمستندات التى استطاعت الأيادى الوصول إليها وإلقاءها على الجماهير الحاشدة، فى وقت لم يعترض المجموعة رجل أمن واحد حاول منعهم أو التحدث إليهم على الأقل أما التفسير الثالث فهو قريب من الثانى فكلاهما يستند إلى نظرية المؤامرة، ولكن المؤامرة هذه المرة، ربما تتورط فيها أياد خارجية كما قيل، قد تلتقى مصالحها مع مصالح أجهزة داخلية كلاهما يخشى حدوث تحول ديمقراطى حقيقى فى البلاد، يهدد فرص جماعات المصالح المرتبطة بفساد النظام السابق، ويهدد مصالح قوى خارجية ترى فى مصر منافسا قويا محتملا لها.

استتبع ما حدث أن قامت وزارة الداخلية المصرية بإعلان حالة الاستنفار القصوى، وألغيت إجازات رجال الشرطة وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن السفير الإسرائيلي في القاهرة والطاقم المرافق له وصلوا إلى تل أبيب على متن طائرة

عسكرية أقلتهم من مصر، وأن القنصل الإسرائيلي في القاهرة باق لتصريف أعمال السفارة وأن ٦ من عناصر أمن السفارة احتجزوا داخلها قبل تدخل الأمن وتحريرهم.

أما عن الضحايا من الشباب المصرى فقد قالت وزارة الصحة المصرية إن أكثر من ٤٨٤ شخصا أصيبوا خلال المواجهات التي شهدتها القاهرة بين رجال الآمن والمحتجين، بينما اعتقلت الشرطة ٤ أشخاص أمام السفارة الإسرائيلية وأعرب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن قلقه الشديد لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بعد اقتحام سفارة إسرائيل في القاهرة من قبل متظاهرين، وطلب من السلطات المصرية حماية السفارة، حسب ما أعلن البيت الأبيض.

أحداث بورسعيد :

ثارت أعمال شغب وصفتها أغلب المصادر بالـمذبحة أو المجزرة، وقعت داخل استاد بورسعيد مساء الأربعاء ١ فبراير ٢٠١٢ الذكرى الأولى لموقعة الجمل عقب مباراة كرة قدم بين المصري والأهلي، وراح ضحيتها أكثر من ٧٣ قتيلاً (بحسب مديرية الشؤون الصحية في بورسعيد) ومئات المصابين وهي أكبر كارثة في تاريخ الرياضة المصرية بدأت الكارثة بنزول الجماهير أرض ملعب المباراة أثناء قيام لاعبي الأهلي بعمليات الإحماء قبل اللقاء، ثمّ اقتحم عشرات المشجعين أرض الملعب في الفترة ما بين شوطي المباراة تكرَّر الأمر بعدما أحرز المصري هدف التعادل ثم هدفي الفوز التاليين، حيث اقتحم أرض الملعب الآلاف بعضهم يحمل أسلحة بيضاء وعصي من جانب فريق المصري (الفائز ٣-١) بعد إعلان الحكم انتهاء المباراة، وقاموا بالاعتداء على جماهير الأهلي، مما أوقع عدد كبير من القتلى والجرحى وعزا بعضهم الهجوم إلى لافتة رفعت في مدرجات مشجعي الأهلي وعليها عبارة " بلد الذبالة ماجابتش

رجالة " والتي عدها مشجعو المصري إهانة لمدينتهم وذكرت مصادر عديدة غياب كلّ الإجراءات الأمنية والتفتيش أثناء دخول المباراة، فضلا عن قيام قوات الأمن بفتح البوابات في اتجاه جماهير الأهلي، وعدم ترك سوى باب صغير للغاية لخروجهم، مما أدى إلى تدافع الجماهير ووفاة عدد كبير منهم أوضح وكيل وزارة الصحة المصرية أن الإصابات كلها إصابات مباشرة في الرأس، كما أن هناك إصابات خطيرة بآلات حادة تتراوح بين ارتجاج في المخ وجروح قطعية وأكدت مصادر طبية في المستشفيات التي نقل إليها الضحايا أن بعضهم قتلوا بطعنات من سلاح أبيض وأكّدت تقارير صادرة الطب الشرعي المبدئية وجود وفيات نتيجة طلقات نارية وخرج الأهلي وجماهيره من بورسعيد داخل عربات مدرعة وعادوا للقاهرة بطائرات عسكرية ودخلت وحدات من القوات المسلحة المدينة، وانتشرت على طريق الإسماعيلية - بورسعيد لمنع الاحتكاكات بين جماهير النادي الأهلي والمصري كما أمّنت قوات الأمن قطار المشجعين العائد إلى القاهرة وبعد قيام لجنة تقصى الحقائق التابعة لمجلس الشعب بعملها وبعد القبض على ٥٣ من مثيرى الشغب توصلت جهات التحقيق الى ما جعل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود يصدر قرارا بمنع كل من رجل الأعمال جمال عمر، الصديق المقرب للرئيس المخلوع حسني مبارك ونجليه، والحسيني أبو قمر أمين الشباب بالحزب الوطني المنحل، وعضو مجلس الشعب السابق، ومحمود المنياوي، أمين عام الحزب الوطني ببورسعيد، وعضو مجلس الشعب السابق، من السفر، وإدراج أسمائهم ضمن قوائم الممنوعين من السفر، وقوائم ترقب الوصول، وتوزيع أسمائهم على جميع المطارات والموانئ ومنافذ الدولة لتنفيذ القرار.

وجاء قرار المنع بناء على اتهامات للثلاثة بالتورط في مذبحة الالتراس بمدينة بورسعيد، عقب مباراة كرة القدم بين الأهلي والمصري، الأسبوع

الماضي، حيث أشارت معلومات إلى أنهم لعبوا دوراً كبيراً في التخطيط للمذبحة، بالتنسيق مع عدد من الشخصيات المسجونة في سجن طرة، وبالتواطؤ مع قيادات أمنية كبرى في المحافظة، سهلت تنفيذ المؤامرة،واستقدام أكثر من ٥٠٠ بلطجي من خارج بورسعيد للقيام بالمجزرة.

وفى محاولات لتفسير أسباب مذبحة بورسعيد ومن وراءها انتشرت أخبار وشائعات وبعض التحقيقات،ومازال الجميع يفتش عن من يملك السر ؟ دارت الاستنتاجات حول محورين إسرائيل وفلول الحزب الوطنى السابق ففى حديث لاحدى القنوات الايطالية كان الموضوع عن أحداث بورسعيد وخلص المحللون فى البرنامج إلى أن إسرائيل هى التى خططت لتلك الحادثة ، والحقيقة إسرائيل دائما موجودة فى أى حدث فى مصر فهى من المستفيدين بلا شك من عدم استقرار مصر ، وعدم انتهاء تلك الفترة الانتقالية وأن تستمر فى فوضى وعمل أى مخطط لإثارة الفتنة بين طوائف الشعب وأيضا بين الشعب والجيش والشرطة ، ولها اليد الطولى فى ذلك فهى تمتلك جهاز استخباراتى قوى وله القدرة على التنبؤ والتخطيط ويعلم بواطن الدول ، هذا حقيقى وواقعى ، ويمكن الاستفادة من ذلك بالتعاون بطريق غير مباشر مع أعداء الثورة فى داخل مصر، لتنفيذ ما ترسمه إسرائيل ، فلدى إسرائيل مراكز متخصصة فى التنبؤ بمعنى يمكن لها أن تتنبأ بكمية الأمطار التى يمكن أن تسقط على مصر هذا العام وحجم إنتاج الحبوب وعدد المواليد والإنتاج القومى وتعلم موارد ونفقات وكل ما يتعلق بمصر أو غيرها فى دول المنطقة ويساعدها فى ذلك صور الأقمار الصناعية التى لديها العديد سواء فى المجال الحربى أو الاعلامى أو المخصص للأغراض العلمية ، بل أنها تسوق تلك المعلومات بملايين الدولارات إلى بعض الدول التى يهمها متابعة أخبار دول الشرق الأوسط ، وبذلك نستطيع القول أن إسرائيل لديها كفاءة عالية فى المجال العلمى التقنى المعلوماتى ، لما تمتلكه من تكنولوجيا فى ذلك المجال وقد سبقت أمريكا والهند

والصين ودول أوروبية أخرى كثيرة ، وبالتالى دخول إسرائيل فى استنتاجات الحادثة لابد أن يكون موجودا وهذا أمر مفروغ منه .

وإذا ثبت تورط إسرائيل فى تلك الحادثة فلن تجد السلطات المصرية دليلا واحدا ورائها ، ولن تستطيع مساءلتها عن جرائمها ، والأفضل أن نكون على قدر المسئولية الوطنية لمنع الاختراقات الإسرائيلية لا لمساءلة دولة هى فى الأساس فوق القانون الدولى .

المحور الآخر هو اتهام الفلول من النظام السابق فى تدبير تلك الجريمة وهذا ممكن وتفسير سهل للحادثة ، حيث أن مازال الفلول وأتباع النظام السابق متواجدون فى كل هيئات ومؤسسات الدولة ويحافظون حتى الان على ولاءهم لمبارك والعادلى ويفعلون كل ما يمكن لمحاولة عدم محاكمتهم بالقضاء على الثورة أو تأخير نتائجها لحين انتهائهم من حرق ملفات الفساد ،ولأن نجاح الثورة يعنى ضياع مصالح هؤلاء وربما ملاحقتهم بعد ذلك ومحاكمتهم على الأموال والممتلكات التى نهبوها والفساد المالى والسياسى أيام النظام السابق ، وإذا كنا افترضنا هذا وهناك مؤشرات فى التحقيقات تدلل على تلك النتيجة أن الفلول هم المتسببون فى قتل المصريين ، يتضح لنا السؤال الهام الذى كتبته فى مائة مقال حتى الآن ، إذا كان المسئولين فى الدولة واقصد المجلس العسكرى ومجلس الوزراء يعلم أن الفلول وأتباع النظام السابق مازال لهم تأثير ويستطيعون التخطيط فلماذا البقاء عليهم فى المؤسسات والهيئات الحكومية ؟ لماذا لم يتم عزلهم عن مناصبهم ؟ لا يوجد مبرر للابقاء على هؤلاء طالما يعلم المسئولين أن هؤلاء ضد الثورة المبرر الوحيد هو أنهم يمكن الاستفادة منهم فى مخططات لتحقيق أهداف خفية وبالتالى ثبت الاتهام على هؤلاء الفلول أم لم يثبت يجب على المسئولين فى الدولة عزلهم من مناصبهم .

وإسرائيل والفلول متهمان فى مذبحة بورسعيد وفقا لمبدأ ابحث عن المستفيد حيث الفائدة المباشرة من تنفيذ تلك الحادثة ونتيجتها هى عدم استقرار مصر

وإثارة الفتن الداخلية بين أفراد الشعب ومن جهة أخرى بين الشعب والشرطة والجيش وتكون النتيجة عظيمة حيث إذا نجح المخطط ، فيكون القضاء على المصريين بأيدى مصرية وإنهاك الجيش والشرطة وبالتالى القضاء على الدولة، ثم السيطرة بمساعدة أنصارهم فى تملك الأمور والسيطرة ، إسرائيل تخشى وصول الأخوان المسلمون إلى السلطة لأنها تعلم أن وصول الأخوان للسلطة سوف يؤدى إلى استقرار مصر وبناء دولة قوية ، ولذلك تشجع على الانقلاب على نتائج الانتخابات وتصرح أنها تؤيد المرشح المعين لانتخابات الرئاسة كأنها تختار لمصر وليس المصريين من يختارون رئيسهم ، فى تدخل فى شئون مصر بعجرفة سياسية واضحة ، أيضا الفلول لا يريدون وصول الأخوان إلى السلطة لأنهم يعلمون أنهم سوف يلاحقون ويحاكمون ، وان الفلول يريدون الفوضى والفساد لان تلك البيئة الصالحة لهم ويجيدون فيها ، أو لصرف الأنظار عنهم فى تلك المرحلة .

موقعة الحواوشى :

بتاريخ ١٤-١٢- ٢٠١١ وكنوع من التعاطف من الشعب الطيب قام بعض المواطنين بتوزيع وجبات على المعتصمين والمتظاهرين المنقطعين لخراب مصر ومن الأطعمة الموزعة كان الحواوشى فأصيب حوالى ٧٠ منهم بالتسمم فقامت سيارات الإسعاف بنقلهم من أمام مجلس الوزراء إلي مستشفى القصر العيني ومات أحدهم ورغم الحالة الصحية لهم إلا أنهم واصلوا ترديد هتافات معادية للمجلس العسكري والأجهزة الأمنية متهمين إياهم بتدبير هذا الحادث ولكن رغم الاتهامات التى تحبط الا أن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية أعلن أنه تم القبض على السيدة التي قامت بتوزيع وجبات الحواوشي الفاسدة على معتصمي مجلس الوزراء.

وقال اللواء إبراهيم – في مؤتمر صحفي عقد في وزارة الداخلية أن السيدة تدعى نيللي عصمت من الجيزة وهي ربة منزل وأنها اعترفت تفصيلياً بارتكابها

للواقعة وطويت صفحة الحواوشى لتفتح بعدها صفحة جديدة لتكشف عن غرائب لا يمكن أن تحدث إلا فى بلدنا .

مهاجمة أقسام الشرطة

شهدت بعض أقسام مصر محاولات اقتحام على يد مجموعات مسلحة، منها محاولة اقتحام وحرق قسم شرطة المرج فقد تم تهريب ٥٧ متهما، وتم السيطرة على ١٩ منهم حيث تلقى مساعد أول وزير الداخلية لأمن القاهرة، إخطارا من مأمور قسم شرطة المرج يفيد قيام مجموعة مسلحة باقتحام القسم، وأنها أشعلت النيران فى المبنى مما أسفر عن هروب ٥٧ محتجزا، بينما سيطرت القوات على ١٩ آخرين وتبين قيام ٩ أشخاص من الأعراب الملثمين يستقلون دراجات بخارية، بإطلاق أعيرة نارية من أسلحة آلية وجرينوف على مقر القسم، بهدف تهريب المتهم حماد حمدان عطية عواد وشهرته حمدان الدمس من أعراب الدمايسة بمنطقة النهضة، المحبوس على ذمة قضية مخدرات، وصادر ضده حكم بالحبس لمدة سنة،وقام المسلحون بإلقاء زجاجات بنزين وإشعال النيران بالقسم، حيث ساعدهم المتهم من داخل الحجز وأشعل النيران فى محتوياته الشخصية هو وباقى المحتجزين وأن ضباط القسم قاوموا المجموعة المسلحة وتبادلوا إطلاق الأعيرة النارية، ولكن استغل المتهمون الأدخنة وكثافة النيران وتوافد أعداد كبيرة من أهالى المنطقة وأهالى المحتجزين لتهريب ذويهم من الحجز، مما أسفر عن تهريب ٥٧ متهما وتمكنت القوات من السيطرة على ١٩ آخرين أصيب بعضهم بحروق وتم إسعافهم بمستشفيات المطرية والسلام كما شهد قسم شرطة المطرية تجمهر أكثر من ٦٠ شخصا من أهالى منطقة الشركات بالمطرية أمام ديوان القسم المؤقت بحى المطرية، وقاموا برشقه بالحجارة مما أسفر عن حدوث تلفيات بزجاج سيارات التمركز المسلح، ولم يسفر الهجوم عن إصابات وقامت القوات الخاصة بتأمين القسم بإطلاق قنبلة غاز واحدة لتفريق المتجمهرين أمام القسم مما أسفر عن انصرافهم وتجمع ٢٠٠

شخص من أهالى المطرية لتأمين القسم، وتمكنت بمساعدة الأهالى من ضبط مجموعة معها أسلحة نارية أثناء استقلالهم دراجة بخارية وشهد قسم السلام ثان قيام أشخاص بالتجمهر أمامه،وقاموا بإطلاق الأعيرة النارية تجاه القسم،وقامت القوات بمبادلتهم إطلاق الأعيرة النارية فلاذوا بالفرار دون حدوث إصابات كما شهدت خدمة التمركز بمدخل طريق الشوبك بالتبين،أحداث مماثلة حيث قام بعض الأشخاص يستقلون سيارة شيروكى سوداء اللون بدون أرقام، بإطلاق أعيرة نارية تجاه القوات، مما اضطر القوات لمبادلتهم إطلاق النار ولاذوا بالفرار تجاه منطقة الصف وشهد قسم الأميرية تجمع عدد من أهالى متهم محتجز داخل القسم على ذمة التحقيق فى أحداث مشاجرة، للمطالبة بخروجه لحضور جنازة شقيقه،إلا أن أجهزة الأمن فى القسم أرشدتهم على اتباع الطرق القانونية لهذا المطلب، حيث تفهم الأهالى الموقف وانصرفوا من أمام ديوان القسم أما خارج القاهرة الكبرى فى الإسماعيلية فقد شهد قسم شرطة مدينة أبوصوير هجوم للأعراب على مركز الشرطة وقالت المصادر أنه تم إصابة أحد الجناة وحمله المهاجمون فى سياراتهم خلال عملية تبادل أطلاق النار وكان شرطيين قد استشهدا وأصيب ستة آخرون بينهم نائب المأمور في محاولة لإخراج أثنين من أقاربهم متهمين فى حادث سطو مسلح على الطرق وتصدت لهم عناصر الشرطة بالمركز كما حدث هجوم مسلح على دورية أمنية بطريق الإسماعيلية بورسعيد الزراعى ونقل أمين شرطة إلى المستشفى على أثرها بإصابات خطيرة حيث هجم أربعة مسلحون مجهولون على سيارة دورية أمنية أثناء توقفها بالقرب من قرية أبو خليفة مركز القنطرة غرب بالمنطقة غرب لتفقد الحالة الأمنية وعند فشلهم فى السرقة فروا هاربين واستمرارا لدراما الاعتداءات على أقسام الشرطة تجمع أكثر من ٥٠ فرد أمام مركز شرطة التل الكبير محاولين إخراج قريب لهم متهم بالسرقة فأطلق المتجمعين وابلاً من النيران وقطعوا الطريق الرئيسى الإسماعيلية الزراعى قرب التل الكبير فبادلتهم القوات إطلاق النيران إلى أن فروا هاربين .

مظاهرات أمام وزارة الدفاع:

تظاهر مئات المحتجين أمام مقر وزارة الدفاع المصرية الجمعة مطالبين بطرد المجلس العسكري الذي يتولى زمام الحكم في مصر وذلك عشية تنفيذ عصيان مدني دعا إليه الذين يطلق عليهم ناشطون في ذكرى الإطاحة بنظام حسني مبارك وينظم هؤلاء الناشطون عدة مظاهرات في أنحاء متفرقة من القاهرة على أن تلتقي جميعها أمام وزارة الدفاع تمهيداً للإضراب والاعتصام المقرر إقامته في الذكرى الأولى للاطاحة بمبارك وبدأت إحدى المسيرات من مسجد الفتح في ميدان رمسيس بوسط القاهرة بعد صلاة الجمعة وشارك فيها المئات لكن عدد المشاركين بلغ نحو ثلاثة آلاف حين وصلت المسيرة إلى حواجز أمام مقر وزارة الدفاع وفي مدينة الاسكندرية الساحلية نظم مئات من مؤيدي المجلس العسكري مظاهرة بجوار قصر رأس التين والقاعدة البحرية المجاورة رفعت خلالها لافتات تقول الجيش والشعب ايد واحدة ، بينما انطلقت مسيرة تنادي بإسقاط حكم المجلس العسكري من مسجد القائد ابراهيم بالاسكندرية.

وقد بدأت ليلا أعداد المتظاهرين أمام وزارة الدفاع فى الانخفاض بعد انسحاب المئات منهم من أمام محيط وزارة الدفاع، فيما حدث انقسام فى الرأي حول الاعتصام أمام الوزارة ومنذ أشهر يواجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم منذ سقوط حسني مبارك تصاعداً للاحتجاجات ضده كما أتهم بانه استمرار للنظام السابق وتوالت الطلبات بتخليه فورا عن السلطة.

محاولة تفجير وزارة الداخلية :

حاول مجموعة من الشباب المتجمعين أمام مبنى وزارة الداخلية اقتحام المبنى للسيطرة عليه ود بلغت روح المغامرة بين الأكثر جرأة منهم أن حاول أحدهم تفجير المبنى ولكن تم القبض عليه وأحالت نيابة السيدة زينب الطالب المتهم

بحيازته قنبلة بهدف تفجير وزارة الداخلية إلى نيابة أمن الدولة، التى قررت حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

وكانت تحقيقات نيابة السيدة زينب قد كشفت عن تفاصيل خطيرة فى واقعة القبض على طالب وبحوزته قنبلة اعترف بأنه كان يريد تفجيرها أمام وزارة الداخلية، إلا أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض عليه.

وكان المتهم يقوم بمراسلة أشخاص ينتمون إلى حركة حماس الفلسطينية ويتبادل معهم الخطة التى يقوم فيها بتهريب المخدرات عبر الأنفاق، كما تبين أن المتهم ضُبط بحوزته سلاحا آليا صغير الحجم، وكان يقيم فى التحرير منذ اندلاع الاشتباكات، وأن القنبلة تحتوى على مادة TNT شديدة الانفجار، وبالكشف عن الإيميلات التى يراسل منها تبين وجود أسماء أبو عمار وغيرهم، وأنه نجح فى تهريب المتفجرات، فأمرت النيابة بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيقات.

فقد تلقى قسم شرطة السيدة زينب بلاغا من محل إنترنت يفيد بضبط طالب يقوم بمراسلة أحد الأشخاص بفلسطين يبلغه عن نجاحه فى تهريب المتفجرات، وبتفتيشه عثر بحوزته على المفرقعات وعلى الفور انتقلت قوة من القسم ومعهم عدد كبير من الكلاب البوليسية للكشف عن وجود مفرقعات من عدمه مع المتهم، وعثروا بحوزته على قنبلة يدوية وسلاح آلى ومسدسى صوت معدلين لإطلاق الأعيرة النارية، وأسطوانة تشبه قنابل الغاز، وكمامات للغازات المسيلة للدموع ونظارة زجاجية واقية من الغازات وجهاز كمبيوتر، وأكدت التحريات أن المتهم يدعى أشرف محمد فرج ٢٣ سنة ــ طالب بمعهد فنى صناعى ومقيم بالمطرية، وأنه هارب من سجن أبو زعبل شديد الحراسة خلال ثورة ٢٥ يناير وبفحص مراسلاته الإلكترونية، تبين قيامه بالاتصال إلكترونيا مع عدد من عناصر أحد التنظيمات الخارجية المسلحة وتلقيه رسالة محتواها بدى أرسل لك عدد ٢٠ قنبلة و١٠ كيلو تى إن تى وحمض نيتريك، ولكن هناك ظروف تعوق ذلك فتم تحرير محضر بالواقعة وإخطار النيابة العامة التى تولت التحقيق والتى

أحالته بدورها لنيابة أمن الدولة التى قررت حبسه ١٥ يوماً كما تم القبض على ١٠ متظاهرين حاولوا اقتحام مبنى الداخلية

أحداث شارع القصر العيني:

حدثت اشتباكات بداية من يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠١١ بين قوات الشرطة العسكرية المصرية من جهة وبين المعتصمين أمام مبني مجلس الوزراء المصري من جهة أخرى بعد محاولة فض اعتصام ميدان التحرير بالقوة يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١١، والتي أدت إلي وفاة أكثر من أربعين متظاهر وتسببت في اندلاع مظاهرات عارمة في ميدان التحرير وميادين أخرى في مصر علي مدي أسبوع، استمر اعتصام بعض المتظاهرين أولاً في ميدان التحرير ثم انتقل أمام مقر مجلس الوزراء المصري احتجاجًا علي تعيين الدكتور كمال الجنزوري رئيسًا لمجلس الوزراء ومع فجر يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١١ تم اختطاف أحد المتظاهرين والاعتداء عليه بالضرب المبرح ثم إطلاق سراحه مما أدي إلي تأجيج مشاعر المتظاهرين وبدء المناوشات والاشتباكات بين قوات الشرطة العسكرية والمعتصمين وقد أصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة بيانًا يوضح فيه بداية الأحداث وألقي باللائمة علي بعض المعتصمين لاعتدائهم علي ضابط يؤدي واجبه اليومي المعتاد في المرور على عناصر التأمين داخل وخارج مجلس الشعب مما أثار حفيظة عناصر الخدمة بالتدخل لفض الحدث، وانتهى الأمر إلى عودة الضابط إلى مقره بمجلس الشعب وأضاف البيان أن هناك مجموعات من الأفراد والمتظاهرين التي تجمعت على مدار اليوم، وقامت بالتعدي على المنشآت الحيوية، والتراشق بالحجارة وأعيرة الخرطوش وزجاجات المولوتوف، مما أسفر عن هدم أحد أسوار مجلس الشعب في محاولة لاقتحامه، بالإضافة إلى تعرض بعض أجزاء مجلس الشورى إلى التدمير وإصابة العديد من الأفراد وأكد البيان أن عناصر التأمين لم تقم بأي عمل لفض الاعتصام، وأنه تجري محاولات للتفاهم مع بعض عناصر الشباب التي تشارك

في الحفاظ على تأمين واستقرار هذه المنطقة كما أكد التزام عناصر التأمين بضبط النفس لأعلى درجة ممكنة وعدم التعدي على المواطنين أو المعتصمين أو المتظاهرين.

واستمرت الاشتباكات بين كر وفر طوال يوم الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٠١١ واستخدمت قوات الشرطة العسكرية المصرية خراطيم المياه والهراوات وتبادلت إلقاء الطوب والحجارة علي المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة عشرات المتظاهرين كانت حصيلة المصابين المعلنة حتي مساء الجمعة ١٦ ديسمبر ٢٥٥ مصابًا وثلاثة قتلى كما قتل في مكان الأحداث الشيخ عماد عفت، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية وأعلن الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أن ما حدث يشير إلى أن هناك أطرافا لا تريد للتحسن الأمنى الذي كان قد بدأ يحدث خلال الأيام الماضية أن يستمر وأن الأحداث بدأت بعد منتصف ليل أول أمس بتواجد مجموعة كبيرة من الشباب كانت متواجدة في موقع الاعتصام وكانت تلعب الكرة، وأن إحدى الكرات دخلت إلى مقر المجلس ودخل أحد الشباب لاسترجاعها وأشار الجنزوري إن عدد المصابين من حرس مجلس الشعب بلغ ٣٠ فردًا بينهم ٦ ضباط و٢٤ جنديا من الشرطة أصيبوا داخل المجلس، وكانت لديهم توجيهات بألا يخرجوا خارج المبنى، كما أكد أن قوات الجيش لم تستخدم أي طلقات نارية، مشيرا إلى وجود مجموعات لا تريد لمصر الخير تكرر ما حدث في ماسبيرو وشارع محمد محمود وأصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة رسالته رقم ٩٠ علي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، والتي أظهرت مقطع فيديو يوضح قيام بعض الأشخاص باقتحام مبني مجلس الوزراء المصري وتخريبه وإشعال النار فيه وقد ارتفع العدد النهائي للقتلى في الأحداث إلي ١٧ قتيلاً و ١٩١٧ مصاباً .

وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤتمراً صحفياً أنكر فيه اللواء عادل عمارة كل التهم الموجهة للقوات المسلحة من استخدام العنف ضد المتظاهرين

وأكد فيه التزام المجلس العسكري بالتحول الديمقراطي في مصر كما أعرب اللواء عمارة عن أسف المجلس العسكري لسقوط الضحايا من المتظاهرين واتهم جهات بالعمل بمنهجية علي هدم الدولة المصرية وإثارة الفتن وقد ارتفع عدد المصابين حتي مساء ١٩ ديسمبر ٢٠١١ إلي ١٢ قتيل وأكثر من ٨٠٠ جريح من المتظاهرين وقد خرج آلاف النساء في مسيرات حاشدة في ميدان التحرير عصر اليوم للتنديد باعتداءات القوات المسلحة على المتظاهرات وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاً مشتركاُ مع المجلس الاستشاري حيث انتهيا إلي التوصية بوقف العنف فوراً مع الحرص علي كرامة المواطن وسلامة المنشآت، وأكدا علي أهمية استكمال خطوات نقل السلطة في مواعيدها المحددة بدءاً من انتخابات مجلسي الشعب والشورى ثم وضع الدستور وانتخابات الرئاسة قبل نهاية يونيو ٢٠١٢ ثم أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة رسالته رقم ٩١ على موقع فيسبوك والتي أبدى فيها أسفه لنساء مصر عما حدث من تجاوزات بحقهن منذ بداية الأحداث، وأكد على أهمية استمرار العملية الانتخابية في مواعيدها المحددة سلفاً مع استعداده لمناقشة أي مبادرة تقوم بها القوي السياسية قد تسهم في عودة الاستقرار في مصر.

وكانت قد انتشرت دعوات من نشطاء سياسيين باقتراح لتسريع نقل السلطة في مصر عبر نقل سلطة رئيس الجمهورية إلي رئيس مجلس الشعب المنتخب بعد اجتماعه في يناير ٢٠١٢ على أن يقوم بإجراء انتخابات الرئاسة في غضون ٦٠ يوماً، إلا أن حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين أبدى تحفظه علي هذا الاقتراح وأصر على أن انتخابات الرئاسة يجب أن تتم بعد وضع الدستور حسب ما أعلن عنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الإعلان الدستوري وارتفع عدد الضحايا منذ بدء الاعتداءات إلي ١٤ قتيلاً وأكثر من ٩٠٠ جريح من المتظاهرين وقد هدأت الأمور في يوم الأربعاء

وخلت من الاشتباكات وبالتالي لم تسجل حالات إصابة جديدة، إلا أن الوفيات ارتفعت إلي ١٥ مع نهاية اليوم بوفاة مصاب نتيجة إصابته بطلق ناري في اليوم السابق.

وأصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة رسالته رقم ٩٢ على موقع فيسبوك، والتي أكد فيها توفر معلومات لديه تدعو إلى الحيطة والحذر خلال الفترة المقبلة أبرزها استمرار المخطط الهادف إلى إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات واستهداف المرافق الحيوية للدولة. وقال المجلس إن المخطط يتضمن أيضاً إبقاء الوضع على ما هو عليه بميدان التحرير لأكبر وقت ممكن والعمل على تصعيد الأحداث وتوريط المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستثمار تدخله كلما حدث ذلك من جانبه وأكد المجلس أن إظهاره لهذه المعلومات يرجع إلى حرصه على إشراك المصريين الشرفاء وتبصيرهم بالمخاطر المحيطة بنا جميعا ثقة في الوطنية وأملا في التكاتف واليقظة للحيلولة دون نجاح هذه المخططات.

• أدت الأحداث واستخدام القوة ضد المعتصمين إلى إعلان كل من الدكتور معتز بالله عبد الفتاح وأحمد خيري أبو اليزيد والدكتورة نادية مصطفى ومنار الشوربجي وزياد علي ولبيب السباعي وحسن نافعة وشريف زهران وحنا جرجس لاستقالاتهم من المجلس الاستشاري المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠١١.

•كما اجتمع المجلس الاستشاري في مساء يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١١ وأصدر عدة توصيات وأعلن عن تعليق اجتماعاته لحين استجابة المجلس الأعلي للقوات المسلحة لها ٠

• أحداث محمد_محمود الأولي :

ومع بداية يوم ١٩ نوفمبر حدثت اشتباكات ومظاهرات وقعت في ميدان التحرير ومحيطه وشارع محمد محمود في قلب القاهرة عقب جمعة المطلب

الواحد، بدءاً من يوم السبت ١٩ نوفمبر ٢٠١١ حتي الجمعة التالية ٢٥ نوفمبر ٢٠١١ أدت الأحداث إلى مصرع ٤١ متظاهر بالإضافة إلى آلاف المصابين، وكانت الكثير من الإصابات في العيون والوجه والصدر نتيجة استخدام الخرطوش بالإضافة إلى حالات الاختناق نتيجة استخدام الغاز المسيل للدموع.

كان الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل وبعض الحركات السياسية علي موقع فيسبوك قد دعت إلي ما أسموه جمعة المطلب الواحد في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر في يوم ١٨ نوفمبر ٢٠١١ مطالبين بسرعة نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلي حكومة مدنية منتخبة في موعد أقصاه أبريل من عام ٢٠١٢ وكان قد ساعد على تأجيج الأحداث إصدار الدكتور علي السلمي لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور التي أثارت غضباً عارماً لاحتوائها على بنود تعطي القوات المسلحة وضعاً مميزاً بالإضافة لاحتوائها علي مواصفات لاختيار الجمعية التأسيسية التي من المفترض أن يختارها مجلس الشعب الذي سيتم انتخابه بدايةً من ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ ومن ثم شاركت معظم القوي والأحزاب السياسية بهذه المظاهرة في يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ٢٠١١ ثم دعت للانصراف في نهاية اليوم حتى لا يتم تعطيل انتخابات مجلس الشعب في الأسبوع التالي، إلا أن بعض أسر الضحايا وبعض الشباب أصروا على الاعتصام في ميدان التحرير.

قبل منتصف اليوم بقليل، قامت قوات الشرطة المصرية بفض اعتصام حوالي ألفي شخص في وسط ميدان التحرير بالقوة إلا أن استخدام القوة المفرطة من جانب الشرطة أدى لاشتعال الأحداث في الميدان ونزول المتظاهرين بأعداد كبيرة وقد استمرت عمليات الكر والفر بين المتظاهرين وقوات الشرطة طوال اليوم، فبعد أن سيطرت الشرطة على الميدان بالمدرعات انسحبت منه في نهاية اليوم وقد استخدمت الشرطة المدرعات والخرطوش وقنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة مما أدي لإصابة المئات ما بين اختناق بالغاز وإصابة العيون

بالخرطوش ، وكانت الحصيلة المعلنة من المصابين حتى نهاية اليوم ٦٧٦ شخصاً بينهم ١٩ مجنداً من الشرطة وقد انتشرت المظاهرات أيضاً في الإسكندرية عند مديرية الأمن، الأمر الذي أدى إلى وفاة متظاهرين اثنين إثر إطلاق الرصاص الحي عليهم من قبل قناصة.

استمر توافد الآلاف علي ميدان التحرير مع استمرار المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة، واستمر سقوط المصابين مع استخدام الشرطة للخرطوش وقنابل الغاز ومع حلول المغرب في ميدان التحرير قامت قوات مشتركة من الشرطة العسكرية والأمن المركزي باقتحام لميدان التحرير وتم إخلاؤه من المتظاهرين وإشعال النار في خيام المعتصمين والدراجات النارية الموجودة، ثم قامت هذه القوات بترك الميدان لاحقاً وقد أسفر هجوم قوات الأمن والجيش عن إصابة ما يزيد عن ١٧٠٠ بالإضافة إلي مقتل ١٠ من المتظاهرين

وأصدر مجلس الوزراء بياناً مساء اليوم أكد فيه علي حق المواطنين في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، إلا أنه يرفض بشدة محاولات استغلال هذه التظاهرات لزعزعة الأمن والاستقرار وإثارة الفرقة، في وقت تحتاج فيه مصر إلى الوحدة والاستقرار وأكد أيضاً التزامه الكامل بإجراء الانتخابات في موعدها في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، وأن التوتر المفتعل حالياً يهدف لتأجيل الانتخابات أو إلغائها وهو لم لن تسمح به، كما شدد على دعم الحكومة لوزارة الداخلية ومساندتها في مواجهة أعمال العنف وتوجه الشكر لضباط وجنود الشرطة علي تحليهم بأقصى درجات ضبط النفس.

وتركزت معظم الاشتباكات والإصابات في شارع محمد محمود الذي يخرج من ميدان التحرير ويفضي إلي شارع الشيخ ريحان الذي يقع فيه مقر وزارة الداخلية المصرية على بعد حوالي ٧٠٠ متر من ميدان التحرير وكان هدف المتظاهرين من التواجد في هذا الشارع هو منع قوات الأمن المتواجدة فيه من

الهجوم علي ميدان التحرير، إلا أن قوات الأمن بررت استخدام العنف هناك إلي محاولتها منع المتظاهرين من اقتحام مبنى وزارة الداخلية.

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً دعا فيه القوى السياسية للحوار بشأن الخروج من الأزمة الحالية، وأبدى أسفه لسقوط ضحايا ومصابين بين المتظاهرين، ودعا فيه المواطنين إلى الحذر والتزام الهدوء حتى تتم عملية التحول الديمقراطي بسلام وأمر المجلس العسكري وزارة العدل بتشكيل لجنة تقصى حقائق للوقوف على أسباب وملابسات اشتعال أحداث العنف وسقوط الضحايا والمصابين وقد ارتفعت أعداد المصابين مع نهاية اليوم إلي ١٩٠٢ مصاب و ٢٤ قتيل من المتظاهرين فيما وصل عدد المصابين من قوات الشرطة إلي ١٠٥ منهم ٢٤ ضابط حسب تصريح مصادر أمنية.

واجتمع عدد من القوى والأحزاب السياسية مع الفريق سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة المصرية ونائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمحاولة الخروج من الأزمة الحالية وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تعمل علي تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير كما أسفر عن الاتفاق على تعجيل الجدول الزمني لانتقال السلطة والتعهد بإجراء انتخابات الرئاسة في موعد أقصاه نهاية يونيو ٢٠١٢ على أن يتم ذلك بعد وضع الدستور والاستفتاء عليه في غضون شهرين من أول اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى في أبريل ٢٠١٢.

وقد ظهر المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلي للقوات المسلحة في خطاب تليفزيوني مساء اليوم تعليقاً على الأحداث أكد فيه أن القوات المسلحة ليست بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب وأنها علي وعدها بعدم إطلاق النار على الشعب المصري وأنها تلتزم بما جاء في الاستفتاء الشعبي في ١٩ مارس ٢٠١١ من إجراء انتخابات البرلمان ثم وضع الدستور ثم انتخابات الرئاسة وقد أعلن قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما يلي:

• قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف وتكليفها بتسيير الأعمال حتى اختيار حكومة جديدة.

• الاعلان عن الالتزام بالجدول المعلن لانتخابات البرلمان على أن تجري انتخابات الرئاسة في موعد أقصاه نهاية يونيو ٢٠١٢.

وأعلن المشير طنطاوي أن القوات المسلحة لا ترغب في الحكم وأنها على استعداد لتسليم السلطة فوراً إذا وافق الشعب المصري علي ذلك في استفتاء شعبي كما أصدر قرار بنقل التحقيق في أحداث ماسبيرو وأحداث محمد محمود الحالية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة وقد ارتفع عدد المصابين بين المتظاهرين إلي أكثر من ٣٨٠٠ والعدد النهائي للقتلى من المتظاهرين إلي ٤١ متظاهر في محافظات القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية ومرسى مطروح وكانت أهم نتائج أحداث شارع محمد محمود:

• استقالة حكومة الدكتور عصام شرف .

• تكليف الدكتور كمال الجنزوري بتشكيل حكومة إنقاذ وطني .

• إعلان المجلس الأعلي للقوات المسلحة عن تسريع الجدول الزمني لنقل السلطة في مصر بأن تتم انتخابات بحد أقصى منتصف عام ٢٠١٢، على أن يتم وضع الدستور والاستفتاء عليه قبل ذلك في غضون شهرين من أول اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى في أبريل ٢٠١٢.

أحداث العباسية :

فقد قطاع من الثوار الثقة في إجراء انتخابات رئاسية نزيهة خاصة بعد استبعاد المرشحين حازم صلاح أبو إسماعيل و خيرت الشاطر بمبررات قانونية وفيها تعدى على احكام القضاء و القانون المصرى في حين تم قبول رئيس وزراءالنظام السابق وتم ظلم أيمن نور رفم اصدار قانون العزل السياسى ونشره في الجريدة الرسمية في تعدى مباشر علي سلطات الدولة فقررت

تيارات عدة أبرزها حركة ٦ ابريل و أزهريون بلا حدود و ثوار بلا تيار التي كانت وليدة هذه الفترة، قرروا اعتصاما مفتوحا أمام مقر وزارة الدفاع خوفاً من تزوير أو تأجيل الانتخابات وعدم إجرائها تحت حكم العسكر مطالبين بتغيير أفراد لجنة الانتخابات وأهمهم المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة ورئيس المحكمة الدستورية كما طالب المعتصمون بالغاء أو تعديل المادة رقم ٢٨ من الاعلان الدستورى والتى تحصن قرارات اللجنة ضد أى طعون مما يؤجج حالة الشك في نزاهة القرار النهائي للجنة.

مر الاعتصام بعدة مراحل من اعتداء بلطجية وأنصار حازم أبو إسماعيل بالطوب على المعتصمين و ساهم الإعلام في اظهار صورتهم على أنهم من السلفيين أنصار حازم صلاح أبو إسماعيل ، ونشبت معارك بالسلاح تستهدف الملتحين و الأطباء بالمستشفى الميدانى مع حدوث بعض المشاحنات مع أهالي المنطقة رغم وقوفهم ودعمهم للمعتصمين، حتى انتهت في ٤ مايو باقتحام الجيش وتفريق عشرات الآلاف في نهار الجمعة واقتحام مسجد النور بالعباسية واعتقال أكثر من ثلاثمائة مدني كان من ضمنهم اعلاميين وصحفيين وطاقم قناة مصر ٢٥

رفض حضور سفير إسرائيل أول جلسة لمجلس الشعب

كشف مصدر دبلوماسي رفيع أن ممثلى الأغلبية فى مجلس الشعب رفضوا بالإجماع إدراج اسم السفير الإسرائيلى بالقاهرة يعقوب أميتى على قائمة السفراء المدعوين للحضور الشرفي في الجلسة التاريخية لافتتاح أولي جلسات الدورة البرلمانية لأول مجلس شعب منتخب عقب ثورة ٢٥ يناير وهذه هى المرة الأولى منذ توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩ التى لا يتم فيها دعوة السفير الإسرائيلي لحضور الجلسات حيث كانت دعوته من أولويات حكومات ومجالس شعب نظام مبارك المخلوع وأشار المصدر إلى أن الإدارة الأمريكية تدخلت من أجل الضغط علي جماعة الإخوان المسلمين التي

يحوز تحالف حزبها الحرية والعدالة علي أغلبية مقاعد المجلس لاستمرار البروتوكول الخاص بدعوة السفير الإسرائيلي بالقاهرة للبرلمان، لكن الجماعة رفضت بشكل قاطع والمثير أن السبب الرئيسي لسفر السفير الإسرائيلي إلي إسرائيل وعدم تواجده داخل مصر في ذلك اليوم التاريخي، هو الشعور الإسرائيلي بالحرج الشديد والعزلة التي فرضتها الظروف السياسية الجديدة في مصر والتي لم تتعود عليها إسرائيل، وليس كما قيل بسبب الإجازة أو مخاوف تواجده في القاهرة خلال الاحتفال بأول ذكري لثورة ٢٥ يناير وقد رفض رئيس مجلس الشعب الجديد د.سعد الكتاتني تسلم خطاب تهنئة أرسل إليه من رؤوفين ريفلين رئيس الكنيست الإسرائيلي وبه دعوة لزيارة دولة إسرائيل وإلقاء خطبة تاريخية في الكنيست علي الشعب الإسرائيلي، واكتفت المراسم الدبلوماسية في تكتم شديد بتسليم التهنئة إلي ياسر رضا سفير مصر بتل أبيب

مخطط للاستيلاء على مبنى الإذاعة والتليفزيون

كشف مصدر بالبيت الأبيض الأمريكى لجريدة روز اليوسف أن السلطات المصرية قد أبطلت خطة جرت فى القاهرة منذ أسابيع للسيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون من قبل التيارات الدينية كما تم القبض على مجموعات إرهابية محترفة يتم التحقيق معها حالياً ولم يعلن عن أى معلومات فى هذا الشأن حتى تتمكن السلطات من الوقوف على كامل تفاصيل المخططات وأظهر المصدر أن هناك جماعات من حزب الله وإيران وعدد من الدول الأفريقية تلعب داخل مصر بخلاف ٣٠ جهازاً مخابراتيّاً فى الشارع المصرى وأن تلك الأجهزة تعمل ضد مصر بشكل مباشر، وذلك بحسب ما ذكرته جريدة روزاليوسف وفى إطار آخر قام حيدر مصيلحى مدير المخابرات الإيرانية بزيارة السعودية يوم ١٢ ديسمبر الجارى وعقد لقاء مع الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس المخابرات السعودية والأمير نايف بن عبد العزيز ولى العهد

وتناول اللقاء الأوضاع فى مصر وكانت السلطات المصرية قد ضبطت منذ أبريل ٢٠١١ وحتى ديسمبر الحالى معدات وذخائر وصواريخ حربية دخلت مصر من كل الاتجاهات وأن تدفق هذه الأسلحة لا يزال يجرى لقلب نظام الحكم .

عودة الفلول :

عندما نجحت ثورة ٢٥ يناير وانهار النظام في أيام معدودات أخذتنا الدهشة من سرعة هذا الانهيار وقلنا انه كان نظاما هشا ضعيفا قائما علي مصالح الطبقة العليا دون ان تكون له كوادر حزبية مقتنعة بمبادئ الحزب الوطني المنحل إذا كان له مبادئ ولم يمر عام علي الثورة إلا وعاد هذا النظام وحزبه يلملم نفسه ويجمع شتاته وينظم أموره من جديد ليقود ثورة مضادة بمعني الكلمة وكما كان الحزب المنحل يعتمد دائما علي البلطجية وأصحاب السوابق في تنفيذ مخططاته وأهدافه خاصة فيما يتعلق بتزوير الانتخابات ومنع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم بل ومنعهم من الاقتراب من لجان التصويت فإن النظام وحزبه عادا لنفس الأسلوب ولكن بصورة أعنف مستخدما أسلوب الترويع والإجرام المفرط لإحداث صدمات في المجتمع يترتب عليها فوضي عارمة تعم البلد كله. تحركت كوادر الحزب المنحل في جميع أنحاء مصر تدفع البلطجية والمسجلين لارتكاب جرائم فردية وجماعية من سرقة ونهب وخطف وتدمير ثم انتهاز فرصة التجمعات الكبري لضرب ضربات قاصمة ومذابح مروعة صادمة كما حدث في ستاد بورسعيد مما أدي إلي سقوط ٧١ قتيلا ومئات الجرحي .

ومحاولات التعدي علي وزارة الداخلية تدخل في إطار هذه المؤامرات المستمرة وإلا فما هو الهدف من مهاجمة الوزارة إذا كان المحيطون بها من الثوار؟! لا يمكن أن يكون هؤلاء ثوارا الثوار الحقيقيون المطالبون باستكمال

أهداف الثورة مكانهم في ميدان التحرير وليس الذين يحاولون اقتحام مبني الوزارة .

ماذا لو أخلي الضباط والجنود مقر الوزارة هل يحتلها هؤلاء الذين يدعون أنهم ثوار وهل يحكمون مصر من هذا المكان؟ أم ماذا يريدون بالضبط؟! هم من البلطجية الذين تحركهم فلول الحزب الوطني؟ ثم لماذا العودة بقوة لمهاجمة أقسام الشرطة ومديريات الأمن في المحافظات ومحاولة حرقها والاعتداء علي القوات الموجودة فيها وخاصة في مدينة السويس ؟

ما يحدث الآن يذكرنا ببدايات الثورة وما صاحب قيامها من اعتداءات علي الأقسام وحرق سيارات الشرطة وإحداث الانفلات الأمني الذي مازلنا نعاني آثاره حتي الآن والغريب أن الإعلام الخاص سواء أكان صحفا أم قنوات فضائية يؤجج هذا التوجه بهدف استمرار الفوضي العارمة والأغرب أن هذا الإعلام الذي يتغذي علي الدماء التي تسيل هنا أو هناك يتهم الإعلام الذي يطلق عليه الإعلام الحكومي بأنه هو الذي يشجع علي هذا التوتر وإحداث الفتن مع أن العكس هو الصحيح .

محاولة حرق المتحف المصرى :

استمرارا لمسيرة محاولة تدمير مصر وقلبها إلى نسخة قذرة من المجتمعات الغربية وأقول قذرة لأن المجتمع المثال المرغوب لا يمكن أن يكون به هذا الجهل والغباء بحيث نحطم حاضرنا ونسعى لإلغاء هويتنا عن طريق حرق المجمع العلمى وحضارتنا عن طريق حرق المتحف وهذا ما حدث حيث حاولت مجموعة من الشباب إحراق المتحف المصرى، وإثارة الشغب ولكن ألقت اللجان الشعبية بميدان التحرير القبض عليهم عند بوابة المتحف المصرى وسلمتهم للشرطة المدنية وكشفت التحقيقات أن ١٧ من هؤلاء المتهمين، ٣ فتيات، ألقى القبض عليهن وبحوزتهم زجاجات ملوتوف و٥ آخرين بحوزتهم

أسلحة بيضاء وقال أفراد اللجنة الشعبية أنهم تمكنوا من ضبط المتهمين حال تواجدهم بشارع طلعت حرب، وهم يحضرون بعض زجاجات المولوتوف، حيث ضبط بحوزتهم جركن بداخله سائل البنزين، و٩ زجاجات مياه غازية فارغة وبمواجهتهم اعترفوا بقيام شخص يدعى روماني بتحريضهم على إعداد تلك العبوات، تمهيدا لإلقائها على المتحف المصرى، فتحرر المحضرين رقمى ٦١ و٦٤ أحوال قسم شرطة قصر النيل.

منع رئيس الحكومة من دخول مكتبه

بعد حصار مجلس الوزراء منع كمال الجنزوري من دخول مكتبه لمدة ٥٠ يوماً أدار فيها الحكومة من مقر وزارة التخطيط والاستثمار ولكن بعد نجاح الأخوان فى الانتخابات قرروا فك حصار مجلس الوزراء وفي حراسة الآلاف من شباب الإخوان المسلمين ومنعاً لاحتكاك المتظاهرين الرافضين للجنزوري مع الشرطةدخل الدكتور الجنزوري المقر الرئيسي لمجلس الوزراء لأول مرة ووصل إلي مقر مجلس الوزراء بشارع مجلس الشعب وسط تواجد أمني غير مسبوق ودخل موكب الجنزوري من الباب الرئيسي لمقر مجلس الوزراء المجاور لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وتعد هذه هي المرة الأولي التي يدخل فيها الجنزوري مكتبه بمقر مجلس الوزراء منذ تكليفه بتشكيل الحكومة منذ أكثر من ٥٠ يوماً عقب استقالة د.عصام شرف يذكر أن آخر مرة دخل د.الجنزوي مكتبه كانت عام ١٩٩٩ حيث كان رئيساً للوزراء في عهد نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك منذ عام ١٩٩٦ وتم تغييره في ظروف غامضة إثر خلافه مع مبارك

محاولة منع انعقاد جلسات مجلس الشعب:

وقد شاع أن المتظاهرون سيمنعون أعضاء مجلس الشعب الجدد من دخول البرلمان ولا أعلم أكانت هذه هى النية حقيقة أم كان الخبر مجرد جس نبض للأعضاء واختبار مدى صلابتهم فقام مكتب الارشاد العام للأخوان ونعلم جميعاً

أن هذه الجماعة قمة فى الانضباط والالتزام بإعطاء أوامر لأتباعها بحماية المنشآت الحيوية فى مصر منذ ما قبل انعقاد أول جلسة بليلة وتناوبوا الحراسة مثل جنود الجيش وهذا اعتبر نفسى فيه شاهد عيان لقربى من الكثيرين من أعضاء جماعة الأخوان المسلمين ولما جاءت ساعة الجد ويوم ٢٣ يناير ومنذ الساعات الأولى شهد شارع مجلس الشعب توافد عدد كبير من نواب مجلس الشعب منذ حوالي الساعة ٨,٣٠ صباحاً إلي مقر البرلمان وسط تواجد أمني مكثف من قبل قوات الأمن المركزي في ظل اختفاء تام لقوات الجيش التي انتشرت حول مقر مجلس الوزراء استعداداً لوصول الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء لأول مرة إلي مكتبه بمقر المجلس.وفى ظل حراسة أكثر من عشرة ألاف من اعضاء جماعة الأخوان وللحق فهم رجال صدق ولم يملك المتظاهرون والمخربون والبلطجية ومن لايريد لمصنا الاستقرار الا أن يفعل الأطفال حين يعجزون الا عن السب والهروب فقد شتموا بعض الأعضاء وقالوا يا شوية حرامية ولاذوا بالفرار •

حرق المجمع العلمي المصري:

المجمع العلمي المصري من أعرق المؤسسات العلمية ؛ مر على إنشائه أكثر من مائتي عام، ضمت مكتبته ٢٠٠ ألف كتاب، أبرزها أطلس عن فنون الهند القديمة، وأطلس باسم مصر الدنيا والعليا مكتوب عام ١٧٥٢، وأطلس ألماني عن مصر وأثيوبيا يعود لعام ١٨٤٢، وأطلس ليسوس ليس له نظير في العالم وكان يمتلكه الأمير محمد علي ولي العهد الأسبق، وأدخل مركز معلومات مجلس الوزراء، هذه المكتبة النادرة على الحاسب الآلي.

أنشئ المجمع في القاهرة ٢٠ أغسطس ١٧٩٨ بقرار من نابليون بونابارت ، كان مقره في دار أحد بكوات المماليك في القاهرة ثم نقل إلى الإسكندرية عام ١٨٥٩ وأطلق عليه اسم المجمع العلمي المصري ثم عاد للقاهرة عام ١٨٨٠، وكانت أهداف المجمع العمل على التقدم العلمي، ونشر العلم والمعرفة وقد أورد

المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي في مؤلفه الشهير عجائب الآثار في التراجم والأخبار؛ واصفاً إنشاء المجمع العلمي وقتها وضم المجمع أربع شعب هي : الرياضيات، والفيزياء، والاقتصاد السياسي، والأدب والفنون الجميلة، وفي عام ١٩١٨ أجريت تعديلات على الشعب لتحوي الآداب والفنون الجميلة وعلم الآثار، والعلوم الفلسفية والسياسة، والرياضيات، والفيزياء، والطب والزراعة والتاريخ الطبيعي وفي ديسمبر ٢٠١١ احترق مبنى المجمع بشارع قصر العينى في خضم الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأتت النيران على ٧٠% من إجمالى الكتب والمخطوطات التي كان يحويها المجمع.

تبنى الدكتور سليمان حزين رئيس المجمع خطة لتطويره تعتمد على تسجيل مبناه الحالي ومقتنياته النادرة، في عداد الآثار، وترميم المبنى، وتحديث مكتبته، وشارك برنار موريه الخبير الفرنسي المختص بترميم الآثار، في ترميم مقر المعهد القديم، ومنزل السناري الأثري، وانتهى من المشروعين مؤخرًا وكان الباعث على إقامته سببين؛ السبب الظاهر للعيان العمل على تقدم العلوم في مصر، وبحث ودراسة الأحداث التاريخية ومرافقها الصناعية، وعواملها الطبيعية، فضلا عن إبداء الرأي حول استشارات قادة الحملة الفرنسية، ولكن الهدف الحقيقي هو دراسة تفصيلية لمصر وبحث كيفية استغلالها لصالح المحتل الفرنسي، ونتج عن هذه الدراسة كتاب وصف مصر.

اشتعلت النيران في المجمع صباح السبت ٢٠١١/١٢/١٧، خلال أحداث مجلس الوزراء وتجددت الحرائق في مبنى المجمع صباح الأحد ١٨ ديسمبر ٢٠١١، بعد انهيار السقف العلوي للمبنى من الداخل، فقّضي على أغلب محتويات المجمع لم ينجُ من محتويات المجمع، البالغ عددها ٢٠٠ ألف وثيقة؛ تضم مخطوطات وكتباً أثرية وخرائط نادرة، سوى قرابة ٢٥٠٠٠ فقط من الكتب والوثائق، كانت تمثل ذاكرة مصر منذ عام ١٧٩٨، وكانت تشتمل على

إحدى النسخ الأصلية لكتاب وصف مصر، التي احترقت فيما احترق من كنوز هذا الصرح العتيد، إضافة إلى أغلب مخطوطاته التي يزيد عمرها على مائتي عام، وتضم نوادر المطبوعات الأوروبية التي لا توجد منها سوى بضع نسخ نادرة على مستوى العالم، كما يضم كتب الرحالة الأجانب، ونسخاً للدوريات العلمية النادرة منذ عام ١٩٢٠ وكان مركز معلومات مجلس الوزراء المصري قد أدخل هذه المكتبة النادرة على الحاسب الآلي، كما احترقت أيضا خرائط استندت عليها مصر في التحكيم الدولي لحسم الخلافات الحدودية لكل من حلايب وشلاتين وطابا.

وقامت مجموعة من المتظاهرين بمحاولة إنقاذ ما تبقى من متحف المجمع العلمي، ونجحوا فى إخراج العديد من الكتب النادرة، والموسوعات، وبعض الوثائق التاريخية الموجودة في داخله، وتسليمها إلى أفراد القوات المسلحة المتواجدة في شارع الشيخ ريحان، أمام الجامعة الأمريكية وقد قامت مجموعة من المتواجدين على سطح المبنى بإلقاء الحجارة على المتظاهرين، ظنا منهم أنهم يسرقون المتحف،وردوا عليهم بهتافات برا برا حرامية حرامية، حيث تبادل بعض المتظاهرين إلقاء الحجارة معهم وقد تم إلقاء القبض على واحد من الذين حاولوا منع رجال الإطفاء من أداء عملهم وقرر مستشارو التحقيق المنتدبون من وزير العدل في أحداث المصادمات التي جرت أمام مبنى مجلس الوزراء مؤخرا – إخلاء سبيل طارق شمس الدين (موظف بأحد الفنادق) بكفالة مالية قدرها ١٠ آلاف جنيه،مع منعه من مغادرة البلاد وذلك في قضية اتهامه بالقيام بالحيلولة بين رجال الإطفاء وأدائهم لعملهم بإطفاء الحرائق التي نشبت في المجمع العلمي المصري ومبنى هيئة الطرق والكباري ونسب قضاة التحقيق،إلى المتهم – الذي كان يقضي فترة حبس احتياطي على ذمة التحقيقات – تهمة التحريض على الحريق والاعتداء على رجال القوات المسلحة

والشرطة،وقيامه بتحريض عدد من المتظاهرين على منع رجال وسيارات الإطفاء من أداء واجبهم الوظيفي بإطفاء النيران.

وحرق المجمع كان مؤامرة حيث تم سرقة وثائق مهمة وهناك وثائق يتم تهريبها خارج مصر بطريقة منظمة وقد يكون منها وثائق تثبت حقوق مصر فى أشياء كثيرة منها اتفاقيات المياه وخرائط مصر القديمة وقد يكون الهدف منها عدم إيجاد مستند يثبت حق مصر فى العريش لتزامن الحريق مع بدء مطالبة إسرائيل بضم العريش إليها ٠

حريق مبنى الهيئة العامة للطرق والكبارى :

قام المتظاهرون امام مجلس الشورى بقذف مبنى الهيئة العامة للطرق والكبارى بزجاجات مولوتوف وبمواد حارقة تسببت فى إشعال النيران فى المبنى وتكرر ذلك لثلاث مرات على التوالى كلما هدأت النيران اشعلوها مرة أخرى ولكن فى النهاية تمكن عدد من المواطنين من احتواء معظم النيران المشتعلة بمبنى الهيئة العامة للطرق والكبارى، المجاور لمبنى مجلس الشورى، وحاول بعض الأفراد بالإضافة لموظفى رئاسة حى بولاق التعامل مع الموقف وسبق وحاولت سيارة إطفاء إخماد النيران بالمبنى،إلا أن بعض الأشخاص قاموا بطردها واعتدوا عليها بالشوم والعصى، مما أسفر عن مغادرتها دون إطفاء المبنى واستطاع المواطنين احتواء النيران المشتعلة بمساعدة سيارتين إطفاء قدمتا فى حماية الجيش٠

حوادث أثارت الرأى العام

١- قتل إسرائيل لجنود مصريين على الحدود

انتقلت حالة التوتر من وسط سيناء إلى الحدود المصرية، بعدما استشهد جنديان مصريان على الحدود مع الكيان الصهيونى، بنيران طائرة أباتشى إسرائيلية، أثناء مطاردتها لمن وصفتهم بمنفذى هجوم إيلات.

فى الوقت الذى كانت فيه القوات المصرية، تواصل حملتها الموسعة لضبط العناصر الخارجة عن القانون بشبه جزيرة سيناء، والحكومة المصرية مشغولة بوضع خطط جديدة لتنمية سيناء، جاء حادث استشهاد الجنود المصريين بالرصاص الإسرائيلى، بدأت حسب بعض الروايات، أن الجنديين المصريين استشهدا خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية، على الحدود عند العلامة الدولية رقم ٧٩ بصحراء النقب،وأسفرت الواقعة عن استشهاد مجندين،وتم نقل الجثتين والمصاب إلى مستشفى العريش العام وهذه الاشتباكات وقعت على الحدود، أثناء مطاردة القوات الإسرائيلية للعناصر التى نفذت هجمات مدينة إيلات الإسرائيلية، كما استشهد مصريان آخران لم تعرف هويتهما بعد، ونقلا إلى أحد مستشفيات جنوب سيناء .

وبوقاحة إسرائيلية معهودة اعترفت إذاعة الجيش الإسرائيلى، بمقتل وإصابة عدد من قوات الأمن المصرية المرابطة على الحدود المتاخمة لإسرائيل، وقع عن طريق خطأ غير مقصود بالمرة، خلال تنفيذ قوات إسرائيلية لهجوم جوى وبرى على عناصر تحاول التسلل لإسرائيل وقطاع غزة عبر الحدود الممتدة مع سيناء.

وأصداء واسعة أعقبت الحادث، حيث تواترت أنباء عن توجه الفريق سامى عنان رئيس أركان القوات المسلحة إلى سيناء، للوقوف على حقيقة وتطورات الأوضاع، وقام نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعى، بتدشين حملة موسعة للتظاهر أمام السفارة الإسرائيلية لقطع العلاقات وطرد السفير الإسرائيلى يتسحاق ليفانون من القاهرة، وحدد النشطاء الساعة الثانية بعد صلاة الجمعة لهذه الدعوة، معتبرين أن استشهاد الجنود المصريين على الحدود مع إسرائيل عار لا يجب السكوت عليه وطالب عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، باستدعاء السفير الإسرائيلى فوراً وإجراء تحقيق عاجل فى هذا الاعتداء وحذر موسى، فى الوقت نفسه إسرائيل من عواقب مقتل الجنود المصريين على الحدود، قائلا يجب أن

تعى إسرائيل وغيرها أن اليوم الذى يقتل فيه أبناؤنا بلا رد فعل مناسب وقوى قد ولى إلى غير رجعة واستتبع ذلك الحادث مطالبات من كل القوى السياسية حتى رجل الشارع برد فعل مصرى تجاه هذا الحادث ولما لم يجدوا رداً يشفى غليلهم بل وجدوا احتياطات أمنية زائدة على السفارة الإسرائيلية قاموا بمهاجمة السفارة الإسرائيلية وهرب السفير خوفاً على نفسه .

٢- حادثة الفتاة المسحولة

وهى فتاة استفزت رجال الجيش وقامت بسبهم بألفاظ قطعها من قام ببث الفيديو على النت ولم يظهر إلا لقطات سحلها فقط وهى لم تسحل بل أمسكها الجنود وتنازع معهم فى جذبها شابان كانوا معها فتركها واحد وأمسك الثانى بكم جلبابها فتم قطعه وعندما سحبها الجنود ارتفع الثوب من عليها إلى أعلى كاشفا جزء من جسدها فقام الجندى بتغطيتها فقامت الدنيا ولم تقعد وظهرت تفسيرات كثيرة للحادث منها ما وصفها بأنها تحاول استفزاز الجنود ليعتدوا عليها ويتم تصوير اللقطات وإذاعتها للوقيعة بين الجيش والشعب وهذا ما تسعى إليه القوى الغربية لتتحول مصر إلى سوريا وللحق فأنا أميل إلى هذا التفسير لعدم وجود مبرر لهذه الفتاة فى أن تتواجد فى مثل هذا الوقت المتأخر من الليل بثياب سهلة الفتح فقد كانت ترتدى ما يسمونه سروال بلا ثياب تحته ونحن فى أشهر الشتاء الشديد البرد وتفسيرات مغرضة قالت بل هى طبيبة عائدة من عملها وان كانت كما يقولون فما مبرر وقوفها لتسب الجنود والضباط وتحمل قطعة كبيرة من الصاج لتلقيها عليهم وقالوا هى ناشطة سياسية وعلى العموم أياً كانت فقد استفز سلوك الجنود الذى تم اقتطاعه من الحقيقة ليلصقوا تهما له مشاعر الكثير ممن يأخذ بظاهر الموضوع دون تعمق وقامت مظاهرة نسائية تطالب بعودة العسكر إلى ثكناتهم ولا أدرى إذا عاد العسكر إلى ثكناتهم من سيحمى البلد أم يريدونها دون حماية كى يتمكنوا من اقتحام الوزارات ومبنى الإذاعة والتليفزيون ويسيطروا على البلد بسهولة .

مخطط لحرق مصر

إن الأحداث التى تشهدها مصر خاصة كثرة الحرائق لجهات منتقاة وبعناية توحى ان هناك مخطط لحرق مصر وهو ما كشف محمد الخولى المتحدث الرسمى باسم المجلس الاستشارى عنه فقد أعلن عن وجود معلومات لدى وزارة الداخلية عن ما يسمى بمخطط لإحراق مصر فى ٢٥ يناير ٢٠١٢، مشيرا إلى أن الشرطة على وعى بأن هناك مخططات تستهدف الوطن وهناك بعض من القوى المعادية تستخدم نوع من التخويف والترويع

وأن الداخلية ستستخدم منهج الاستباق من خلال المعلومات المتوفرة لديها عند حدوث أى أزمة وليس مواجهتها فقط، خاصة أن ما يسمى بإحراق مصر قد يكون مجرد أسلوب للتخويف يهدد استقرار مصر، موضحا أن وزير الداخلية أطلق مبادرة تسليم السلاح الموجود لدى المواطنين مشيرا إلى أن انتشار السلاح أصبح أمرا غير مقبول وأن الداخلية ستتخفف من بعض المسئوليات منها تأمين موسم الحج لتتفرغ لتحقيق الأمن الداخلى، وسوف تقوم بالقبض على كل المجرمين وكل التشكيلات العصابية المتخصصة فى ارتكاب الجرائم منها الاختطاف أو الاستيلاء على السيارات والتى تستخدم السلاح الأبيض فى عملية ترويع المواطنين وقال أن هناك حملات تنظيمية قومية لنزع السلاح من المواطنين، وان الحملات تعطى فترة سماح لتسليم الأسلحة بمقابل مادى أو ترخيصها، وأن الشرطة ستضم مع تسليم الأسلحة النارية أيضا تسليم الأسلحة البيضاء، خاصة أن وزارة العدل تقوم بتعديل قانون الأحراز ليضم معها معظم الأسلحة البيضاء

حكاية الطرف الثالث أو اللهو الخفى:

دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر إلى الحيطة والحذر بسبب استمرار مخطط إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات واستهداف المرافق الحيوية للدولة وقال المجلس إن المخطط يتضمن أيضاً إبقاء

الوضع على ما هو عليه بميدان التحرير لأكبر وقت ممكن، والعمل على تصعيد الأحداث وتوريط المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستثمار تدخله كلما حدث ذلك من جانبه.

خبراء وسياسيون يقولون بصحة فرض وجود قوى داخلية وخارجية تسعى للانقضاض على الثورة كل وفق حساباته الخاصة، وقالوا إن أعمال الفوضى ظاهرة طبيعية تحدث بعد وقوع الثورات بسبب الانفلات الأمني، وإنها تتطلب المزيد من الوقت للقضاء عليها، وذكروا أن هدف الأشباح أو اللهو الخفي أو الطرف الثالث هو إشاعة الفوضى الشاملة وانهيار الدولة أو تحويلها إلى دولة مهترئة على غرار الصومال، وطالبوا بعدم استخدام العنف مع المتظاهرين والحوار معهم وتعاون الأجهزة الأمنية، مع تحديد مواقع الاعتصام والتظاهر والمخالف يقع تحت طائلة القانون واستخدام اللهو الخفى لتفسير الحوادث التى تحدث وتعجز الحكومة عن تقديم فاعليها الحقيقيين الى المحاكمة لم يعجب قوى سياسية ومثقفون معتبرين أنها محاولة لإخفاء الحقيقة، والخروج من المأزق والتستر على الجاني الحقيقي بقصد، أو دون قصد
أن الطرف الثالث أو اللهو الخفي أو الفوضويون، ظاهرة اجتماعية حقيقية عرفتها الثورات الإنسانية الكبرى فهي ملازمة لها مثل توابع الزلازل، إنهم الغوغاء الذين يستغلون الثورة وحالة الهرج والفوضى الأمنية، للقيام بمغامرة ما أو نهب ممتلكات الآخرين.
والظاهرة تستغرق سنوات حتى تختفي أو يتم القضاء عليها، وفي حالة الثورة الفرنسية استمرت الفوضى ١٠ سنوات بعد أن روّعت انتفاضة الرعاع المجتمع الفرنسي خصوصاً الطبقة الوسطى، ولم يجد قادة الثورة حلاً للقضاء عليهم سوى تكليف ضابط شاب يدعى نابليون بونابرت، الذي استطاع وقف جرائم السرقات والقتل والنهب بالقوة والحزم، وذكر أن هذا الانجاز حقق لنابليون شعبية كبيرة، فخطف الأضواء من قادة الثورة أنفسهم الذين لم يجدوا حلاً

للقضاء على شعبيته سوى تكليفه بالحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨.
وبالنسبة لمصر، أعتقد أن وزير الداخلية الجديد أثبت كفاءة أمنية في استعادة الأمن في الشارع، وفي ضبط الكثير من الرعاع والبلطجية خلال مدة وجيزة إلا مربع التحرير بسبب الاعتصامات المستمرة واختلاط البلطجية بالثوار .
ان سقوط الدولة أمر مستبعد، لكن استمرار الظاهرة ينذر بعواقب وخيمة، أقلها استمرار حالة الانفلات الأمني والفوضى وسقوط المزيد من الضحايا ولكن أخيراً تم ضبط بعض أطفال الشوارع الذين اعترفوا بارتكاب الجرائم في شارع محمد محمود ومجلس الشعب، وسوف يكشفون الكثير من المعلومات ويعتقد اللواء طلعت مسلم، الخبير العسكري والاستراتيجي، أن الطرف الثالث موجود ويعمل بقوة وبدأب، وهو طرف داخلي له أصابع أو امتداد بالخارج وأن هناك الكثير من الجهات التي يمكن أن تكون طرفاً ثالثاً مثل الذين لم يعجبهم فوز الإسلاميين بالانتخابات، أو الذين يريدون استعادة مكانتهم التي كانت موجودة في العهد السابق (الفلول)، وبالتأكيد هناك دول عربية وإسلامية وأجنبية لا تريد لمصر أن تستعيد مكانتها؛ لأن هذا يهدد مصالحها في المنطقة، والخوف هنا ليس من حجم المؤامرات او من إسقاط الدولة لأن هذا مستبعد ولا يتحقق إلا بالحروب أو الغزو، ولكن الخوف هو تحول مصر الى دولة مهترئة مثل الصومال واليمن وليبيا وسوريا حالياً.
ويحمل اللواء فؤاد علام، الخبير الأمني، بعض وسائل الإعلام، خصوصاً الفضائيات، مسئولية إشعال الأحداث الأخيرة في شارع محمد محمود ومجلس الوزراء، مؤكداً أن الفضائيات تتعمد الإثارة والتهويل عند وقوع حدث ما لجذب أكبر من المشاهدين إليها للحصول على إعلانات أكثر، أي أنها تفضل مصالح أصحابها على مصلحة الوطن كما حدث في ماسبيرو.
ويجزم علام بأنه من واقع الجرائم التي تورّط بعض أطفال الشوارع بارتكابها واعترافات بعضهم بالحصول على أموال للقيام بعمليات تخريب واعتداء على الأمن، يمكن تأكيد وجود تنظيم يسعى للانقضاض على الثورة، وبالتالي نحن

لدينا بلطجية وأطفال يستخدمهم آخرون في الداخل أو الخارج لارتكاب جرائم السلب والنهب والقتل بهدف إشاعة الفوضى الشاملة وانهيار الدولة المصرية.

كتائب القصاص

أطلق مجهولون أغلب الظن أنهم من أهالي ضحايا أحداث ثورة ٢٥ يناير تهديدات،بتشكيل ما أطلقوا عليه كتائب القصاص، وذلك بعد أحكام ببراءة متهمين في قضايا قتل متظاهرين خلال الثورة وهو ما أعاد إلى الواجهة مرة أخرى دعوات بإقامة محاكمات ثورية لرموز النظام السابق، بديلا عن اللجوء إلى ساحات القضاء التقليدي،وسط مخاوف المصريين مما يسميه البعض تفكك دولة القانون.

وأخلت عدة محاكم سبيل متهمين بإطلاق النار على متظاهرين من بينهم قيادات في الحزب الحاكم سابقا ورجال أعمال وضباط شرطة. وكان آخر من أخلي سبيلهم رجل أعمال وابنه ورجلي شرطة من مدينة السويس، إلا أن التهديدات التي أطلقتها كتائب القصاص جعلت السلطات تعيد التحفظ عليهم.

وقال مسئول أمني للشرق الأوسط أن اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية قرر أمس التحفظ على رجل الأعمال وابنه ورجلي الشرطة في محبسهم، بعد أن قررت محكمة السويس إخلاء سبيلهم وعلق المسئول الأمني على الأمر بقوله هذا القرار صدر لدواع أمنية، بعد أن شهدت السويس موجة عارمة من غضب أهالي الضحايا خلال اليومين الماضيين وحاول بعضهم اقتحام منازل المتهمين، احتجاجا على قرار المحكمة بإخلاء سبيلهم بكفالة قدرها ١٠ آلاف جنيه ومنعهم من السفر وصدرت تهديدات أطلقها مجهولون توعدوا فيها بملاحقة المتهمين بقتل المتظاهرين في السويس والقاهرة، ثأرا لضحايا الثورة، وحملت هذه التهديدات توقيع ما أطلق عليه كتائب القصاص وردت وزارة الداخلية بقولها إنها ستتصدى بقوة لأي محاولة تستهدف الاعتداء على سجن طره حيث

يحتجز رموز النظام السابق ولم يتسن التحقق من جدية هذه التهديدات، لكن ظاهرة الأخذ بالثأر منتشرة في عدد من المحافظات المصرية ويخشى مصريون من جدية تلك التهديدات،ويقول نشطاء ومدونون أن هذه التهديدات ربما تصب في صالح الثورة المضادة، وإنه يمكن استغلالها في تشديد القبضة الأمنية وتشويه الثوار، ووسط شكوك حول مصير الثورة المصرية، تراجعت قيادات سياسية وشخصيات عامة عن ترحيبها بمحاكمة المتهمين من نظام مبارك أمام القضاء الطبيعي، وبدأت تتساءل حول ضرورة محاكمتهم أمام قضاء استثنائي، بعد أن تبين ضعف الموقف القانوني لأهالي الضحايا وفق القانون المصري المعمول به حاليا في تلك النوعية من القضايا.

وأصدرت محكمة مصرية حكما ببراءة ضباط متهمين بقتل عدد من الثوار أمام قسم شرطة السيدة زينب جنوب القاهرة وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن الضباط المتهمين كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس لكن نشطاء مصريين يقولون إن الثورة ما كانت لتنجح دون تقويض الذراع الأمنية لنظام مبارك الذي اعتمد أساسا على القبضة الأمنية لجهاز الشرطة ورغم افتخار المصريين بسلمية الثورة التي استمرت في صورة حشود مليونية وفي ميادين عدة محافظات طيلة ١٨ يوما، شهد يوم ٢٨ يناير اشتباكات عنيفة بين الثوار وقوات الشرطة أدت لانسحابها بعد فقدانها القدرة على السيطرة على المظاهرات الحاشدة.

ورغم مثول مبارك ووزير داخليته و٦ من مساعدي الوزير في قفص الاتهام في قضية قتل متظاهرين سلميين إبان الثورة، لا يشعر كثير من المواطنين بالاطمئنان بشأن مسار القضية التي أطلق عليها محاكمة القرن وقال سامح عاشور رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق المدني في محاكمة مبارك إنه يشعر بالثقة أن وقائع القضية تكفي لإدانة الرئيس السابق.

الإعلان الدستورى الأخير وتوابعه

في يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا مكملا تضمن ما وصفه بالقرارات الثورية .وتضمن حزمة من القرارات منها:

- جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى (مثلا المحكمة الدستورية (منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد.
- إقالة النائب العام المستشار /عبد المجيد محمود واستبداله بالمستشار /طلعت إبراهيم.
- إمداد مجلس الشورى واللجنة التأسيسية بالحصانة (لا تُحل كما حدث لمجلس الشعب (وتمديد الأخيرة بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديدللبلاد.
- إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

وصدر هذا الاعلان الدستوري في أجواء مشحونة سياسيا فالقضاء حكم ببراءة جميع رموز النظام السابق وضباط الداخلية المتهمون بجرائم قتل متظاهرين في ثورة الخامس والعشرين من يناير إلا عدد قليل من القيادات السياسية تحت ضغط الشارع في ٢٠١١وحاول الرئيس المصري تنحية النائب العام عبدالمجيد محمود عن منصبه عن طريق تقديم وظيفة له كسفير في الفاتيكان وكان قد وافق في باديء الامر ولكنه بعد ذلك رفض الموضوع وحدثت على اثر هذا الموضوع بلبلة أدت الى اتهام الرئيس المصري بالضعف وعدم القدرة على اتخاذ القرارات.

- تصادم قطاري الفيوم وحادث قطار أسيوط الذي قتل فيه حوالي ٤٧ تلميذا أدى إلى قلب الرأي العام ونقصان شديد في شعبية مرسي في الشارع ووصفه بالضعيف في مواجهة الفساد المستشري في أجهزة الدولة – بالذات من طرف الإعلام الخاص.

• تعرض المتظاهرين في ذكرى أحداث محمد محمود إلى البلطجة والإرهاب في نفس مكان حدوث مظاهرة ٢٠١١ حيث ألقى مجهولون قذائف مولوتوف عليهم من على أسطح المباني المجاورة وذلك قبل صدور الإعلان بأيام.

وعن القوى السياسية والقضائية فبشكل عام ادى الاعلان الدستوري الى استقطاب شديد وحاد في الشارع المصري بين مؤيد ومعارض ومظاهرات حاشدة بالتأييد وأخرى المعارضة في أنحاء الجمهورية.

المعارضة: اجتمعت القوى السياسية المعارضة في مقر حزب الوفد وكان ضمن المتواجدين في هذا الاجتماع أيمن نور ومحمد البرادعي ونقيب المحامين وحمدين صباحي وجورج اسحاق وعمرو موسي وقد أعلنوا رفضهم للاعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي وعلى الرغم من ان حزب مصر القوية ذكرت في بيان لها أنها مع إقالة النائب العام إلا أنها ترفض عملية تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى وحركة ٦ أبريل أصدرت بيانا ترفض فيه الاعلان الدستوري واستقال مساعد الرئيس وجميع مستشاريه احتجاجا على صدور الإعلان الدستوري ولعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم واعتبر المجلس الأعلى للقضاء في مصر ان الاعلان الدستوري الذي اصدره الرئيس محمد مرسي يتضمن اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه، وأن المجلس هو المعني بكافة شئون القضاء والقضاة مبدياً أسفه لصدور هذا الاعلان وأصدر المجمع الأعلى للكنيسة الإنجيلية بياناً أكد فيه رفضه للإعلان الدستوري الذى أصدره الرئيس محمد مرسي وإعتبره متعارض مع كل المبادئ السياسية، ويدفع في اتجاه الشقاق بين أبناء الوطن، والتي بدت ملامحه في الأفق واصدر اتحاد كتاب مصر بيانا أعلن فيه رفض الاعلان الدستوري ، والذي اثار حركة احتجاج واسعة في مصر واشار البيان الى رفع دعوى قضائية ضد الرئيس بشأن هذا الاعلى وقد كانت هناك بعض التيارات السياسية

التى أعلنت تأييدها للإعلان الدستورى منها حزب النور وحازم صلاح أبو إسماعيل وحركة قضاة من أجل مصر .

وتجمع مؤيدو القرار أمام قصر الاتحادية حيث ألقى الرئيس خطابا، وتجمع متظاهرون معارضون للقرار في ميدان التحرير وفي عدة محافظات خرجت مظاهرات مؤيدة ومعارضة وأبدت عدة دول ومنظمات أجنبية قلقها منها الولايات المتحدة وأعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان فى جنيف، نافى بيلاى، ان بعض مواد الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس محمد مرسى تتعارض مع العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتتنافى مع الوصول إلى العدالة والإنصاف، واستقلال السلطة القضائية وتسبب الخلاف بين مؤيدى ومعارضى البيان فى بعض الأحداث التى وصلت فى بعض حالاتها الى أن أصبحت دامية وحققت البورصة المصرية خسائر فادحة تقدر بنحو ٣٧ مليار جنيه وحرق مجهولون (ثبت فيما بعد أن بعض من قام بذلك ضباط أمن دولة سابقون)عدة مقرات للإخوان ولحزب الحرية والعدالة بعدة محافظات وسقط قتلي ومئات الجرحي جراء المظاهرات التي انطلقت رافضه ومؤيدة للإعلان وفيما يلى نص الإعلان:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ فبراير ٢٠١١ وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ لما كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ قد حملت رئيس الجمهورية مسئولية تحقيق أهدافها والسهر على تأكيد شرعيتها وتمكينها بما يراه من إجراءات وتدابير وقرارات لحمايتها وتحقيق أهدافها، وخاصة هدم بنية النظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته فى الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورطين فيه وتطهير مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية مصر وشعبها والتصدى بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة

تاجها دستور يرسى ركائز الحكم الرشيد الذى ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويلبى طموحات الشعب ويحقق آماله.

فقد قررنا ما يلى: المادة الأولى: تعاد التحقيقات والمحاكمات فى جرائم القتل والشروع فى قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التى ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا فى ظل النظام السابق وذلك وفقا لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

المادة الثانية : الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

المادة الثالثة : يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا يقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

المادة الرابعة: تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ٨ أشهر من تاريخ تشكيلها ، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ٦ أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١.

المادة الخامسة: لا يجوز لأية جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

المادة السادسة: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة ٢٥ يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء

دورها ، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

المادة السابعة : ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ .

وقد أخذ الخلاف حول بنود هذا الاعلان الدستورى منحى غريبا حيث لم يكن من المتوقع ان يصل الخلاف الى محاولة القبض على الرئيس من خلال أحداث محاصرة القصر خاصة بعد أن تخلى عنه جهاز الشرطة وانسحب من حول القصر وتركوه فاضطر الرئيس الى الخروج من بابه الخلفى منعا للاحتكاك مع الجماهير التى توصف حالتها فى افضل وصف بأنها غاضبة وقد وقعت أزمة عند القصر أطلق عليها أحداث الاتحادية

وهي أزمة وقعت بين تحالف قوى المعارضة،بزعامة محمد البرادعي وحمدين صباحي وعمرو موسى من جهة، والرئيس المصري المنتخب محمد مرسي وأنصاره من جهة أخرى، بعد صدور الإعلان الدستوري، فدعت المعارضة أنصارها للخروج إلى الشارع والاعتصام، فتحرك الآلاف من أنصارها باتجاه قصر الاتحادية الرئاسي وتظاهروا في محيطه ورددوا هتافات طالت الرئيس ومشروع الدستور الجديد وكذلك فعل أنصار الرئيس، فتوجهوا إلى الاتحادية وحدث اشتباك بينهم وقبل الوقعة كان معتصمون من المعارضة في خيام عند جدران قصر الاتحادية، ثم جاء مؤيدون بحجة الدفاع عن القصر من هجوم وشيك عليه، وفضوا الاعتصام، وتلا ذلك بساعات عنف تختلف الروايات حوله:

حسب المؤيدين للإعلان الدستوري :مجموعة من الفلول أتباع النظام الساقط مع مرشحي الرئاسة الساقطين فى محاولة الخروج على الشرعية والرئيس المنتخب وإعلان مجلس رئاسي ، ويقولون ان المعارضين انسحبوا بعد إخلاء

الاعتصام وجاء بلطجية مأجورون مجهولوا الهوية اتضح أنهم ممولين من فلول النظام السابق.

حسب المعارضين للإعلان الدستوري :الإخوان المسلمون وحزب الحريه والعدالة حشدا أنصارهما وهاجموا المعتصمين أمام قصر الاتحادية وكان ذلك سبب العنف، مبررين هجومهم لرفضهم الاعتراض والاعتصام على رئيس شرعي منتخب للبلاد وقال محمد البرادعي في مقال له منشور بجريدة الفاينشيال تايمز البريطانية إن جميع الأحزاب غير الإسلامية وأعضاء الحزب الوطني المنحل اتحدوا وأنشئوا تحالفا باسم جبهة الإنقاذ الوطني، هدفه الوقوف ضد المشروع الإسلامي للرئيس محمد مرسي وحدد البرادعي ثلاثة سيناريوهات للمشهد السياسي المصري، وهي تدخل الجيش، أو اندلاع ثورة جياع، أو قيام حرب أهلية وطالب بإلغاء الإعلان الدستوري للرئيس، مستقويا بالحكومات الأجنبية ومنظمة الأمم المتحدة،وعدد من منظمات الدولية، مؤكدا أنه إذا لم يتم إسقاط هذا الدستور ستقبل مصر على ما وصفه بـالمجهول وانتقد سماح الجيش بإجراء الانتخابات البرلمانية التي جعلت الإخوان المسلمين يستفيدون من عملهم على مدار ٨٠ عاما في العمل الاجتماعي، حيث حصل الإسلاميون على أغلبية كاسحة- على حد تعبيره- مضيفا أن المحكمة الدستورية قررت حل هذا البرلمان الذي يغلب عليه التيار الإسلامي.

وأشار إلى انسحاب الأحزاب الليبرالية والأقليات والفصائل الأخرى من الجمعية التأسيسية للدستور لتعبئتها بالإسلاميين، على حد زعمه، مدعيا أن وثيقة الدستور الجديد تنتهك حرية الدين والتعبير، وفشلت في مراقبة السلطة التنفيذية.

من فقه الاختلاف

إن ما حدث من أحداث يتشبث كل طرف من الأطراف المشاركة فيها برأيه ويتهم الطرف الآخر بالجهل والغباء السياسى وعدم إدراك أين تكون مصلحة

الوطن والمواطن دعانى إلى كتابة بضعة اسطر عن فقه الخلاف فى ديننا الحنيف وكيف نفعل عندما نختلف الاختلاف بين الناس، وتباين أحوالهم وأفكارهم: سنة ربانية، وحكمة إلهية، ستظل ماضية في الخلق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال – تعالى-: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ. (هود : ١١٨ ، ١١٩)

ولكن الاختلاف منه ما هو محمود، وهو الاختلاف الذي يقوم على التنوع والتعدد، وهو عبارة عن: الآراء المتعددة التي تصب في مشرب واحد،ومن ذلك ما يعرف بالخلاف الصوري، والخلاف اللفظي، والخلاف الاعتباري، وهذه الاختلافات مردها إلى: أسباب فكرية، واختلاف وجهات النظر في بعض القضايا العلمية، كالخلاف في فروع الشريعة، وبعض مسائل العقيدة التي لا تمس الأصول القطعية وكذلك الاختلافات في بعض الأمور العملية، كالخلاف في بعض المواقف السياسية، ومناهج الإصلاح والتغيير، ويدخل في الخلافات الفكرية اختلاف الرأي في تقويم بعض المعارف والعلوم مثل علم الكلام، والمنطق، والفلسفة، والتصوف، والاختلاف في تقويم الأحداث التاريخية، وبعض الشخصيات التاريخية والعلمية [١] وكذا الاختلاف في المسائل والآراء الاجتهادية الفقهية، فهو اختلاف يثري الفقه، وينمو ويتسع؛ لأن كل رأي يستند إلى أدلة واعتبارات شرعية، وبهذا التعدد والتنوع تتسع الثروة الفقهية التشريعية، وإن تعدد المذاهب الفقهية، وكثرة الأقوال كنوز لا يقدر قدرها، وثروة لا يعرف قيمتها إلا أهل العلم والبحث،فقد يكون بعضها أكثر ملاءمة لزمان ومكان من غيره. [٢]

ولقد ضرب السلف الصالح -رضوان الله عليهم- مثلاً رائعا في الخلاف المحمود، من ذلك خلو قلوبهم من الغل، ومنه قول مروان بن الحكم: "ما رأيت

(١) د. عمر بن عبد الله كامل " آداب الحوار وقواعد الاختلاف" ص ٣٢ .

(٢) د. يوسف القرضاوي " الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم" ص ٥٣

أحداً أكرم غلبة من علي، ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل وناد منادٍ: ولا يذفف (يجهز) على جريح . [١]

رغم الخلاف الشديد بين أهل الرأي والحديث، يقول شعبة عند وفاة أبي حنيفة [٢] لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضل الله عليه وعلينا برحمته. ويقول الشافعي الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة [٣] ويتحدث الذهبي عن ابن خزيمة وتأوله حديث الصورة فيقول فليُعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل بل آمنوا وكفوا وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوخيه لإتباع الحق أهدرناه وبدعناه لقل من يسلم من الأئمة معنا [٤] ويقول: ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل: خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة . [٥]

وأما الاختلاف المذموم فهو اختلاف التضاد والتباين، ويرجع إلى أسباب خلقية متعددة، ومن هذه الأسباب:

١- الغرور بالنفس، والإعجاب بالرأي.
٢- سوء الظن، والمسارعة إلى اتهام الآخرين بغير بينة .
٣- الحرص على الزعامة، أو الصدارة، أو المنصب.
٤- إتباع الهوى وحب الدنيا .
٥- التعصب لأقوال الأشخاص، والمذاهب، والطوائف.
٦- العصبية لبلد، أو إقليم، أو حزب، أو جماعة، أو قائد.

---

(١) رواه البيهقي في السنن ح ١٦٥٢٣ .
(٢) الترمذي ح٣٨٨٨ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٤٠٣/٦ .
(٤) سير أعلام النبلاء ٣٧٤/١٤ .
(٥) سير أعلام النبلاء ٤٠/١٤ .

٧- قلة العلم في صفوف كثير من المتصدرين.

٨- عدم التثبت في نقل الأخبار وسماعها. (١)

والاختلاف في الإسلام له أهدافه وآدابه ومقاصده النبيلة والتي منها:

١-إقامة الحجة ودفع الشبه:

٢- طلب الحق وقبوله .

٣- النصح وتجنب سوء الظن .

٤- العدل والإنصاف .

٥- عدم الإنكار على من اجتهد .

***

(١) د. عمر بن عبد الله كامل " آداب الحوار وقواعد الاختلاف " ص ٣٢ .

الفصل الرابع

الشرطة والشعب والدولة

الفصل الرابع
الشرطة والشعب والدولة

جهاز الشرطة

تتعرض المجتمعات الإنسانية للعديد من التغيرات والتطورات التى قد تشمل كافة نواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وهذه التغيرات تفرض نفسها على قيم الأفراد والمجتمعات الواعية ولا تترك هذا التغيير لعامل الصدفة، بل تحاول عمداً نقل ما تدين به من قيم جديدة إلى أبنائها حتى تتفق هذه القيم مع الصورة المستقبلية لهذا المجتمع فالمجتمع يقوم بدور الضبط الاجتماعى لقيم وسلوكيات أفراده فلا يمكن أن يقوم لمجتمع ما قائمة دون أن يعتمد على مجموعة من المبادئ والمثل الأخلاقية مهما أحرز هذا المجتمع من تقدم علمى لأن العلم نفسه لا يقوم إلا على دعامة من الأخلاق.

ويعد جهاز الشرطة أحد أهم الأجهزة التى يستخدمها المجتمع فى القيام بعملية الضبط الاجتماعى لسلوكيات أفراده فهو أداة الدولة والتجسيد الطبيعى لسلطة المجتمع فى حفظ وصون الأمن، وإقرار النظام، وتنفيذ القوانين التى تسنها السلطة التشريعية في هذه المجتمعات لصالح الجماعة، وفي سبيل قيام الشرطة بالمهام المسندة إليها فهي مطالبة بالتصدى للعديد من التحديات الأمنية التى تواجه المجتمع وتهدر أمنه واستقراره فى الداخل وهذا يتطلب نوعاً من الحزم والحسم فى كثير من مواقف العمل الشرطى بما يتضمنه من فرض قيود والتزامات يجب على الجمهور احترامها وقد يتسبب ذلك فى نوع من أنواع الضيق للأفراد ويتسبب فى توتر العلاقة بينهم وبين الشرطة.

وفي جمهورية مصر العربية لم تكن العلاقة بين الشرطة والشعب هادئة طوال الوقت بل كانت فى توتر دائم على مدار سنوات طوال ولكن أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ زادت من حدة التوتر حيث تسببت المواجهات العنيفة بين الشعب الثائر والشرطة التى واكبت هذه الأحداث إلي وصول الاحتقان لدى الشعب إلى ذروته؛ فقد وضع النظام الحاكم الشرطة كدرع قوي يصد الشعب ويمنعه من إسقاط النظام، وزاد من هذا الاحتقان سقوط المئات من القتلى والجرحى فى صفوف المتظاهرين، كما سقط عشرات من رجال الشرطة أمام غضب الجماهير، وزاد الأمر سوءاً باختفاء رجال الشرطة من الشوارع وعدم قيامهم بدورهم الأهم وهو حفظ الأمن في المجتمع.

وقد كان نتاج هذا الاحتقان رفض بعض المواطنين لدور الشرطة، الأمر الذي دفع بعض ضباط الشرطة إلى الاحجام عن أداء عملهم خصوصاً مع تسرب الخوف إليهم من المحاسبة على أفعال لم يرتكبوها، حتى أصبح الأمن والأمان مفقودين فى الشارع، فالكل أصبح يتهم هذا الجهاز باتباع سياسة العنف وعدم احترام حقوق الإنسان، ونحن لا نتفق مع هذا الاتهام، فلكل جهاز قيمه وضوابط العمل فيه، ولا يمكن في هذه الحالة التعميم حيث يدخل فيها إلى حد كبير الثقافة الشخصية وطبيعة الشخص نفسه، فليس معني قيام بعض الضباط ببعض السلوكيات العنيفة والمخالفة لمبدأ احترام حقوق الانسان أن يكون ذلك معبراً عن سياسة الوزارة أو أن الوزارة قائمة علي هذا النهج، بل هو معبر فحسب عن سلوك ذلك الشخص لا الجهاز الذي يعمل به، فمن قال أن ضباط الجوازات أو الأحوال المدنية أو تصاريح العمل لديهم مثل هذه التجاوزات وهي قطاعات تتعامل أيضا مع قطاع عريض من الجماهير.

ومن هذا المنطلق وهو أن التجاوزات فردية وليست سياسة جهاز نستطيع أن نقول أن بعض ضباط الشرطة وقعوا في خطأ كبير فقبل الثورة كانت تحدث تجاوزات من بعض الضباط بشكل سافر ضد المواطنين، وفي الوقت الراهن

اتخذ بعض الضباط موقفاً سلبياً تجاه التجاوزات التي تحدث من بعض المواطنين تجاههم، وهذا هو الخطأ فالتجاوز كان منهم قبل الثورة والتهاون كان منهم بعد الثورة والمفروض علي الضباط بشكل عام وفي أي وقت أن يقوموا بتطبيق القانون ضد هذا التجاوز أو ذلك التهاون.

ونستطيع من خلال ما تقدم أن نصل إلي نتيجة في غاية الأهمية وهي أنه لابد من أن نفرق بين حالتين؛ الحالة الأولي وهي التي قام فيها بعض الضباط بضرب المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير والميادين الأخري، والحالة الثانية وهي التي قام فيها الضباط بالدفاع عن أقسام الشرطة ضد البلطجية الذين هاجموها، ففي الحالة الأولي يعد الضابط مسئولاً مسئولية كاملة عن تصرفاته ولابد من تقديمه للمحاكمة، أما في الثانية فالضابط استخدم حقه في الدفاع الشرعي عن ممتلكات الدولة ولا تقع عليه أية مسئولية بل المسئولية تقع علي الضابط الذي تخلي عن واجبه وترك المجال لهؤلاء البلطجية لدخول أقسام الشرطة وتهريب المساجين والاستيلاء علي الأسلحة، وهذه تفرقة هامة لابد أن نعيها جيداً كمجمتع يريد أن ينهض بدولته إلي الأمام حتي لا يحدث خلط للأوراق.

وهناك ضرورة ملحة الآن لعودة هذا الجهاز بشكل فعال لعودة هيبة الدولة كما كانت وإن كان الكل يتمني العودة بشكل مختلف، العودة من خلال تطبيق القانون من غير تجاوز أو تهاون، مع الوضع في الاعتبار حقيقة هامة وهي أن العلاقة بين الشرطة والشعب من أدق وأعقد العلاقات فى المجتمع لما لها من أبعاد متعددة وعوامل كثيرة أثرت فيها تارة بالإيجاب وتارة بالسلب، خاصة مع أحداث ٢٥ يناير التى كان لها أبلغ الأثر على هذه العلاقة، وهو الأمر الذي جعلنا الآن نبحث عن طريق للخروج من هذه الأزمة التى لابد من أن نضع لها الحلول المناسبة للوصول بهذه العلاقة ومن ثم المجتمع إلى بر الأمان.

ونبين الأسباب التى أدت إلى تدهور هذه العلاقة حتى وصلت إلى أدنى مراحلها من خلال بيان تأثير الانحرافات السلوكية من بعض أفراد الشرطة وكذا تأثير وسائل الإعلام على تدهور هذه العلاقة، وذلك على النحو التالى :

الانحرافات السلوكية لرجل الشرطة وأثرها على العلاقة بين الشرطة والشعب فلا شك أن التصرفات الصادرة من رجل الشرطة سواء أكانت إيجابية أو سلبية لها تأثير كبير على العلاقة ما بين الشرطة والشعب، فانحراف الضابط فى سلوكه من شأنه أن يؤثر سلبياً على هذه العلاقة والعكس صحيح.

والمقصود بالانحراف السلوكى : يستعمل هذا الاصطلاح فى توضيح السلوك الذى لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التى يعتمدها المجتمع فى تحديد سلوك أفراده فالسلوك المنحرف هو الذى يجلب السخط الاجتماعى من لدن أفراد المجتمع لتحديه للعرف والتقاليد الاجتماعية.

وتظهر الانحرافات السلوكية فى جهاز الشرطة بشكل عام ليس فى مصر فقط بل أنها تمثل ظاهرة عالمية، فالشرطة هى جهاز مفوض لخدمة المتجمع يمنحه المجتمع سلطة لا يمنحها لغيره من الأجهزة، فيستطيع رجل الشرطة وفقاً للسلطة المخولة له بحكم القانون أن يوقف، وأن يحتجز، وأن يقبض على المواطنين العاديين لأسباب يستلزمها القانون، لكن المشكلة هنا هى أن بعض من رجال الشرطة قد يسيئون استخدام هذه السلطة المخولة لهم، وقد يستخدم بعضهم القوة المفرطة أثناء أدائه لدوره أو اضطلاعه بمسئوليته، أو يخطئ أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، وهذا من شأنه أن يشكل عائقاً قوياً فى العلاقات الجيدة بين الشرطة والشعب .

ويرى البعض أن الانحرافات فى المجال الشرطى يرتبط بالنظام السياسى، حيث أن دراسة الانحرافات الشرطية لا يمكن أن تنفصل عن السياق السياسى، ذلك لأن انحرافات الشرطة جزء متكامل من التفاعل بين الصفوة الحاكمة

والجماهير، ولهذا يرى بعض الخبراء أن مشكلة جهاز الشرطة الرئيسة تكمن فى أن رجاله لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مهنيون بعد أن تم تسيسهم بدرجة كبيرة، وأصبحوا أداة فى يد النظام السياسى والقادة السياسيين الذين يتحكمون فى تعيينهم في المناصب العليا وفي تنقلاتهم ومكأفاتهم وجزاءاتهم لحماية النظام أساساً وقد يأتى بالتأكيد على حساب المصالح العامة،وهذا من شأنه أن يزيد من الانحرافات الصادرة منهم .

وتتنوع انحرافات رجل الشرطة ما بين انحرافات تتعلق بسوء استغلال سلطته، وانحرافات مسلكية نعرض لهما علي النحو التالي:

أ- سوء استغلال رجل الشرطة لسلطته:حيث يعد سوء معاملة رجل الشرطة للجمهور من أولي مظاهر استغلاله السئ لسلطته، ويعد هذا العامل من أهم العوامل التى تساهم فى زيادة الفجوة بين الجهاز الأمنى والمواطن، فالشرطة جهاز يتعامل مع كافة المواطنين، باختلاف ثقافاتهم وأخلاقياتهم، ولابد أن يؤدى جهاز الشرطة رسالته وفق أحكام القانون، وإلا انقلبت الشرطة إلى أداة بطش ونصل فى النهاية إلى أن نصبح فى دولة بوليسية، وهذا ما حدث قبل أحداث ٢٥ يناير، فكان هناك خروج عن القانون من قبل بعض الضباط فى تعاملهم مع الجمهور ناتج عن سوء استغلال للسلطة المنوطة لرجل الشرطة، فكان البطش هو السمة السائدة لبعض ضباط الشرطة فى تعاملهم مع المواطنين وتجلي ذلك فى مجال البحث الجنائى وجهاز أمن الدولة، الأمر الذى ترتب عليه تولد شعور دائم بالكراهية من المواطنين تجاه جهاز الشرطة بأكمله فهذه الفئة من الضباط التى أخترقت القانون أساءت للجهاز بأكمله،رغم أنها ليست سياسة عامة للجهاز، بل هي تصرفات شخصية من بعض الضباط كما ذكرنا من قبل.

ويتجلي سوء استغلال رجل الشرطة لسلطته في ارتكابه لجرائم التعذيب وجرائم استعمال القسوة والقبض على المواطنين وحبسهم دون وجه حق فضلاً عن انتهاك حرمة المنازل فى غير الأحوال المبينة فى القانون ودون مراعاة

القواعد المقررة فيه وهذا كله أدى إلى إيذاء الشعور العام وأثر بشكل سلبى على **العلاقة بين الشرطة والشعب**.

وتتمثل خطورة هذا العامل فى أثره المنصرف وبطريقة غير مقصودة إلى أفراد من الجمهور الغير موجه إليهم تلك المعاملة السيئة سواء من اتصل منهم بأسباب المعاملة أم لم يتصل بها. وحقيقة الأمر أن عملية سوء المعاملة غالباً ما تكون مقصودة من بعض الكوادر الأمنية حيث ترجع فى معظمها إلى العديد من العوامل الضاغطة التى تساهم فى وصم تلك المعاملة بقدر من السوء كأثر مباشر.

غير أن الأثر السلبى لأى تجاوزات فى المعاملة من قبل أى من الكوادر الشرطية غالباً ما يصعب إزالة آثارها لمدة طويلة حتى ولو كان هناك بعض الآثار الإيجابية من قبل العمل الشرطى، ويرجع ذلك في حقيقتة إلى الشعور بالمرارة داخل النفس البشرية والناتجة عن سوء المعاملة وما يترتب عليه من تعاطف فطرى وتلقائى من قبل الآخرين تجاه الواقعة السيئة وشخص المتضرر منها ونعطى مثالين لواقعتين مختلفتين تدل على انحراف رجل الشرطة بسلوكه.

أولهما: واقعة مركز سنورى بمديرية أمن الفيوم وتتلخص في أنه عقب الإفراج عن أحد المواطنين فى حكم قضائى وقيام رئيس وحدة مباحث المركز بأمر بعض المخبرين السريين باصطحاب ذلك الشخص فى زى النساء مع وضع الميكياج والطواف به فى أرجاء دائرة المركز، الأمر الذى آثار بعض الأهالى والتجمع أمام ديوان المركز وقيامهم بقصفه بالحجارة وإحداث تلفيات بالمبنى، وقاموا بإحراق بعض سيارات الشرطة ثم التعدى على قوات الأمن وأحدثوا إصابات بعدد ٢٥ مجند، كما أصيب ثلاثة من قوات ضباط الأمن، وسببت هذه الواقعة إخلالاً بالأمن لفترة طويلة بهذه المنطقة.

وثانيهما: واقعة التعذيب المشهورة التي قام فيها أحد الضباط بتعذيب المواطن عماد الكبير وذلك بإيداع عصا في مؤخرته بشكل استفز الكثير من المواطنين،

خاصة أنه تم تصوير هذا المشهد وتداولة علي الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي.

وهناك العديد من الوقائع التي بلاشك تسئ إلي جهاز الشرطة، وتزيد العلاقة سوءا بينه وبين الشعب، ويجب محاسبة مرتكبيها بأشد العقاب لأنها تلصق بجهاز الشرطة ككل التهم رغم أنها ليست معبره عن سياسته التي تهدف إلي حسن التعامل مع الجمهور حتي المتهمين منهم بارتكاب جرائم.

ب- الانحراف المسلكى لرجل الشرطة :

ورد النص على هذا النوع من الانحراف فى قانون هيئة الشرطة فى المادة ٤٧ منه التى تنص على كل ضابط يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات الصادرة من وزير الداخلية أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفة أو يسلك سلوكاً أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً ويتبين من هذا النص أنه لم يحدد الانحرافات السلوكية بشكل دقيق بل جاءت بشكل فضفاض، ولكن مع ذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : مخالفة القوانين والقرارات والتعليمات والأوامر ويشمل هذا النوع كل فعل أو امتناع يأتيه الضابط مخالفاً بذلك قاعدة قانونية سواء تمثلت فى نص قانونى أو قرار إدارى أو لائحى ومن أمثلة هذا النوع من المخالفات عدم إطاعة أوامر الرؤساء، وعدم الإبلاغ عن المرض فى المواعيد المقررة، وعدم تنفيذ التعليمات المالية والأدبية ...إلخ.

النوع الثانى : الخروج على مقتضى الواجب فى أعمال الوظيفة ويشمل هذا النوع كل فعل أو امتناع يأتيه الضابط ويتنافى مع ما تقتضيه الواجبات فى أعمال الوظيفة ومن أمثلة هذا النوع من المخالفات عدم توخى الدقة والأمانة فى العمل، وعدم أداء العمل المنوط به بنفسه، والغياب من الخدمة، والإهمال فى أداء واجبات الوظيفة، والاحتفاظ بأصل أى ورقة رسمية أو ينزع الأصل من

الملفات، ومزاولة الأعمال التجارية والدخول فى المزادات ....إلخ.

النوع الثالث : السلوك المعيب الذى من شأنه الإخلال بكراسة الوظيفة ويشمل هذا النوع كل فعل أو تصرف يصدر من الضابط وينطوى على سوء السلوك الشديد أو يحط من كرامة الوظيفة ومن أمثلة هذا النوع من المخالفات التواجد فى حالة سكر أو تحت تأثير مادة مخدرة، وإنشاء صداقات مع السيدات المتزوجات، والحصول على منقول أو عقار دون سداد قيمته، ومصادقة الأشقياء والخطرين أو من هم دون المستوى أو التزاور معهم، ويدخل فى هذا النوع أيضاً ارتكاب الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار كالرشوة والسرقة وجرائم الآداب والمخدرات.

ونري أن هذه الأخطاء المسلكية من شأنها أن تفقد ثقة المواطن فى رجل الشرطة، ومن ثم تسوء العلاقة فيما بينهما.

ونخلص من جماع ما سبق أن الشرطة وهى الجهة التى يناط بها تنفيذ القانون لابد أن تلتزم بهذا القانون فى تعاملاتها، فالشرطة مسئولة عن منع ارتكاب الجريمة وتتبع مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة على نحو يشيع الأمن والأمان فى المجتمع، وهى فى اضطلاعها بمسئولياتها قد تخرج تصرفات بعض أفرادها عن المسار القانونى المحدد له سواء تحت ضغط نفسى أو بناء على تصرف شخصى، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى استفزاز الجماهير، وقد يصل إلى حد التعدى المتبادل بينهما، ومما لا شك فيه أن فى ذلك تقليل من هيبة هذا الجهاز الذى يمثل هيبة الدولة لذا يجب على رجل الشرطة الالتزام بتنفيذ القانون وفى ذات الوقت يحترم الحقوق والحريات العامة للمواطنين، فلا يمكن أن يشعر المواطن بالأمن فى ظل رجل شرطة لا يحترم القانون، ويحب على رجل الشرطة كذلك التزام الحيدة فى التعامل مع المواطنين وتحقيق المساواة بينهم، ويجب أن يكون حريصاً فى كل تصرفاته وكذا معاملاته مع كافة الطوائف من المواطنين حتى أولئك الذين شائت أقدارهم أن يخرجوا عن القانون ويجرموا فى حق المجتمع الذى يعيشون فيه، فواجبه الأول بعد ضبطهم أن يراعى كافة

معايير العدالة فى معاملتهم، وليتذكر دائماً أنه ليس بينه وبين هؤلاء الخارجين عن القانون أى خلافات شخصية وأنهم لم يقفوا أمامه إلا لكونهم لم يحترموا القانون، فيجب أن يكون أساس معاملته لهم مستمداً منه القانون ذاته.

إن أسلوب رجل الشرطة فى كافة إداراتها (مرور – تصاريح عمل – أمن عام – بحث جنائى – جوازات – كهرباء .....إلخ) عند تنفيذ القانون يتعامل مع قطاع عريض من الجماهير، وهذا الأسلوب في التعامل هو الذى يعطى الانطباع لدى هؤلاء الجماهير عن مسلك رجل الشرطة، مما يؤثر وبلا أدنى شك على العلاقة بين الشرطة والشعب إيجاباً وسلباً، فيجب على رجل الشرطة أن يجعل من كل من تصرفاته ومظهره باعثاً على احترام الجمهور له، فرجل الشرطة الذى لا يهتم بمظهره أو الذى لا يحسن تصريف أمور نفسه أو الذى لا يرى مستواه الثقافى إلى المستوى اللائق به كرجل شرطة يؤدى عمله مع جمهور متباين فى درجات الثقافة لا شك أنه لا يحظى بتقدير واحترام الجمهور له.

تأثير وسائل الإعلام على العلاقة بين الشرطة والشعب

يوجد الإعلام منذ أن وجد الإنسان، وظهرت أهميته مع بدء تكوين القبائل والجماعات، وقد تعارفت المجتمعات القديمة على وسائل إعلام معينة، يمكن من خلالها نقل رسالة من الحكام إلى المحكومين أو الإبلاغ عن حالة معينة من الطبول للإعلان عن الحرب،وكذلك استخدام المنادى لإبلاغ الشعب بأى مرسوم أو قرار صادر من الحكام وذلك بالمرور فى الأسواق والميادين، وكذلك للإبلاغ عن المفقودين والأحكام الصادرة ضد بعض المجرمين وأنواع العقوبات التى نفذت عليهم، وما اقترفوه من جرائم.

وقد حدثت طفرة هائلة فى الوقت الراهن فى وسائل الإعلام فأصبح إلى جانب الإعلام المرئى والمقروء المسموع يوجد الإعلام الإليكترونى والتفاعلى والإعلام الجديد والبديل، فضلاً عن إعلام النت بما يشتمل عليه من شبكات

التواصل الاجتماعى الذى كان بالغ الأثر فى أحداث ٢٥ يناير الماضية.

ولا شك فى أن الإعلام بوسائله المختلفة من أهم وأضخم المؤثرات الفكرية على المجتمع بأثره، بما له من تأثير نفسى فى شخصيته الإنسان الذى ينصب على أفكاره وعاداته وقيمه وسلوكه وكافة تصرفاته الأخرى مما ينعكس فى الأساس على علاقته بجهاز الأمن.

ولا مراء فى أن تأثير وسائل الإعلام على علاقة الشرطة بالجماهير قد يكون إيجابياً أو سلبياً وهذا كله ينعكس بلا شك على المجتمع، فوسائل الإعلام لها الدور الأكبر فى التأثير على الرأى العام تجاه قضية ما مثارة فى المجتمع، حيث أن هذه الوسائل تعمل متضافرة وفى اتساق وتكامل على تكوين رأى عام فى مختلف الموضوعات والظروف والأوضاع والمشاكل التى تطرح نفسها على الأذهان والتى تتعلق بمختلف النواحى السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية .

١- التأثير السلبي لوسائل الإعلام :

يتمثل التأثير السلبى لوسائل الإعلام على علاقة الشرطة بالجمهور فى عرض صورة رجل الشرطة بشكل سلبى سواء أكان من خلال البرامج التليفزيونية أو الأفلام السينمائية أو التمثيلات الإذاعية أو التليفزيونية أو المسرحيات أو عرض المقالات أو طرح قضايا فى الصحف لرجل الشرطة بصورة تحط من قدرة فى المجتمع .

ونرى أن بعض وسائل الإعلام دأبت فى الفترة الأخيرة - إنحيازاً منها للمتظاهرين فى أحداث ٢٥ يناير - على إظهار الشرطة بشكل سئ، من خلال التركيز على أخطاء بعض الضباط، كما أنها تظهر الضابط على أنه متجنى على المتهم، وأنه يستخدم أساليب غير شريفة وغير قانونية فى أداء عمله، فيظهر كما لو كان يستخدم أسلوب البطش دائماً بشكل يهدد حرية المواطنين وينتهك حرماتهم دون داع من قانون أو ضمير.

ففى أحداث ٢٥ يناير دأبت وسائل الإعلام على الحديث دائماً على أن ضابط

الشرطة يصوبون أسلحتهم تجاه المتظاهرين السلميين فيقتلوهم، ولم تفرق هذه الوسائل في عرضها للأحداث بين المتظاهر السلمى وبين المخرب الذى حاول اقتحام أقسام الشرطة أو وزارة الداخلية أو تعطيل المؤسسات العامة (كمجلس الوزراء) من أداء عملهم من خلال الاعتصام فى الطرق والشوارع العامة المؤدية إليها ودائماً ما كانوا يظهرون هؤلاء بمظهر الشهداء، والذي يدعو للأسف مسايرة الحكومة والرأى العام لما تناقلته وسائل الإعلام في هذا الشأن، وهذا بلا شك خطأ كبير وخلطاً للمفاهيم، فالذى يستحق أن يطلق عليه شهيداً للثورة أو مصاباً هو الذى تظاهر واعتصم بشكل سلمى، لم يخرب ولم يدمر فى مؤسسات الدولة السيادية، أما من أطلق النيران وحرق أقسام الشرطة وخرب ودمر مؤسسات الدولة فهو ليس بشهيد، بل يجب علي ضابط الشرطة أن يتعامل معه بالقوة اللازمة لمنعة ولا مسئولية جنائية علي الضابط في هذا الشأن، وكان من الواجب علي وسائل الإعلام أن تبين هذه التفرقة حتي لا تظهر ضابط الشرطة بمظهر المعتدي علي المتظاهرين السلميين، ومن ثم تزيد من حدة الغضب الجماهيري ضده.

وقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعى دوراً كبيراً فى توتر العلاقة بين الشرطة والجماهير من خلال تناقل العديد من الفيديوهات (بغض النظر عن مدى سلامتها من عدمه) التى تظهر رجل الشرطة بمظهر الرجل العنيف والدموى، فيثير الشخص الذى يشاهده وينقل مشاعره التى تكونت من خلال هذه المشاهدة إلى أصدقائه وهكذا حتى تكون رأى عام ضد ضباط الشرطة بالكامل، رغم أن جهاز الشرطة كأي جهاز به الصالح والطالح، وقامت بعض وسائل الإعلام المرئية ببث هذه الفيديوهات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعى على شاشتها فشاهدها قطاع عريض من الجماهير، مما أثر بشكل كبير على **إسقاط الشرطة وضياع هيبتها**

وللصحف أيضاً دوراً خطيراً بما تعرضه من مخالفات وجرائم يرتكبها فئة من ضابط الشرطة وليس الجهاز بأكمله، مما يؤدى إلى إعطاء إنطباع للجماهير

بأن سياسة البطش والردع هى سياسة عامة لجهاز الشرطة وليست تصرفات شخصية، الأمر الذى يجعل المواطنين فى حالة استفزاز دائماً عند تعاملهم مع رجل الشرطة فى ظل انطباع سائد من خلال وسائل الإعلام بأن رجال الشرطيين مجرمين ودائماً ما يقومون باستغلال وظائفهم.

ولا مراء فى أن معالجة شخصية رجل الشرطة على هذا النحو فى وسائل الإعلام المختلفة تترك أثراً مدمراً على العلاقة بين الشرطة والشعب، وتجعل الناس ينظرون إلى رجل الشرطة على أنه يبحث للمجرم عن جريمة بدلاً من أن يبذل الجهد فى البحث عن الفاعل الحقيقى لها .

وتساعد أيضاً كثيراً من الأعمال الفنية التى تقدمها وسائل الإعلام على خلق شعور معاد للشرطة وترسيخ الكراهية فى نفوس الجماهير تجاهها، وخير مثال على ذلك عرض أفلام العنف التى تبرز العنف ضد الشرطة، وأفلام الجريمة التى قد يظهر فيها المتهم وهو بطل الفيلم بأنه إنسان فيخلق شعوراً بالتعاطف تجاهه، وأخيراً أفلام التعذيب التى تظهر رجل الشرطة بمظهر الشخص المجرم الذى يعذب المتهمين لحملهم على الاعتراف بجريمة ما لم يرتكبها، فيسود انطباع لدى المشاهد أن هذا الأسلوب هو المتبع فى الحقيقة ليزيد من حدة التوتر بين الشرطة والشعب.

٢- التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام :

لوسائل الإعلام وجه آخر إيجابي على علاقة الشرطة بالشعب على نحو يجعل هذه العلاقة فى أحسن صورها، فوسائل الإعلام لها دور كبير فى شرح القوانين التى تصدر من السلطة التشريعية والهدف منها للجماهير حتى تقتنع بها وتساعد جهاز الشرطة علي تطبيقها، فهذا الجهاز يضطلع بتنفيذ القانون داخل المجتمع، والقانون بمجرد صدوره ونشره فى الجريدة الرسمية يفترض علم الكافة به، إلا أن الواقع شئ آخر، ففى مجتمع كالمجتمع المصرى الذى ترتفع به نسبة الأمية نجد أن غالبية الجماهير تجهل قسماً كبيراً من القوانين والتى

تفرض على المواطنين الامتناع عن عمل معين أو القيام بعمل آخر،وعندما تبدأ أجهزة الأمن فى تطبيق هذه القوانين فإنها تصطدم بعقبة كبيرة وهى جهل المواطنين بها، وحينئذ ينظر المواطن إلى رجل الأمن على أنه مستبد، وهنا يأتى دور الإعلام فى إيضاح وشرح هذه القوانين للمواطنين على نحو يجد معه رجل الشرطة سهولة عند قيامه بتنفيذها ولا يكون هناك ثمة ضيق للمواطن من جهاز الشرطة كذلك أيضاً ما تقوم به وسائل الإعلام من عرض برامج وتقارير عن أداء أجهزة الشرطة المختلفة وما تؤديه من خدمات إنسانية وتعقب للمجرمين من شأنه أن يكون له تأثيراً إيجابياً على علاقة الشرطة بالشعب.

وتؤدي مواقع التواصل الاجتماعى دوراً أيضاً فى تدعيم علاقة الشرطة بالشعب من خلال إنشاء موقع خاص بوزارة الداخلية تنشر فيه الحقائق بشكل حقيقى يستطيع أى شخص أن يرجع إليه إذا التبس عليه الأمر، وكذلك أيضاً ما ينشره هذا الموقع من أخبار عن الحملات التى تقوم بها أجهزة الشرطة لتعقب المجرمين وتقديمهم للمحاكمة من شأنه أن يعيد الصورة الجيدة لجهاز الشرطة.

كما أن ما تتناوله وسائل الإعلام المرئى والمقروءة من بيان للدور الإنسان لرجل الشرطة وما يبذلونه من دور كبير فى مكافحة الجريمة وتعقب المجرمين على نحو يؤدى إلى تساقط الكثير من الشهداء من أفراد هذا الجهاز، وكذا ما تتناوله هذه الوسائل من بيان الصورة الإيجابية لرجل الشرطة كمن ينجو من الموت وهو يحاول إنقاذ فتاة من الاغتصاب على أيدى بعض المجرمين، أو كمن يرفض رشوة، أو يستشهد في مطاردة لبلطجي، من شأن كل هذه الأمور أن تعيد الثقة بين المواطن ورجل الشرطة وتجعل أساس المعاملة بينهم يقوم على التعاون فى تنفيذ القانون.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً إيجابياً أيضاً فى تدعيم علاقة الشرطة بالشعب من خلال ما تنشره لتهيئة الجبهة الداخلية لتقليل إجراءات معنية تقوم بها أجهزة الشرطة ما كان يقبلها الجمهور فى الظروف العادية، وتخفف وسائل الإعلام من ردود الفعل من هذه القرارات وخاصة وسائل الإعلام المرئية لأنها تعرض

الحقيقة الصوت والصورة، وتشرح وتقنع الرأى العام بالأسباب التى أدت إلى اتخاذ هذه القرارات والإجراءات.

وهناك بعض البرامج التى تعرضها وسائل الإعلام المرئية والتى تنتقل إلى موقع الحادث وتبين مدى بشاعة الجريمة المرتكبة وكيفية تعامل رجل الشرطة معها والإجراءات التى يتم اتخاذها لكشف غموض الحادث والقبض على الجناة، من شأن ذلك أن يدعم ثقة الجمهور فى جهاز الشرطة.

كما أن المقالات الصحفية التى تبين دور رجل الشرطة، وطبيعة جهاز الشرطة بشكل عام فى تحقيق الأمن والأمان للمواطن لها دور كبير فى التأثير على انطباع المواطن تجاه الشرطة، وكذلك فإن نشر خبر ما وتناقله عبر مواقع التواصل الاجتماعى مثل تبرع ضابط بدمه لإنقاذ مريض أو رفض ضابط لرشوة ١٥ مليون جنيه من أحد تجار الآثار، ونشر الأخبار المتعلقة بتضحيات قام بها رجال مباحث المخدرات واستشهدوا خلال محاربتهم الذين يبيعون السموم لأبنائنا، بالاضافة للأخبار المتعلقة بقيام ضباط الشرطة بمكافحة الارهاب واستشهاد العشرات منهم حتى أن بعض الدول طلبت من مصر أن تستفيد من تجربتها فى مكافحة الأرهاب، من شأن كل ذلك أن يزيد من قوة العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن.

الإعلام الأمنى ودوره فى دعم علاقة الشرطة بالشعب :

فرضت ثورة الإعلام الحديثة وقدرتها الهائلة فى الوصول إلى الجماهير بأساليب فنية مختلفة على المؤسسات والأجهزة المختلفة أن تستعين بها فى أدائها لمهامها، ومن هنا كان تضمين أجهزة الأمن لوسائل الإعلام فى مجالات عملها مطلب أساسى ومفهوم هام لنجاحها فى أداء مهامها المتمثلة فى إرساء دعائم الشرعية، ولعل هذا المفهوم هو السبب الحقيقى فى ميلاد أجهزة الإعلام الأمنى فى الدول المتقدمة. من هنا يبرز مفهوم الإعلام الأمنى باعتباره موضوعاً تختص به الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية لتحليل الأحداث وتناولها بالشرح والتعليق، بالإضافة إلى صياغة برامج حملات منظمة تقوم بها أجهزة

مختصة لإبراز جهود ومسئوليات رجال الشرطة فى مواقعهم ليس فقط بصفتهم الأمنية ولكن بصفتهم الإنسانية كمواطنين مصريين مخلصين يؤدون مهامهم بكفاءة واقتدار مثل العامل فى مصنعه والفلاح فى أرضه مع ما يتطلبه ذلك من تنسيق مع أجهزة الإعلام والقائمين عليها من قيادات صحفية وإذاعية ومعدى البرامج، وإقامة ندوات ومحاضرات ولقاءات مباشرة مع الوكالات العالمية والتواجد على مواقع التواصل الاجتماعى من خلال الجروبات العامة. الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق الوظيفة الأمنية بمفهومها الشامل من حيث كونها وظيفة اجتماعية تتوجه نحو خدمة الوطن والمواطن، ومن ثم ينعكس الأمر بالتأكيد على إيجابية العلاقة بين المواطن وجهاز الشرطة.

وتعود أهمية الإعلام الأمنى للأهداف المنوطة به فهو يهدف إلى خلق روح التعاون بين المواطن وأجهزة الأمن من خلال إعلام الجماهير بأهمية أجهزة الأمن فى حياتهم وضرب أمثلة لهم بالتضحيات التى قام بها رجالها فى سبيل تأدية الواجب نحو الوطن، كما أنه يهدف إلى توعية المواطنين بدور الأمن فى المجتمع وإزالة المعوقات التى وضعت بين الشرطة والشعب على نحو يصل إلى تدعيم أوصال العلاقة بينهما، ويهدف كذلك إلى تشكيل الرأى العام وتصحيح المفاهيم الخاطئة من خلال متابعة ما ينشر عن الأمن محلياً ودراسياً، وتوضيح الحقائق من خلال الوسائل التى تؤثر فى تكوين الرأى العام، والرد السريع على كل ما يقال أو ينشر مخالف للحقيقة بالإضافة إلى سرعة الجهاز الإعلامى فى نقل الخبر وتزويد المواطن بالمعلومة الصحيحة .

ونخلص من جماع ما سبق أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على دعم أو إحداث توتر في علاقة الشرطة بالشعب، لذا يجب على كافة وسائل الإعلام أن تعى الدور الملقى على علاقتها لدعم هذه العلاقة من خلال إظهار الجانب الإيجابى موازياً للجانب السلبى من غير التركيز على الجوانب السلبية فحسب، فالعمل الإعلامى يجب أن يكون موضوعياً يعتمد على المعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة التى تدعمها الأرقام والإحصاءات، فيجب أن يقوم على

الصدق والأمانة فى جمع البيانات من مصادرها الأصلية حتى لا تعرض أموراً خاطئة لم تحدث ومن شأنها التأثير على العلاقة بين الشرطة والشعب.

ونريد فى مصر في الوقت الراهن إعلاماً موضوعياً يعرض ما لجهاز الشرطة وما عليه، يقف موقف المحايد حتى تعود الشرطة بشكل جديد تقوم فيه بتنفيذ أحكام القانون من غير تجاوز أو استغلال للسلطة، فالإعلام له دوراً كبير فى تلك العودة فى وقت قصير فلا شك أن العلاقة بين الشرطة والشعب لها أثر كبير فى استقرار المجتمع، فإذا شابه هذه العلاقة ثمة تؤثر سينعكس الأمر بالسلب على المجتمع كما هو الحال الآن فى جمهورية مصر العربية، لذا يجب دعم هذه العلاقة والعمل الدائم على تقوية أوصال هذه العلاقة حتى يستقر المجتمع بأكمله وتستقر هيبة الدولة، فأجهزة الأمن باعتبارها جزءاً من السلطة التنفيذية تمثل أهم أداة من أدوات الدولة فى فرض سيادة القانون وحفظ الأمن العام والنظام، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أن صورة الحكومة تهتز وثقة الجماهير بها تضعف إذا اضطرب الأمن واختل النظام على نحو يؤدى فى نهاية الأمر إلى عدم استقرار المجتمع على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ويستخلص من أحداث ثورة ٢٥ يناير (١) أن أداء جهاز الشرطة كان يحمل في داخله أسباب انهياره، ولكن الإنصاف والموضوعية يفرضان علينا ألا نُحَمِّل مسئولية انهيار جهاز الشرطة على القائمين عليه وحدهم، وإنما يرجع ذلك إلى طبيعة النظام السائد والذي كان استبداديًا تحكمه نظرة استعلائية احتكارية انعكست بدورها على كافة مؤسسات الدولة التي كانت تهدف إلى حماية النظام ورأس الدولة وإرضاء الحاكم على حساب المحكوم؛ الأمر الذي يُظهر أهمية سرعة إنفاذ سبل إعادة البناء والإصلاح بنظرة كلية للنظام الحاكم بكافة

---

(١) عن مقال للمستشار د٠محمد صلاح رجب منشور على النت – بتصرف

مؤسساته وأدواته، بالإضافة إلى ضرورة الاستعانة في إنفاذ الإصلاح بقيادات شرطية من الشرفاء، المؤمنين بالرسالة السامية والمكلفين بتحقيقها، والقادرين على تنفيذها مهما كانت التبعات، على أن يكون العدل هو ميزان تلك السياسات والممارسات، ولعل مقولة الإمام ابن القيم رَحمَهُ الله في هذا المقام خير .

ختام، ومفادها: إن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه؛ ليقوم الناس بالقسط، وهو الأساس الذي قام عليه ملكوت السماوات والأرض، فأينما كان العدل، فثم شرع الله ودينه، وإن لم ينزل به وحي، أو ينطق به رسول.

كيف يمكن إصلاح الجهاز الأمني ؟

وُظفت المؤسسة الأمنية فى مصر لحماية النظام واستمراره، ثم جاء زلزال الثورة يوم عيد الشرطة المصرية، وبدأت مطالبات الجماهيرلتغيير نهج الشرطة وقيمها وآدابها وأسلوبها وسياساتها وسوف نعرض لمستويين ،مستوى الرؤية الإستراتيجية للإصلاح الأمنى ، ومستوي ثلاثة مسارات تفصيلية للإصلاح

المستوي الأول: الملامح العامة لإصلاح القطاع الأمني.

المستوي الثانى :

أولاً: مسار الإصلاح الدستوري والقانونى.

ثانياً: مسار الإصلاح الإداري والوظيفى.

ثالثاً: إدارة الجودة الشاملة فى العمل الشرطى.

أصبح الأمن أساس التنمية الفعالة والمستدامة ولتحقيق هذه الوظيفة لابد من توفر الكوادر المدربة القادرة على أن تعمل فى إطار مؤسسى ووفق المعايير التى حددها القانون كما أن سوء إدارة القطاعات الأمنية يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على ضمان الأمن لمواطنيها وخسارة مؤسسات الدولة لسلطاتها ونتيجة لذلك قد يسعى المواطنون إلى الحصول على الأمن بطرق مختلفة تكون فى معظمها غير قانونية ومقوضة لهيبة الدولة، كما ينتج عن غياب دور الدولة فى القطاع الأمنى انتشار الأسلحة فى المجتمع مما يزيد معدلات الجريمة فيه وفى كل الاحوال لاينتظر من نظام لا يشعر فيه الفرد بالأمن أو لا تستطيع الحكومة

انفاذ القانون وحماية الوطن والمواطن أن يكون نظاماً داعماً للديمقراطية وحقوق الانسان، كما لا يتصور أن تجري فيه إجراءات مستنده الى مبدأ الشفافية أو مراقبة المجتمع المدنى، ويعتبر العامل الاقتصادي عاملا شديد الصلة بالأمن فلا إنتاج ولا تنمية دون أمن.

إن الإصلاح الأمنى يبدأ فى معظم الحالات بتقييم أداء قطاع الأمن ومراجعة السياسة الأمنية المطبّقة فى الدولة المعنية ويتيح هذا الأمر مقارنة الاحتياجات الأمنية التى يفرضها المواطنون فى الدولة مع الإمكانيات الأمنية المتوفرة وقد تُفصح المراجعة الأمنية التى يتم إعدادها عن ضرورة إعداد وثائق حول السياسات الأمنية، أو توضيح الإطار القانونى الناظم لقطاع الأمن وتعزيزه، أو الارتقاء بمستوى عمل مؤسسات الرقابة أو إنفاذ إجراءات التغيير داخل القوات الأمنية

وتستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن تقوم بإسهامات هامة فى توطيد مبدأ الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن؛ حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تراقب أداء الحكومات وتنفيذ السياسات الأمنية ومدى مراعاة حقوق الإنسان فى بلادها كما تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى أن توفر الخبرات والمعارف ووجهات النظر المستقلة وفضلاً عن ذلك، تساعد مؤسسات المجتمع المدنى التى تمثّل مصالح المجتمعات المحلية والجماعات التى تضم أفراداً يتبنّون آراءها فى الإفصاح عن الاحتياجات الأمنية التى يتعين توفيرها للأطراف المهمّشة وفى هذا السياق، تكفل مؤسسات المجتمع المدنى إعداد سياسات أمنية شاملة، تمثل شرطاً لا غنى عنه لتحقّق الصفة الشرعية لإجراءات الإصلاح الأمنى واستدامتها.

إن القطاع الأمنى الذي يعمل بطريقة فعالة ووفق آليات معينة تدعم معايير الجودة فى إطار من المؤسسية والشفافية والمراقبة والتعاون الاجتماعى، يساعد على تحقيق الامن والامان فى المجتمع ويشكل عاملا محفزاً للانتاج والتنمية، ويشجع الاستثمار فى المجتمع وبذلك يساهم فى رفع معدلات الدخل القومي ويقلل من الجريمة ويدفع الى المزيد من الاصلاحات السياسية.

ويمكن الحديث عن تبلور ثلاث نماذج رئيسية تدفع باتجاه ضرورة إصلاح القطاعات الأمنية على المستوى الدولي على النحو التالي:

١- فى أعقاب النزاعات المسلحة: فى هذه الحالة تكون البنية الامنية للدولة فى حالة تدمير شامل، كما تكون المؤسسات السياسية غير موجودة أو غير فاعلة وتكون الحالة الأمنية فى المجتمع متدهورة للغاية من جراء النزاعات، وفى هذه الحالة تكون عملية الاصلاح الأمنى أقرب الى عملية إعادة البناء الامنى ويكون هدفها تفكيك سيطرة الدولة على استخدام العنف وبناء هيكل أمني متسق مع متطلبات المرحلة.

٢- فى إطار عملية التحول الديمقراطى: تكون الدولة على حافة الانتقال من نظام سياسى الى نظام سياسى جديد برؤى جديدة ومتطلبات جديدة، ومن ثم تكون هناك حاجة الى تطوير الأداء الأمنى للقطاعات الشرطية ليكون داعما لهذا الانتقال ويكون الاصلاح الأمنى فى هذا السياق محاولة لضبط هيكل القطاعات ومنها مثلا: حل القطاعات الشرطية غير القانونية كالجيش الموازي،ويكون هدف عملية ضبط هيكل القطاعات الأمنية تقديم مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان إلى القطاعات الأمنية والشرطية.

٣- فى الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة: وتكون الدولة فى هذه الحالة فى حاجة الى فرض قيم العدالة وإعلاء دولة القانون والتركيز على قيم المواطنة، وتكون عملية الاصلاح الأمنى فى هذا السياق أشبه بعملية إعادة التوجية ، بإدخال عدد من المصطلحات الخاصة بمعايير العمل الشرطى والكفاءة والمحاسبة على أساس الصلاحيات الممنوحة التي من شأنها أن ترفع كفاءة القطاعات الأمنية.

مبادئ عملية إصلاح القطاعات الأمنية:

توجد مجموعة من المبادىء التي تؤخذ في الاعتبار عند البدء فى عملية الاصلاح الأمنى، وهى كالتالى:

١- بناء إطار قانونى ودستوري قوي يوضح مهام وصلاحيات القطاعات الأمنية والشرطية.

٢- حشد الطاقات والامكانات الشرطية والأمنية.
٣- تحديد الفاعليين فى منظومة الأمن والشرطة.
٤- دعم التوجه نحو مفهوم الشرطة الاجتماعية.
٥- تفعيل معايير الجودة الشاملة على القطاعات الأمنية.
٦- تغيير عقيدة الشرطة ليكون محورها حماية المواطنين دون تفرقة أو تمييز.
٧-وضع بروتوكول تفاهم بين القطاعات الشرطية والهيئات القضائية .
٨- تعاون مؤسسات المجتمع المدني مع القطاعات الشرطية والعكس .
٩-شراكة المجتمع والقطاع الخاص مع القطاعات الأمنية والشرطية في تحقيق الأمن.

العوامل الداخلية المؤثرة على عملية الإصلاح الأمنى:

١- العوامل السياسية: إن التوجه السياسي هو الذي يحدد الحوار الاجتماعي حول الأولويات الأمنية، وغالبا ما تكون الارادة السياسية غير قادرة على تفعيل الاجراءات السليمة، وقد لا تعلمها فقد تحدث ردة أو تأخير نظراً لغياب استراتيجيات الحكم الرشيد ولكي ينجح الاصلاح لابد من حدوث تكاتف بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة والمواطنين حتى تسرع من فترة الحوار المجتمعي حول الأولويات الأمنية، وتشكل إرادة سياسية تدعم تطبيق هذه الأولويات .

١- العوامل الاقتصادية: تتعلق بالتوزيع المتعقل للموارد الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتتميز الدول النامية بأنها تمر بحالة من النقاهة الاقتصادية، وعملية الاصلاح الأمني قد تحتاج تخصيصاً للموارد من نوع آخر مما قد يجعل عملية الاصلاح الأمنى بطيئة من جهه فضلا عن أن هذه الدول قد تقبل برامج عدد من الجهات المانحة وترضى بشروطهما حتى تقلل من الجانب المتعلق بتخصيص الموارد من جهة ثانية.

٣- العوامل الاجتماعية: وهذا البعد هو الضامن لتحقيق الاصلاح الأمنى حيث أن المواطن هو الهدف من هذه العملية، ولا بد أن يشعر هو أولا بنتائجها،

ومن هنا كان واجباً أن ينتقل المجتمع من منظور أمن الدولة الذي يهدف لتحقيق الأمن للسلطة القائمة إلى أمن المواطن الذي يتعلق بالسلامة الداخلية للأفراد والمواطنين، وهنا لابد أن يعيد المجتمع النظر فى المجموعات القمعية التى تنتمى الى فلسفة أمن السلطة وتحل أو تنقل تبعيتها ووظيفتها الى الجيش وهكذا يصبح المواطن فى قلب السياسة الأمنية للشرطة.

٤- العوامل المؤسسية: وهى كل ما يتعلق بالبنية الهيكلية والقانونية للقطاعات الأمنية والشرطية، فلابد أن تكون مبنية على الفصل بين القطاعات وتحديد الاخصاصات ونطاق الصلاحيات حتى يمكن تحقيق المساءلة وتطبيق معايير الكفاءة على الأداء الشرطى ومن المعروف أن الدول النامية تشهد درجة من التداخل فى الاختصاصات والتبعيات الادارية وكذلك الصلاحيات وهذا يتطلب من المشرع أن يضع حدودا قانونية ودستورية بين ما هو أمنى شرطى، وأمنى عسكري حتى لا يحدث نوع من الاشتباك بين الاختصاصات فلابد أن تكون البنية المؤسسية للشرطة بنية مدنية عكس المؤسسات العسكرية وهذا ما يجب أن ينص عليه الدستور والقانون.

وهذه الأبعاد قد تسهم إلى حد كبير فى رسم تصور عام عن الإمكانيات الكامنة التى تضمن تفعيل الاصلاح الأمنى والشرطى فى المجتمعات النامية على اختلافها من خلال التعرف على طبيعة المشاكل التى تواجه الدولة، إلا أن البعد المجتمعى يعتبر من أهم الأبعاد التى قد تمنع وتعوق عملية الاصلاح الأمنى وخاصة إذا كانت الحالة الاجتماعية توصف على أنها صراعية، فعلى سبيل المثال ليس من المنطقى أن تشرع دولة فى حالة حرب فى تبنى الاصلاح الأمنى والشرطى حيث أن كافة الأبعاد التى من شأنها أن تلعب دوراً فى دعم هذا التوجه ستكون غير متكاملة مما سيعرض العملية برمتها للفشل.

جهود وزارة الداخلية للإصلاح منذ الثورة:

فى استطلاع للرأي صدر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى ٢٥ يناير ٢٠١٢م عن أسباب قيام الثورة رأي ٨٢% أن قمع الشرطة كان أحد أهم أسباب قيام الثورة ,في استطلاع قام به مركز الأهرام للدراسات السياسية

والاستراتيجية فى شهر أغسطس ٢٠١١م حظى جهاز الشرطة بأدنى مستوى من رضاء المواطنين حيث توقف مستوي الرضاء عن الداخلية عند ٤٣ % وأوصى تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة لرئيس الوزراء السابق الفريق أحمد شفيق برئاسة المستشار عادل قورة عن أحداث الثورة ٢٥ يناير بإعادة هيكلة الجهاز وتحديثه كما أن تقرير لجنة تقصى الحقائق التابع للمجلس القومى لحقوق الانسان انتقد بقاء الوزير فى السلطة من ١٩٩٧م وحمله مسئولية الفوضى والقتل وصدر فى ١ فبراير ٢٠١١ قرار وزاري من وزير الداخلية بتغيير شعار الشرطة الذي يقول الشعب والشرطة فى خدمة الوطن ليحل محله الشعار السابق الشرطة فى خدمة الشعب وقد كان حريا بالوزارة وقادتها أن يبدأوا مرحلة جديدة فى تاريخ مصر وتاريخ الوزارة تقتضي عمليات تطوير وإصلاح جذري إداري ووظيفى من الداخل.

فى مارس ٢٠١١ أكد وزير الداخلية الأسبق اللواء محمود وجدي أنه كان قد أمر بالقيام بدراسة عاجلة لإعادة هيكلة جهاز أمن الدولة وتحديد اختصاصاته وأهدافه وآليات العمل بداخله، وفقا لما شهدته البلاد من متغيرات فى المرحلة الماضية، وأن إعادة هيكلة الجهاز تستهدف إحداث تغيير جذري فى الأهداف والسياسات والاختصاصات بما يحقق المساهمة فى تحقيق الأمن القومى للحفاظ على سلامة الشعب والتأكيد على ضمانات المساواة بين جميع المواطنين لكن لم يتغير شيء إلا بتحرك الجماهير نحو المقرات التي كانت رمزاً لقمعهم وقهرهم وسحقهم .

وفى ١٥ مارس أصدر وزير الداخلية قرارًا بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بكافة إداراته وفروعه ومكاتبه فى جميع محافظات الجمهورية وأصدر قراراً بإنشاء جهاز أمنى جديد تحت اسم قطاع الأمن الوطنى يختص بالحفاظ على الأمن الوطنى ومكافحة الإرهاب ولم نعرف حتى الآن من اختصاصاته سوي هاتين الجملتين، لكن الكثيرين يؤكدون على أن التغيير لم يطل سوى الإسم وحسبو فى ٢٤ مارس ٢٠١١ أصدر وزير الداخلية قراراته بتعديل قانون الشرطة وتعديل القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ الخاص بهيئة الشرطة و في ٢٢

أكتوبر ٢٠١١ أصدرت وزارة الداخلية مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطى تناولت رسالة، وأهداف، وواجبات وحقوق العمل الشرطى المصري وأكد مدير إدارة الاتصال مع منظمات المجتمع المدنى والإعلام أن عقيدة وزارة الداخلية اختلفت بعد الثورة، وأن هناك جهوداً مبذولة من أجل إصلاح وزارة الداخلية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، الى جانب وجود أهمية فى التعاون المشترك والتواصل الإيجابى بين إدارة الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى، وأضاف أن فكرة إعداد مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات للشرطة جيدة، وجاءت تأكيدا على توجهات الوزارة نحو الإصلاح والتطوير وفى ٢٠ فبراير ٢٠١٢م أكد اللواء محمد ابراهيم وزير الداخلية أنه تم تشكيل لجنة شرطية من داخل وزارة الداخلية برئاسة مساعد أول الوزير رئيس المجلس الأعلى للشرطة، لإعداد مشروع هيكلة الوزارة بما يتلاءم مع دور الرسالة الأمنية الحالية، أما ما نشر فى وسائل الإعلام عن وجود دراسات لإعادة الهيكلة تمت خارج الوزارة، فقد أكد أنه لا علم له بها على الإطلاق، وأشار أنه لا توجد أى قوائم تم إرسالها بأسماء ضباط أو غيره، وأن الإجراءات الأمنية فيما يخص إعادة الهيكلة تجرى حاليًا من داخل اللجنة الشرطية المشكلة لذلك .

ورغم الجهود الأمنية لوزارة الداخلية –فيما بعد الثورة – مما تعلنه الإدارة العامة للإعلام والعلاقات إلا أن بعض الأمور لا تزال على علاتها، ولا تزال المظاهرات بين العاملين فى المؤسسة قائمة، ولا يزال المراقبون يرون أنه لم يتغير شىء فيها، ولاتزال المؤسسة الأمنية أشبه بالصندوق المغلق الذي لا نعرف مم يتكون؟وكيف تعمل وحداته الداخلية؟

إن أهم الاقتراحات الهادفة للتطوير والإصلاح الإداري والوظيفي في عمل الجهاز الأمنى يتمثل فى الآتى-:

- طوير منصب وزير الداخلية .
- إصلاح المجلس الأعلي للشرطة أو الغاءه:
- تقليص حجم المؤسسة الأمنية بما يخدم عملها .

- فصل عدد من الإدارات ليست الداخلية صاحبة اختصاص أصيل فيها
- اعتماد معايير جديدة فى الوزارة للترقى والتصعيد بخلاف معايير الأقدمية .
- تفعيل النادي العام لضباط الشرطة بحيث يكون له دور تتموى وتطويرى وخدمى للعاملين فى الجهاز، وأن يكون مجلس إدارته بالإنتخاب الحر المباشر من بين أعضاءه .
- تغيير عملية تلقى البلاغات والشكاوي والمقترحات فى الوزارة بالكامل
- تحديث أقسام الشرطة فهناك عددمن الأفكار بخصوص تطوير أقسام الشرطة منها مثلا :
- تعين خريجى كلية الحقوق للعمل فيها بعد تدريبهم لمدة ٦ شهور.
- وجود ممثل عن جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى.
- وجود كاميرات مراقبة داخل القسم ومرتبطة بغرفة عمليات في المديرية يكون مسئولاً عنها أحد العاملين فى منظمات حقوق الإنسان.
- تعليق مدونة سلوك العمل الشرطي مع مجموعة من حقوق المواطن والشرطة وواجباتهم بأقسام الشرطة.
- تحديث الأقسام تكنولوجيا وفنياً.

الوضوح ونشر التقارير الأمنية .

التحديث التكنولوجى والإلكترونى للمؤسسة .

إعادة توزيع أجور العاملين فى الشرطة .

تطوير أكاديمية الشرطة ومناهجها .

إمداد الشرطة بمجندين من القوات المسلحة من حملة المؤهلات المتوسطة للخدمة بالعمل الشرطى .

إنشاء الشرطة الشعبية .

استحداث وظيفة ضابط محقق بأقسام الشرطة .

***

المراجع

١- الثورات غير العنيفة: المقاومة المدنية في القرن الواحد والعشرين لشارون نبستاد ؟

٢- تساؤلات حول الثورة – أسامة عبد الرحمن

٣- العديد من الصحف المصرية والعالمية

٤- العديد من المواقع الاليكترونية

٥- آفاق التحضر العربي –علي فاعور

٦- العرب وتحديات النظام العالمي– محمد الأطراش وآخرون.

٧- الأمن الغذائي للوطن العربي – محمد السيد عبد السلام.

٨- الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه– منصور الراوي .

٩- الأمن الغذائي في البلدان العربية – محمود علاية وآخرون.

١٠- بصائر في زمن الفتنة– د.خالد بن سعد الخثلان.الطبعة الأولى.

١١- تشريح الثورة– كرين برينتن .

١٢- عشرة أيام هزت العالم –جون ريد.

١٣- من الديكتاتورية إلى الديمقراطية– جين شارب .

١٤- ثورات ملهوفة – د .محمد أحمد النابلسى.

١٥- صدمة الثورات العربية– ماتيوه جيدير.

١٦- فى الثورة والقابلية للثورة - عزمى بشارة٠

١٧- أسرار وخفايا ثورة الشباب -السيد عبد الفتاح٠

١٨- ثورة الغضب - مراد ماهر ٠

١٩- ثورة ٢٥ يناير قراءة أولى - د٠ وحيد عبد المجيد ٠

٢٠- داخل مصر - جون برادلى ٠

٢١- الأسس العلمية للعلاقات العامة - د. إبراهيم إمام وآخرين.

٢٢- الإعلام الأمنى وإدارة الأزمات والكوارث- لواء د. حمدى محمد شعبان

٢٣- علم النفس القضائى- د. رمسيس بهنام

٢٤- الرأى العام، مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة- د. سعيد سراج

٢٥- الإعلام والاتصال الجماهيرى بالرأى العام- د. سمير محمد حسين

٢٦- الإعلام تاريخه ومذاهبه- د. عبد اللطيف حمزة

٢٧- الإعلام والتنمية- د. محمد سيد محمد

٢٨- العلاقات العامة فى الشرطة- لواء. محمد سيف النصر حسين وآخرون

٢٩- الإسلوب الإعلامى والعلاقات العامة- د. محمد عطا

٣٠- أثر السينما على الجريمة وعلى دور الشرطة - لواء. محمد محمد الشافعى

٣١- الأمن القومى والأمن الجماعى- د. ممدوح شوقى .

***

محتوى الكتاب

الفصل الثاني : تحديات واجهت الرئيس

الفصل الثالث : الانفلات الأمنى وبعض صوره

بعض صور الانفلات الأمنى

الفصل الرابع : الشرطة والشعب